موازنة بين منهجَي المُجاشعيّ في كتابه شرح عيون الإعراب وابن الخبّاز في كتابه توجيه اللُّمَع " دراسة في النحو التعليمي في تراث العربية"

إعداد

رهف خلدون نظمي مصطفى

المشرف

الدكتور إياد العسيلي

قُدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الأول، 2023

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ ١١/١/٢٠٢٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (**موازنة بين منهجَي المُجاشعيّ في كتابه شرح عيون الإعراب وابن الخبّاز في كتابه توجيه اللُّمَع " دراسة في النحو التعليمي في تراث العربية**) وأجيزت بتاريخ (20\ 12\ 3 202):

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور إياد فتحي العسيلي، مشرفًا أستاذ مساعد_ اللسانيات والنحو العربي	.....
الأستاذة الدكتورة حنان إسماعيل عمايرة، عضوًا أستاذ_ علم اللغة	.....
الدكتور معاذ هزاع الزعبي، عضوًا أستاذ مشارك _ اللغة والنحو	.....
الأستاذ الدكتور أحمد إبراهيم محمد بني عطا، مناقشًا خارجيًا أستاذ _ النحو العربي	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ ٤/١/١١

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله.

وإلى مَن أستمد مِن نظرتها العزم والإرادة ، إلى أمي، أمّد الله في عمرها.

إلى مَن شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية شريك دربي زوجي حمزة طاهات.

إلى طفلتي" رفيف" التي أنتظرها بكلّ شوق لتلطّفَ أيامي بمناغاتها.

إلى مَن يدعمانِني دائمًا المهندس عمر طاهات والمهندسة سيدا كافاز.

إلى إخوتي

إليكم جميعًا يا مَن هيأتم لي الظرف المناسب حتى أخرج هذا العمل.

إهداء محبة وعرفان ووفاء.

الشكر

أشكر الله تعالى وأحمده، فهو المنعم والمتفضل قبل كل شيء، أحمد الله على تيسير ما أصبو إليه في استكمال درجة الماجستير في اللغة العربية، بأنْ هيأ لي مَن أعانني ووجهني إلى اختيار موضوع رسالتي الدكتور المشرف إياد العسيلي، فله مني جزيل الشكر والعرفان على حسن تعاونه؛ إذ أمدني بما احتجت إليه من مؤلفات واستفسارات كان لها الأثر الإيجابي في إنجاز هذه الدراسة.

وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة:

_ الدكتور: معاذ الزعبي.

_الأستاذة الدكتورة: حنان عمايرة

_ الأستاذ الدكتور: أحمد بني عطا

لتفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وقراءتها وتقويمها وتقييمها، آخذة بعين الاعتبار كل ملاحظة يقدمونها لإتمام هذه الدراسة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	ا
الشكر	ب
الفهرس	ج
ملخص الرسالة باللغة العربية	ه
المقدمة	1
التمهيد	3
الفصل الأول: كتابا ابن الخبازوالمجاشعي: البناء والمنهج	10
المبحث الأول: موضوعات الكتابين وترتيبهما	11
االمبحث الثاني: التقعيد	24
المبحث الثالث: الاستشهاد	28
الاستشهاد بالآيات القرآنية	28
الاستشهاد بالأبيات الشعرية	34
الاستشهاد بالحديث النبوي	42
الاستشهاد بكلام العرب	44
المبحث الرابع: المذهب النحوي الّذي التزمه كل من الشارحين	47
الفصل الثاني: ما اتفق فيه ابن الخباز والمجاشعي وما اختلفا فيه	51
المبحث الأول: المرفوعات	52
المبحث الثاني: المنصوبات	59
المبحث الثالث: المجرورات	68
المبحث الرابع: التوابع	72

الفصل الثالث: موضع كل من توجيه اللمع وشرح عيون الإعراب في مسيرة النحو التعليمي	78
المبحث الأول: التجديد والتيسير عند القدماء.	79
المبحث الثاني: جهود المحدثين في تيسير النحو وتجديده في العصر الحديث	83
المبحث الثالث: النحو التعليمي في كتابي توجيه اللمع وشرح عيون الإعراب.	89
خاتمة:	91
المصادر والمراجع	92
الملخص باللغة الإنجليزيّة	98

موازنة بين منهجَي المُجاشعيّ في كتابه شرح عيون الإعراب و ابن الخبّاز في كتابه توجيه اللُّمَع

" دراسة في النحو التعليمي في تراث العربية"

إعداد:

رهف خلدون نظمي مصطفى

المشرف:

الدكتور إياد فتحي العسيلي

الملخص:

تناولتْ هذه الدراسة كتابين من أهم كتب النحو التعليمي وهما: توجيه اللّمع لابن الخبّاز، وشرحُ عيون الإعراب للمُجاشعيّ، وعمَدت هذه الدراسة إلى بيان منهج الكتابين في عرض المسائل النّحويّة، ذكرًا أو إهمالًا، وإطنابًا أو اختصارًا، مع أسلوب العرض، وطرق التّقسيم والتّبويب، وبيان الموقف الّذي صدَرَ عنه كلٌّ من الكتابين، بما هما كتابان تعليميّان، تجاهَ القضايا النّحويّة النّظريّة الكبرى، لاسيّما العامل والعلل، وعمدتْ الدراسة إلى الموازنة بين ما اعتمده الشّارحان من طرائق في تقريب عبارة المتن، وتيسيرِها، وبيانِ إذا ما كانت تلك الطرائق قد وافقت القصد أو خرجت عن الغاية.

واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بهدف الكشف عن أهمية كتابي توجيه اللمع وشرح عيون الإعراب وإظهار المكانة العلمية الّتي احتلها هذان الكتابان في مسيرة تأليف النحو التعليمي.

واستطاعت الدراسة أن تخلص إلى نتائج عدة منها:

1- أنّ الكتابين تركا أثرًا مهمًّا في مسيرة النحو التعليمي، إذ كان أثر الشارحين واضحًا في تيسير فهم القضايا النحوية، والتّخفّف من الخوض في قضيّة العامل النّحويّ، ومن ذكر العلل.

2- أنّ الشارحين لم يخرجا عن الغرض الّذي أُلف من أجله الكتابان.

3- ندرة أسلوب كتاب شرح عيون الإعراب، إذ اعتمدَ أسلوب السؤال والجواب في تناول القضايا النحوية من أوّل الكتاب إلى آخره.

الكلمات المفتاحية: توجيه اللمع، شرح عيون الإعراب، النحو التعليمي.

المقدمة:

الحمد لله الذي جعلني من طلبة علم العربية، وأفضل الصلاة والتسليم على خاتم الأنبياء، صاحب اللسان الشكور، المبعوث رحمة للعالمين، أمّا بعد:

فإنّ علم النحو من أهم العلوم وأنفَعِها؛ فهو وثيق الصلة بمعجزة نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- وهي القرآن الكريم، الّذي أنزله الله باللغة العربية تكريمًا لها وتشريفًا. ولذلك عُني العلماء بهذا العلم، فاستنبطوا قواعده من القرآن الكريم وكلام نبيّنا المصطفى الأمين وما صحّ من كلام العرب، شعرًا ونثرًا.

وتسابق النحاة مخلصين في إقامة صرحه، فشيدوه وطيد الدعائم محاولين جعله سهلًا يسيرًا مناسبًا لمن أراد تعلمه في كل زمان ومكان.

وقد وقفت الباحثة عند كتابين مهمين من كتب النحو العربي، وهما من كتب نحو العربيّة التعليمي: توجيه اللمع لابن الخباز، وشرح عيون الإعراب لابن فضّال المجاشعي، وقد انماز كتاب شرح عيون الإعراب بسمة خاصة؛ إذ يقوم الكتاب كاملًا على السؤال والجواب. أمّا ابن الخباز فقد أراد بناء كتاب نحوي قائم على الاختصار، يعرض فيه الأبواب النّحويّة بأسلوب سهل وعبارة واضحة، مبينًا الأسرار التي تنطوي عليها هذه المسائل.

فأقامت الباحثة رسالتها على تمهيدٍ وثلاثة فصول، تعرضت الباحثة في التمهيد للحديث بإيجاز عن حياة الشارحين والمكانة العلمية لكل منهما. وتناولت في الفصل الأول المصطلح النّحويّ عند كلّ من الشّارحين، وبيانَ موقف كلّ منهما من مسائل الخلاف النّحويّ، والمواطنَ الّتي ظهر فيها أثر المدرسة النّحويّة الّتي ينتمي إليها الشّارح، وكيفيّة تقسيم كلّ منهما للأبواب النحوية، وأسلوب عرض كلٍّ واحد منهما للأبواب النحوية.

وعرضت في الفصل الثاني مواطن الاتّفاق والافتراق بين الشّارحَين في أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع، وبيّنت موقف كلّ منهما من عرض قضايا النحو

الأصوليّة في شرح متنٍ نحويٍّ تعليميّ؛ لا سيّما موقف كلّ منهما من نظريّة العامل، والتعليل.

أمّا الفصل الثالث فاستعرضت فيه الباحثة جهودَ العلماء في تيسير النّحو بَدءًا بالقدماء، وصولًا إلى المحدَثين، محاولةً تقييمَ جهودِ الشّارحَين وموقعَ تلكَ الجهودِ من هذه المَسيرة الطّويلة.

واختتمت الباحثة هذا البحث بخاتمة وضّحت فيها ما توصلت إليه من نتائج.

ولقد أقامت الباحثة الرسالة على المنهج الوصفي التحليلي في الموازنة بين منهَجَي ابن الخباز في توجيه اللّمع، والمجاشعي في شرح عيون الإعراب، وهو ما اقتضتْهُ طبيعةُ البحث.

وأمّا عن سبب اختيار هذا الموضوع، فهو رغبة الباحثة بالخوض في مسيرة النحو التعليمي، وتوجيه أستاذنا الفاضل الدكتور إياد العسيلي لهذا الموضوع.

التمهيد

التعريف بابن فَضّالٍ المُجاشِعِيّ:

- **اسمه ونسبه:**

عرّفه ياقوت الحموي في معجم الأدباء والقفطي في إنباه الرواة على أنباه النحاة بالقول: "هو أبو الحسن علي بن فضّال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد ، المعروف ب(المجاشعي) تارة و ب (الفرزدقي) تارة وب(القيراواني) تارة ثالثة".[1]

- **ولادته ونشأته:**

أجمعت المصادر على أنّ ولادته كانت في مدينة القيروان، ولكنها لم تقطع القول في تعيين السّنة التي ولد فيها، ولخّصت المصادر ما نقل عنه في مدينة القيروان "بأنّه هجر مسقط رأسه إلى بلدان أخرى"[2] واستطاع أن يتنقل بين البلاد العربية الّتي هيّأت له جوًا علميًا، فاستطاع أن يحفر له مكانة ظاهرة بين علماء العربية.

وعلى ما يبدو أنّ لفظة (هجر) لاقت اختلافًا عليها بين علماء العربية؛ فقد ظنّ السيوطي أنّ (هجر) هي اسم مدينة ولد فيها ابن فضّال المجاشعي[3]، والمرجح أن المقصود ب(هجر) أنه ترك مسقط رأسه، وطاف في البلاد العربية.

إذًا فابن فضّال المجاشعي كان واحدًا من أهل مدينة القيروان، لهذا اشتهر بالقيرواني، نسبةً إلى المدينة التي نشأ الرجل فيها.

- **كنيته**:

نقلت أغلب كتب المصادر أنّه اشتُهر بكنية أبي الحسن، لكنّنا نجد اختلافًا عند ابن كثير، فنقل أنه "علي بن فضّال المجاشعي، أبو علي النحوي المغربي".[1]

---

[1] الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت:626هـ)، (1993)، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج4، ص1834/ القفطي، جمال الدين أبو الحسن بن يوسف (ت:624هـ)، (1986)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة، مصر، ص299.

[2] ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ)،(1412هـ)،(1992)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم،ط1، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 236/16.

[3] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت: 911هـ)،(1979)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان: 2/ 183.

- **شهرته**:

أمّا عن شهرته، فاشتُهر أبو علي بن فضّال المجاشعي بغير شهرة، فاشتهر مرةً بـ (المُجَاشِعِيّ) وهي شهرتُه الشّائعة، وتُقرأ بضم الميم وفتح الجيم وكسر الشين، وهذه الشهرة التصقت به نسبةً إلى جده (مجاشع)، "وهي تسمية قبيلة تميم بن دارم"[2]. ومرةً يشتهر بـ(الفرزدقي) وذلك نسبةً إلى الشاعر الأموي المشهور الفرزدق همام بن غالب، وهو من ذريته[3]، ويشتهر بـ(القيرواني) "وذلك لأنه من القيروان"[4]، وأخيرًا يشتهر بـ (التميمي) ؛ "لأنه من قبيلة تميم "[5].

- **حياته العلمية:**

حظي ابن فضّال المجاشعي بنصيب وافر من التنقل والتجوال، مما أدى إلى صقل شخصيته العلمية لوَفرةِ ما أخذ عن العلماء، فأقرّ له العلماء بالفضل وأثنوا عليه؛ فقال عنه الفيروزآبادي: " إمام نحوي بارع وهو عند اليافعي من أوعية العلم".[6]

لقد تنقّل المجاشعيّ بين بلدان عديدة في الشرق والغرب، وكان كلما نزل إلى مكان اتصل بعلمائه وشيوخه وناسه، ونهل منهم العلم الكثير، وبهذا وصل إلى ما وصل إليه، فهو عالم من كبار علماء اللغة والنحو والتصريف والتفسير والسيّر.

وفي أثناء تنقله في المشرق بدأ يعلّم ويدرّس ويفقّه مَن يقابلهم، "فأقام ببغداد، يُقرئ بها النحو واللغة وحدّث بها عن جماعة من شيوخ المغرب."[7]

فقال عنه عبد الغافر الفارسي: "وردَ نيسابور واختلفتُ إليه فوجدتُه بحرًا في علمه"[8].

---

[1] ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر (ت774هـ)، (ت:1999)، البداية والنهاية، الطبعة الأولى، دار التقوى للنشر، القاهرة ، مصر، 12/ 145.

[2] السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور،(ت: 562 هـ)، الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، 5/ 198.

[3] الحموي، معجم الأدباء/ مصدر سبق ذكره، 4/ 1834.

[4] المصدر السابق.

[5] السيوطي، طبقات المفسرين، 70/2.

[6] الزركلي، خير الدين،(ت:1389هـ)، (1969)، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 236/5.

[7] الأصفباني، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: 1/4/ 366، الحموي، معجم الأدباء: 4/ 1834، السيوطي، بغية الوعاة: 182/2.

[8] الحموي، معجم الأدباء 1835/4.

ذكرت كتب التراجم أنّ ابن فضّال المجاشعي قد سمع الحديث وتصدّر لروايته في بغداد عن جماعة من شيوخ المغرب إلّا أنه لم يكن ثقةً فيما يرويه، فذكر هبة الله السَّقَطيّ أنه كتب عن ابن فضّال أحاديث، فقال: "عرضتها على عبد الله بن [سبعون] القيرواني لمعرفته بأحوال أهل المغرب، فأنكرها وقال: أسانيدها واهية مركبة على متون موضوعة"[1].

- **شيوخه وتلاميذه:**

كان ابن فضّال المجاشعي متنقلًا بين الدول العربية، ملازمًا للشيوخ والعلماء وبهذا ذاع صيته وعلا شأنه في بلاد المشرق العربي، ووقف على مفاتيح العلم وانشرح صدره واكتمل عقله، حتى أصبحَ عالمًا يوثق بعلمه وينهل منه الكثير، فلهذا لازمه تلامذة العلم وأخذوا عنه ما أخذوا، فقد ذكرت كتب التراجم أسماء بعض التلاميد الّذين توافدوا إليه ومنهم: "أبو الحسن عبد الغفار بن إسماعيل الفارسي، ومحمد بن أحمد ابن جوامرد الشيرازي، الّذي أخذ عنه النحو واللغة، وأبو منصور عبد المحسن بن محمد بن علي"[2]، ومن خلال اطلاع الباحثة على مصنفات الشارح استطاعت أن تقف على شيوخ ابن فضال المجاشعي فمنهم: أبو الحسن الحوفي، و مكي بن أبي طالب ، وذلك في قوله:" حدّثنا أبو الحسن الحوفي بمصر"[3] وقوله: "سمعتُ أبا محمد مكي بن أبي طالب، بعض شيوخنا، يقول: الاستفهام فيه معنى الإنكار...".[4]

- **مؤلفاته**:

تنوعت معارف ابن فضّال المجاشعي، مما انعكس على آثاره، فقد صنّف في النحو واللغة والقرآن الكريم والتصريف والتفسير والسّير، وفي ما يأتي بيان لمؤلفاته كما حددها المترجمون له[5]:

1- البرهان العميدي في التفسير.

2- النكتُ في القرآن.

3- شرح بسم الله الرحمن الرحيم.

---

[1] الحموي، معجم الأدباء:4/ 1835، الزركلي، الأعلام،2 / 183.

[2] الحموي، معجم الأدباء: 6/ 2387، السيوطي، بغية الوعاة:22/1.

[3] المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال(1428هـ_ 2007)، النكتُ في القرآن الكريم في معاني القرآن الكريم وإعرابه، ط1، تحقيق: الدكتور: عبد الله الطويل، دار الكتب العلمية: بيروت، ص111.

[4] المصدر السابق، ص130.

[5] الحموي، معجم الأدباء: 1835/4، السيوطي، بغية الوعاة:183/2

4- إكسير الذهب في صناعة الأدب والنحو في خمسة مجلدات.

5- العوامل والهوامل في الحروف خاصة.

6- الإشارة إلى تحسين العبارة.

7- الفصول في معرفة الأصول.

8- المقدمة في النحو.

9- شرح معاني الحروف للرماني.

10- الإكسير في علم التفسير.

11- الدّول في التاريخ.

12- شجرة الذهب في معرفة الأدب.

13- معارف الأدب في نحو ثمانية مجلدات.

14- شرح عيون الإعراب.

التعريف بابن الخباز:

- **اسمه ونسبه:**

هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي بن منصور بن علي النحوي الضرير الإربلي الموصلي، شمس الدين أبوالعباس، "أبو عبد الله الأديب الشاعر اللغوي الفرضي الحاسب العروضي الفقيه الشافعي".[1]

وُلد في الموصل وعاش فيها وتلقّى علومه فيها، ثم ارتحل إلى إربل[2].

[1] الموصلي، ابن الشعار كمال الدين أبي البركات المبارك، (1426هـ-2005م)، قلائد الجمان في شعراء هذا الزمان، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 253/1.
[2] السيوطي، بغية الوعاة، 304/1.

- **ولادته ونشأته:**

اختلفت كتب التراجم في تحديد ولادته بدقة، لكن الراجح أنّه ولد سنة (589هـ).[1]

وأما وفاته فقد استقرت أغلب كتب المصادر على أنها "كانت سنة تسع وثلاثين وستمئة هجرية"[2].

"وذكرت أغلب المصادر أنه عاش حياته فقيرًا مغمورًا غير منصف من أهل زمانه، عاش كثير الهموم، فتراه دائمًا يندب حظه ويرثي حاله ويشكو من قلة حظه"[3].

- **كنيته وشهرته:**

اشتهر هذا العالم النحوي الفذ بكنية ذاعت وانتشرت؛ وهي "ابن الخباز" وتقاسمت كتب التراجم كنيتين له؛ هما: " أبو العباس" [4] و"أبو عبد الله"[5].

- **حياته العلمية:**

ابن الخبّاز عَلَم بارز من أعلام اللّغة والنّحو في الموصل في القرن السابع الهجريّ؛ فقد كان إمامًا في العربية، قال ابن الشّعّار: "ولازم الشّيخ أبا حفص، ودرس عليه كتبًا كثيرة من علم الأدب والنّحو واللّغة والعروض والقوافي حتى برز على أقرانه، وفاق أبناء زمانه، وبرع في ذلك وتمهرَّ تَمهُّر المجتهدين. فلما مات أبو حفص شيخه جلس مكانه، وتصدر لإفادة علم الأدب والعربيّة والقرآن والفرائض والحساب ومعاني الشّعر، وغير ذلك؛ فانثالوا عليه من كل فجّ. وهو اليوم شيخ وقته وحَبر مصره، وهو غاية في الذّكاء والفهم"[6].

وكان ابن الخبّاز من علماء النّحو وفرسانه وقد وصفه صلاح الدين الصفدي والسيوطي بالقول: "كان أستاذًا بارعًا عَلامَة زَمَانه في النحو واللّغة والفقه والعروض والفرائض، وله المصنفات المفيدة"[7].

---

[1] توجيه اللمع، ص20.
[2] الموصلي، ابن الشعار، قلائد الجمان في شعراء هذا الزمان: 254/1.
[3] الزركلي، الأعلام: 114/1.
[4] الموصلي، ابن الشعار، قلائد الجمان في شعراء هذا الزمان: 253/1، مقدمة توجيه اللمع، ص20.
[5] الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (1089 - 1032 هـ)، (1350_1351هـ) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الطبعة الأولى، مكتبة القدسي: القاهرة: 202/5.
[6] الموصلي، ابن الشعار، قلائد الجمان في شعراء هذا الزمان: 1 /253
[7] الصفدي، صلاح الدين، نكت الهميان في نكت العميان، دار المدينة، ص96، السيوطي، بغية الوعاة:304/1

ومما يثبت لنا مقدرته العلمية "أنه أملى كتاب توجيه اللمع من محفوظه، ولم يستعن في مدة إملائه عليه بمطالعة كتاب"[1].

- **شيوخه وتلاميذه:**

لم نحظَ في كتب التراجم بالعثور على الشيوخ الّذين أخذ عنهم ابن الخباز، إلّا ما ورد عند ابن الشعار؛ فقد ذكر بعضًا من شيوخ ابن الخباز، وهم[2]:

1- أبو حفص الموصلي عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مهران العسفني الموصلي الضرير النحوي اللغوي،[3] كان بارعاً في النحو ، وله ذكاء وفكرة حسنة، "وكان في لسانه حبسة عظيمة وعنده ثقل في كلامه ، فلا يكاد يبين"[4]، لازمه ابن الخباز ودرس عليه كتبًا كثيرة، فيما برع في علم النحو واللغة والعروض والقوافي، وقد ذكره كثيرًا في مؤلفاته بقوله: "قال الشيخ، أو قال شيخنا"[5]، وكان كثير الثناء على شيخه، وقد ذكره في مؤلفه توجيه اللمع غيرَ مرّة.

أمّا تلاميذه، فقد أقبل ابن الخباز بعد موت شيخه على إفادة طالبي علم الأدب والعربية، فانهالوا عليه من كل فج، وصار ابن الخباز شيخ زمانه، وعُد من علماء عصره. ومن أشهر تلاميذه[6]:

1- عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمد، أبو محمد الخرجي الزنجاني ، الأديب الفاضل، نزيل تبريز، المتوفى سنة 660 هـ.

2- محمد بن ميكال بن أحمد بن راشد مجد الدين الموصلي الفرضي النحوي المتوفى سنة 678 هـ.

3- شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الإسعردي.

- **مؤلفاته**:

---

[1] ابن الخباز ، توجيه اللمع، ص24

[2] الموصلي، ابن الشعار، قلائد الجمان: 1/ 253

[3] المصدر السابق: 1/ 253

[4] توجيه اللمع، ص25 و26

[5] يُنظر: توجيه اللمع، ص124، ص 596، ص :104

[6] العسيلي، إياد (2010)، توجيه اللمع لابن الخباز رسالة في أصول الاحتجاج، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص39.

لابن الخبّاز مؤلفات كثيرة، تنوعت في علم اللغة والنحو والصرف والعروض، ذكرها ابن الشعار، وهي[1]:

1- الإلماع في شرح لمع ابن جني.

2- توجيه اللمع.

3- تصحيح المقياس في تفسير القسطاس.

4- كفاية الإعراب.

5- الإفصاح في الجمع بين المفصّل والإيضاح،وذكر ابن الشعار بأنه لم يتمه[2].

6- الجوهرة في مخارج الحروف، وهي قصيدة مزدوجة من الرجز[3].

7- شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.

8- شرح المقدمة الجزولية.

9- شرح ميزان العربية لأبي البركات الأنباري.

10- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية.

11- الفريدة في شرح القصيدة.

12- قواعد العربية.

13- نظم الفريد في شرح التقييد.

14- النهاية في شرح الكفاية.

---

[1] الموصلي، ابن الشعار، قلائد الجمان: 1/ 253، 254

[2] المصدر السابق: 1/ 254

[3] المصدر السابق: 1: 254

الفصل الأول:

كتابا ابن الخبازوالمجاشعي: البناء والمنهج

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موضوعات الكتابين وترتيبهما

المبحث الثاني: التقعيد

المبحث الثالث:الاستشهاد

المبحث الرابع: المذهب النحوي الّذي التزمه كل من الشارحين

موضوعات الكتابين وترتيبهما

أوّلًا: توجيه اللّمع لابن الخبّاز:

يصرّح ابن الخبّاز في مقدمة كتابه بسبب تأليفه كتابَه توجيه اللّمع؛ يقول: "فإنّ جماعة من حفظة كتاب اللمع أطمعهم فيه صغر حجمه وآيسهم منه عدم فهمه؛ فضمنت لهم إملاءً مختصرًا اقتصر به على توجيه مسائله وتبليغ وسائله"[1]. وقد أشار في هذه العبارة من المقدّمة إلى ابتناء كتابه على مبدأ الاختصار، والنّاظرُ في كتابه يجد أنّه التزمَ الاختصارَ منهجًا بنى عليه كتابَه، وقد صرّح بذلك في غير موضع؛ حيثُ قال في مَعرِضِ شرحِه: "لولا أني بنيتُ كتابي على الاختصار لفصلّت فيه، أو بعبارة تحتمل هذه المذاهب أكثر من هذا القول ولكن لا يليق بهذا المختصر"[2]، ومِثلُ هذا التّصريح كثيرٌ في كتابه؛ ففي (باب المفعول الّذي لم يسمَّ فاعله) قال ابن الخباز: "ويتعلق بالفعل الذي لم يسمَّ فاعله مباحث من علم التصريف، لولا أني بنيتُ كتابي على الاختصار لذكرتها"[3]، ومثله أيضًا في (باب الضمائر) قال: "تحت هذه الأحكام كلها مباحث يطول ذكرها، والإملاء مبني على الاختصار"[4].

كما أنّ ابن الخباز لم يكن مقلّدا، مسلّمًا بما يقوله المتقدمون بل كان يعرض آراء ابن جني ويناقشها وينقدها ويعللها ويوجهها في كتابه؛ "ومن هنا جاءت تسميته بتوجيه اللمع"[5]، وكان يخالفه في بعض الأحيان؛ ففي تعريف ابن جني للحرف بأنه "ما لم يحسن فيه علامات الأسماء وعلامات الأفعال"[6] خالفه ابن الخباز بعبارة "فيه نظر"[7]، وما فعله ابن الخباز في توجيه اللمع يكشف لنا عن مقدرته النحوية الكبيرة؛ فهو وجّه مسائله وبلغ وسائله وأزال مواضع الاستغراب فيه، ولا شكّ في أنّ توجيه اللمع يُعَدُّ واحدًا من أهم الكتب النحوية التعليمية في تراث العربيّة.

وقد قسّم محقق الكتاب الأستاذ الدكتور فايز دياب توجيه اللمع إلى قسمين، تحدث في القسم الأول عن حياة المصنِّف، فعرض لحياة ابن جني بإيجاز، وتحدث عن الشارح ابن الخباز فبيّن نسبه ومولده وثقافته العلمية وشيوخه وأبرز تلاميذه وعرض لنا آثاره العلمية، كما تحدّث عن أهمية توجيه اللمع، ونبّه على المنهج الّذي سار عليه ابن الخباز وهو الاختصار.

---

[1] ابن الخباز،أحمد بن الحسين،(2002)، توجيه اللمع، (تحقيق: فايز زكي دياب)، ط1، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ص33

[2] المصدر السابق،: ص128، ص307

[3] المصدر السابق، ص128.

[4] المصدر السابق، ص307

[5] قرقز، مالك،(2006)،ابن الخباز الإربلي الضرير: حياته وآراؤه النحوية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص10.

[6] توجيه اللمع، ص63

[7] المصدر السابق، ص63

وفي القسم الثاني تحقيقُ الكتاب. ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ كتاب توجيه اللمع تضمّن جزءًا صرفيًا ألحقه المؤلف بنهاية الكتاب؛ شأنُه في ذلك شأنُ كتب النحو القديمة. وقد بلغ عدد الأبواب الصرفية ستة أبواب، وهي: (جمع التكسير، وباب النسب، وباب التصغير، وباب ألفات القطع وألفات الوصل، وباب الخطاب، وباب الإمالة) من أصل ثمانية وستين بابًا، وذكر ابن جني العلاقة بين النحو والتصريف مبينًا السبب الّذي دعاه إلى تقديم النحو في الذكر مع أنّ التصريف أحق منه بقوله: "التصريف إنماهو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، فكان من الأولى لمن أراد أن يتعلم النحو أن يتعلم الصرف أولًا؛ لأنّ معرفة الثابت أصلٌ للمتنقل"[1].

فالمهتم بتوجيه اللمع لابن الخباز يدرك بوضوح مدى اهتمامه بتقسيم الفكرة؛ فلا يكاد يخلو من ذلك باب من أبواب النحو، وفي ما يلي عرض موجز لتقسيمات توجيه اللُّمع:

الباب الأول: أقسام الكَلِم، عرّف فيه كلًّا من الاسم والفعل والحرف، وبيّن العلامات التي يتميز بها كل قسم.

الباب الثاني: المعرب والمبني، قسّم فيه الكلام إلى معرب ومبني، وهذا التقسيم كان ضروريًّا؛ لأنه يدور بين النفي والإثبات؛ ذلك أنّ المعرب هو ما يتغير آخره بتغير العوامل، والمبني هو أشبه بالبناء فهو ثابت لا يتغير بل يجيء على صورة واحدة.

الباب الثالث: الإعراب والبناء، وهو تابع للباب الثاني مع فضل بيان، تعرّض فيه لحالات إعراب الاسم والفعل والحرف وما ينفرد به الفعل من الإعراب وما ينفرد به الاسم من الإعراب، وذكرأضرب البناء في الأفعال والأسماء.

الباب الرابع: إعراب الاسم الواحد، وخصّ بذكر الواحد احترازًا من المثنى والجمع؛ لأنّ أحكامَهُما تجيءُ بعد أحكام المفرد، وهي فَرع عليه.

الباب الخامس: إعراب الاسم المعتل، وقد قسمه إلى منقوص ومقصور وفصّل في حكم إعرابهما.

وضمّن هذا الباب إعراب الأسماء الستة.

الباب السادس: باب التثنية التي تختص بها الأسماء، وقد عرض فيه لعلة إعراب المثنى بالحروف، ذاكرًا الخلاف النَّحْوي في ذلك.

---

[1] يُنظَر،ابن جني، أبي الفتح عثمان، (1954)، المنصف شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله آمين، ج1، إدارة إحياء التراث القديم بإدارة الثقافة في وزارة المعارف العمومية،ص4

الباب السابع: ذكر الجمع، حيث قسّمه إلى جمع التصحيح وجمع التكسير، وعرض فيه لتعريف الجمع.

الباب الثامن: جمع التذكير: المسمى "بذي الهجاءَين"[1] معرفًا إياه، وذاكرًا علة إعرابه بالحروف، ومفرقًا بينه وبين الأسماء المفردة التي تنتهي بحروف جمع التذكير.

الباب التاسع: جمع التأنيث، وقد ذُكر بعد جمع التذكير؛ لأن التذكير هو الأصل، وخُصَّ بزيادة الألف والتاء؛ لأنهما تكونان في التأنيث للواحد.

الباب العاشر: جمع التكسير، عرّفه ابن جنّيّ بأنَّه: "كلّ جمع تغير فيه نَظْم الواحد وبناؤه"، شرحَ فيه ابنُ الخبّاز تعريف ابنِ جنّيّ، وزاد على التّعريف تفريعاتٍ وتقسيمات، وبيّن علّة إعرابه إعرابَ المفرد، وتحدّث عن قسمَيْه: القِلَّة والكَثرة.

الباب الحادي عشر: الأفعال، قسّم في هذا الباب الأفعال من حيث الزمن، ذاكرًا علامات تمييز الفعل الماضي والحاضر والمستقبل، وذهب ابن الخبّاز إلى الرأي القائل بأن الأفعال مشتقَّةٌ من المصادر عارضًا لهذه المسألة الخِلافية، والتي سنذكرها في موضعها.

الباب الثاني عشر: معرفة الأسماء المرفوعة، وهي خمسة أضرب، وقُدِّمتِ الأسماءُ المرفوعة على الأفعال؛ لأنَّ الأسماء هي الأصل.

الباب الثالث عشر: المبتدأ، وعلى الرغم من أنَّ بناء كتاب "توجيه اللُّمَع" ليس قائمًا على السؤال والجواب كما نجد في شرح عيون الإعراب، إلا أنه في هذا الباب عرض المبتدأ بأسلوب (طَرْح السؤال)؛ قال:

"فإنْ قلتَ: لمَ لم يكن المبتدأ إلا اسمًا؟

قلتُ: لأنَّه مُخبَرٌ عنه ولا يُخبَر إلا عن الاسم"[2] وهذه الطريقة تعمل على جذب المتلقي؛ لأنّ وقعَها أقربُ في النفس من العرض المباشر.

الباب الرابع عشر: خبر المبتدأ، عرّفه، وجاء على ذكر صوره، وذكرَ علة رفع خبر المبتدأ.

الباب الخامس عشر: الفاعل، عرّفَه، وذكر علة رفعه، وتحدث عن التغيير الّذي يلحق بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا.

الباب السادس عشر: المفعول الذي جعل الفعل حديثًا عنه، وهو "ما لم يُسمَّ فاعلُه"، وقد اتفق ابن الخباز والمجاشعي على هذه التسمية.

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص93

[2] المصدر السابق، ص104

الباب السابع عشر: المشبه بالفاعل في اللفظ وهما اسم كان وخبر إنّ.

الباب الثامن عشر: كان وأخواتها، وذكر سبب تقديمها على "إنّ وأخواتها"؛ لأنها أفعال والأفعال أقوى في العمل من الحروف.

الباب التاسع عشر: إنّ وأخواتها، وقد عرض ابن الخباز لعلة عملها، وعلة نصبها للاسم ورفعها للخبر، وذكر معانيها.

الباب العشرون: (لا) في النفي؛ وبيّن فيه أنّ (لا) تجيء في ثلاثة مواضع: ناهية وتعمل الجزم، وزائدة لا تعمل، ونافية عاملة وغير عاملة.

الباب الحادي والعشرون: معرفة الأسماء المنصوبة، وهي المفعول، والمشبه بالمفعول، والمفعول خمسة أضرب سيلي شرحها في الأبواب التالية.

الباب الثاني والعشرون: المفعول المطلق وهو المصدر، أبدى فيه ابن الخباز رأي ابن السراج بأن المفعول المطلق "هو المفعول الحقيقي؛ لأنَّ فاعله يخرجه من العدم إلى الوجود. في حين رأى أبو العباس المبرد أن المفعول به هو الأصل لأنَّ عاملَه أقوى من عامل غيره"[1]، وذكر ابن الخباز سبب تسميته بالمفعول المطلق، وتعرّض لخلاف النّحاة في الفعل والمصدر من جهة الاشتقاق.

الباب الثالث والعشرون: المفعول به، ترتيبه يأتي بعد الفاعل ، وتم ذكره بعد المفعول المطلق؛ لأنَّ الفعل يؤثر عليه تأثيرًا ظاهريًا، وذكر علة نصبه مُعقبًا باختلاف النحويين في علة نصب المفعول به، وألحق في هذا الباب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولَين وإلى ثلاثة.

الباب الرابع والعشرون: المفعول فيه وهو الظرف، عرّفَه وذكر أن الظّرف تسمية بصريّة، أما الكوفيُّون فيسمونه المحالّ والأوعية[2].

الباب الخامس والعشرون: ظرف الزمان، قدّم ابن الخباز ظرف الزمان على المكان؛ وعلّل ذلك، ثمّ شرع في تفصيل أسماء الزمان ومعانيها ومقاديرها.

الباب السادس والعشرون: ظرف المكان، أورد حدّه عند ابن جنّيّ، وشرحَ أقسامَ الحدّ، وقسمَ ظرف المكان ثلاثةَ أقسام.

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص165

[2] المصدر نفسه: 2185. ويُراجَع: الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ط1، ج1،دار الفكر، ص81

الباب السابع والعشرون: المفعول له، اتفق في تسميته مع المجاشعي، وعرّفه، وذكر له أربعة شروط.

الباب الثامن والعشرون: المفعول معه عرّفه ابن الخباز وذكر شروط الواو المصاحبة للمفعول معه، وأعقب هذا الباب باختلاف النحويين في علّة ناصب المفعول معه؛ فأورد رأي البصريّين ومنهم سيبويه، وهذا نجده كثيرًا في توجيه اللمع، وقابله برأي الكوفيين.

الباب التاسع والعشرون: المُشبَّه بالمفعول، وهو خمسة أضرب: التمييز، والحال، والاستثناء، وأسماء إنّ وأخواتها، وأخبار كان وأخواتها. وقد سبق ذكر الأخيرين في بابيهما. وقسّمه ابن الخبّاز قسمين: ما كان المنصوب فيه بعض المرفوع، وما كان المنصوب فيه نفس المرفوع، وخصَّ ذكر كل منهما بباب مستقل.

الباب الثلاثون: الحال، وهو وصف هيئة الفاعل وحاله، وقد ذكر ابن الخبّاز علة نصب الحال بأنه شبه المفعول؛ إذ هما فضلة في الكلام، وذكر صاحب الحال.

الباب الحادي والثلاثون: التمييز، عرّف التمييز وخصّه بالنكرة؛ لأن غرضه بيان الجنس، والنكرة تخدم هذا الغرض؛ لأنها أخف من المعرفة، وذكر أقسام المميز الخمسة: مميز العدد، ومميز المساحة، ومميز المكيل، والموزون والمقاييس. وعقّب على الأسماء التي تنصب على التمييز، وأفاد برأي كلّ سيبويه والمبرّد في تقديم جملة المميز.

الباب الثاني والثلاثون: الاستثناء، هوعرّفه ابن جنّيّ بقوله: "أن تخرج شيئًا مما أدخلتَ فيه غيره"[1]. شرحَ ابن الخبّاز حدَّه، وذكر أنواع الاستثناء وذكر اللفظ الّذي يدل على الاستثناء من الحروف، والأسماء، والأفعال، وبيّنَ أحوالَها وأحوال المستثنى.

الباب الثالث والثلاثون: حروف الجر، وعددها ستة عشر، وهي: (مِن، وعن، وعلى، وفي، وإلى، وربّ، والباء، واللام، والكاف، والواو، والباء الزائدتين، وحاشى ، وخلا، ومذ، ومنذ، وحتى)، وعمل على توضيح معاني كلّ منها.

الباب الرابع والثلاثون: (منذ ومذ) ووظيفتهما تتجلى في كونهما يرفعان ما بعدهما أو يجرانه، ويحلان محل الاسم أو الحرف.

الباب الخامس والثلاثون: (حتى)، وقد خصَّها بباب؛ قال الفرّاء:" أموت وفي نفسي شيء من حتى؛ لأنها تخفض وترفع وتنصب"[1] ويقال: "حتى حتحتت قلوب العلماء"، وقُرئت عند هذيل (عتّى)، وقد فصّلَ ابن الخبّاز القول عليها.

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص 213

الباب السادس والثلاثون: الإضافة، وهي على ضربَيْن: ضم اسم إلى اسم بمعنى اللام، وضم اسم إلى اسم وهو بعضه، عرضَهما ابن الخبّاز، وبيّن اختلاف النَّحْويين في علّة جرّ المضاف إليه.

الباب السابع والثلاثون: معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه، وهو خمسة أضرب: الوصف، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق.

الباب الثامن والثلاثون: الوصف، وفرّق ابن الخباز فيه بين الوصف والنعت، بأن الوصف يستعمل للثابت والمتغير، أمّا النّعت فيستعمَل في المتغير حسب.

الباب التاسع والثلاثون: التوكيد، ويؤتى بالتوكيد؛ لإزالة الغموض والتخصيص. والتوكيد له ضربان: معنوي وله تسعة ألفاظ، ولفظيّ، وقد أفاض ابنُ الخبّاز في تفصيل القول على كلّ ضرب، لا سيّما التّوكيد المعنويّ.

الباب الأربعون: البدل، وهو يجري مجرى التوكيد والوصف، وله أربعة أضرب عند ابن جنّيّ: بدل (الكل)، وبدل (البعض)، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط والنسيان، وشرحَ ابنُ الخبّاز البدل في عشرين مسألة.

الباب الحادي والأربعون: عطف البيان، وهو على ضربَيْن: الأول: أن يكون بعد اسم غير كاشف للمعنى، والثاني: أن يكون في الأول اشتراك وفي الثاني اختصاص.

الباب الثاني والأربعون: عطف النَّسَق، وحروفه: (الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكنِ الخفيفة، وأم، وحتى، وإما المكررة).

الباب الثالث والأربعون: النكرة والمعرفة: والنّكرة هي الأصل، ذكر ابن الخباز علامات النكرة كدخول ربّ على الاسم، و(أل) التعريف؛ لأن الاسم لو لم يكن نكرة لما صحّ دخول اللام عليه، وذكر أضرب المعرفة وهي كثيرة، وفصّل القول فيها.

الباب الرابع والأربعون: النداء، وأحرفه: (يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة)، ذكر فيه أنّ الأصل عدم حذف حرف النداء؛ لأن الغرض منه إفادة معناه، وقد يحذفونه لأن عمله باقٍ. وقد بيّن أحكامَ المنادى، وأحكامَ توابعه.

الباب الخامس والأربعون: الترخيم، وهو تابع للنداء، وهو حذف أواخر الأسماء المضمومة في النداء.

---

[1]ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ)،(1978)،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،بيروت: دار صادر ج6، ص 180

الباب السادس والأربعون: النُّدبة، ولها حرفان (يا، ووا)؛ والأول مشترك بينها وبين غيرها، والثاني مختص بها، والمندوب له قسمان: اسم العلم، والصفة.

الباب السابع والأربعون: إعراب الأفعال وبناؤها، والأصل في الأفعال البناء؛ لأنها تدل على معانٍ مختلفة. وقد ذكر ابن الخبّاز حالات بناء كل من الفعل الماضي وفعل الأمر والمضارع، وذكر سبب إعراب المضارع وذلك لتشبيهه بالأسماء من وجوه، وذكر عامل رفعه ونصبه وجزمه.

الباب الثامن والأربعون: الحروف التي تنصب الفعل، وهي : أن، ولن، وكي، وإذن. وذكر الحروف الناصبة بإضمار (أن) كالفاء والواو واللام وأو.

الباب التاسع والأربعون: حروف الجزم، وهي: (لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية)، وحروف الشرط الجازمة.

الباب الخمسون: الشرط وجوابه، وأدواته: (إنْ، ومَن، وما، وأيّ، ومهما، وأين، ومتى، وأنّى، وحيثما، وإذما) ومنها ما يكون اسمًا، أو حرفًا أو ظرفًا. وقد مثّل ابن الخبّاز على كلّ منها، وفصّل في الحديث عن جملة الشّرط وجملة جوابه.

الباب الحادي والخمسون: التعجُّب، ولفظه على ضربين: أفعِلْ به، وما أفعلَه.

الباب الثاني والخمسون: نعم وبئس.عرض ابن الخباز رأي البصريين فيهما؛ وهما عندهم فعلان، بينما ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان.

الباب الثالث والخمسون: (حبذا) ومعناها المدح، وهي مزيج من اسم الإشارة (ذا) وحبّ، وذكر ابن الخباز أوجه ارتفاع المخصوص المبنية على الخلاف في حبّذا.

الباب الرابع والخمسون: (عسى) وهي فعل ماضٍ غير متصرّف، ترفع الاسم وتنصب الخبر كأمثال كان وأخواتها، وقد بيّن ابن الخبّاز ما يلزم خبرَها.

الباب الخامس والخمسون: (كم) وهي اسمية، واختلف البصريون والكوفيون في تركيبها، فذهب البصريون إلى القول بأنها مفردة، وذهب الكسائيّ إلى القول بأنها مركبة من (كما) فحُذِفت الألف، وهي على ضربين خبريّة واستفهاميّة.

الباب السادس والخمسون: معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف، والأصل في جميع الأسماء أن تكون منصرفة. وقد ذكر ابن الخبّاز علّة المنع من الصّرف، وذكر الأوجه التسعة للمنع من الصرف.

الباب السابع والخمسون: العدد، ذكر ابن الخبّاز قواعد العدد مفصّلًا إيّاها.

الباب الثامن والخمسون: الجمع، وهويتضمن جزءًا صرفيًّا؛ لأنّه مشتمل على ذكر الأبنية التي تكسر عليها الأسماء، وعمل على توضيح هذا الباب في ثلاث مقدمات ذاكرًا فيها جمع التكسير وما يندرج تحته من جمع قلة أو كثرة، وجمع التأنيث، وجمع التذكير.

الباب التاسع والخمسون: القسم، وعرض فيه لأحرف القسم، ولأحوال المقسَم والمقسَم عليه، وللغات العرب فيه، ولبعض ما اختلف فيه النّحاة في هذا الباب، ومنه اختلافُهم في "ايْمُن".

الباب الستون: الموصول والصلة، والموصول على ضربين: اسم وحرف؛ وقد أفاض ابن الخبّاز في هذا الباب حتّى خرجَ عن الغاية؛ وذكر جملةً من الأمثلة المصطنَعة، بل إنّه عرض لـ"باب الإخبار بالّذي والألف واللّام"، ونصّ على أن ابنَ جنّيٍّ أشار إليها إشارةً في ثلاث مسائل، بيدَ أنّ ابن الخبّازِ صرّحَ بإرادتِه تفريعَ المسائل في هذا الباب وتشقيقَها؛ فعرضَ هذا البابَ في عشرينَ مسألة.[1]

الباب الحادي والستون: النسب وهو بابٌ صرفي، وهو إضافة الشيء إلى غيره بإلحاق آخره بياء مشدَّدة مكسورة، وذكر ابن الخبّاز قواعد النسب مفصّلًا فيها.

الباب الثاني والستون: التَّصغير، وهو بابٌ صرفيٌّ، يذكر ابن الخبّاز فيه علة التغيرات التي يحدثها التصغير بالاسم، ويفصّل في أحوال التصغير وقواعده بما يتناسب مع منهجه المُتَّبَع في توجيه اللُّمع وهو الاختصار.

الباب الثالث والستون: أَلِفات القطع والوصل، وفيه يذكر ابن الخبّاز مواضع همزة الوصل والقطع في الأسماء والأفعال والحروف.

الباب الرابع والستون: الاستفهام، والاستفهام يكون بأسماء غيرِ ظروف، وظروف، وحروف، وقد جاءَ شرحُه لمتن ابن جنّيّ في هذا الباب مُقتَضَبًا أدنى إلى الغاية.

الباب الخامس والستون: ما يدخل على الكلام فلا يغيّره، وهو ما يدخل على الجمل بشِقَّيْها: الاسمية والفعلية، وذلك نحو: (إنّما، وكأنّما، ولكنّما، وليتما، ولعلّما، وإذ، وإذا، وحرفَيْ الِاستفهام: هل والهمزة).

الباب السادس والستون: الحكاية، وهي أن تأتي بالقول على استبقاء صورته الأولى، وقد وقعت الحكاية في قول العرب بعد ثلاثة أشياء: مَن، وأيّ، وفعل القول بتصاريفه.

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص505-513.

الباب السابع والستون: الخطاب، وله حرفان: التاء، والكاف. وأجملَها ابن الخبّاز في ستٍّ وثلاثين مسألةً، عرضَها باقتضاب بديع.

الباب الثامن والستون: الإمالة، وهو أن تُميل الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء، وذكر ابن الخبّاز في هذا الباب أسباب الإمالة الستة، واستثنى من الحروف التي تُمال حروف الاستعلاء وحرف الراء وقيّد ذلك بقيود، وممّا زاده على ابن جنّيّ في هذا الباب تعرُّضُه لصفات بعض الحروف ووصف مخارجِها بُغيةَ مَزيدٍ من الإفهام والبيان.

ثانيًا: شرحُ عيون الإعراب للمجاشعيّ:

لا يقل كتاب (شرح عيون الإعراب) أهميةً عن (توجيه اللُّمَع)؛ إذ يقوم الكتاب في مجمله على طريقة السؤال والجواب؛ هذه الطريقة التي تستثير الأذهان وتجذب الانتباه. وقد انفرد المُجاشعيُّ بهذا الأسلوب عن غيره، ولعلّ ما ساعده على التأليف بهذه الطريقة عمله في التدريس مدّةً طويلةً. وقد اتفق ابن الخباز والمجاشعي في الاختصار، وإن كان المُجاشِعيُّ أدنى إليه؛ فآثرَ المجاشعي الإيجاز والاختصار على الإطالة والإكثار، واستطاع بأسلوب السؤال والجواب أن يسْهم في نضج كتابه بصورة بديعة؛ فعرض مجموعةً من موضوعات النحو العربي وأبوابه بالشرح والتفصيل مع مراعاة الإيجاز.

ويعرض المجاشعي المسائل النحوية فيناقشها، ويرجّحُ ما يراه مناسبًا، ويرفض ما لا يراه معقولًا، مضمنًا ما يرجّحُه شواهدَ شعرية ونثرية. ويظلُّ الطابع العام لشرح عيون الإعراب نحويًّا تعليميًّا؛ وإن كنّا نجده يحتفي بعرض آراء النّحاة لا سيّما متقدّميهم؛ كسيبويه، والفراء، وابن السراج، وعلي بن عيسى الرّبعي.

استُهلَّ (شرح عيون الإعراب) بتمهيد تحدّث فيه المحقق حنا جميل حداد عن مصنِف الكتاب حديثًا ضئيلًا؛ مردُّ ذلك إلى قلة كتب التراجم التي تحدثت عن المُصنّف. وضمّن المحقق حديثًا عن الشارح: حياته، وشيوخه، وتلاميذه، مضمنًا ذلك نماذج من شعره، وأغناه بالحديث عن مذهبه في النحو، والفقه، وآراء العلماء فيه، موضحًا المنهج المتبع في تحقيق الكتاب مع إيراد بضع نماذج للمخطوط.

ويشتمل الكتاب على مقدمة تحدّث فيها الشارح عن سبب تأليف الكتاب، وقد عمد الشّارح إلى تقسيم أبواب الكتاب بحسب الأبواب التي جاءت عند الفزاري صاحب المتن، فقسّم الكتاب أربعة وثلاثين بابًا، يبدأ كل

باب منها بقوله: "قال صاحب الكتاب"[1]، إلّا الباب الأوّلَ بدأه بقوله: "قال القاضي أبو محمد عبيد الله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري"، ثم يبدأ بالشرح والتفصيل تحت عنوان: "مسائل هذا الباب"؛ فيعرض لها مسألة مسألة ملتزمًا أسلوبَ السّؤال والجواب. وقد جاءت أبواب الكتاب على النحو الآتي:

الباب الأول: ما الكلام مجملًا ومفصلًا؟ تحدّث فيه المجاشعي عن أقسام الكلام، ذاكرًا ما يميز الاسم والفعل والحرف من خصائص، مفصلًا في التقسيمات على مسائل بلغ عددها تسعًا وثلاثين مسألة.

الباب الثاني: باب جملة الإعراب، ضمّنه ثماني مسائل متفرقة في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء.

الباب الثالث: باب الفاعل، تحدّث فيه عن علّة ارتفاع الفاعل، وسبب اختيار الرفع له تحديدًا ويقع هذا الباب في عشر مسائل.

الباب الرابع: باب ما لم يُسمَّ فاعله، وقد تحدّث المجاشعي في هذا الباب عن علة رفع المفعول ، وعن الحالة التي يستقر عليها الفعل عندما لا يُسمَّى فاعله، وضمّن هذا الباب ستَّ مسائل.

الباب الخامس: باب الابتداء والخبر، تحدّث فيه عن علة اختيار الرفع للمبتدأ والخبر، وتحدّث عن الصور التي يجيء عليها كل من المبتدأ والخبر، وصور حذف خبر المبتدأ، مذيّلًا هذا الباب بالحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء وذلك في تسعِ مسائل.

الباب السادس: باب كان وأخواتها، وقد ضمّن هذا الباب القول على كان وأخواتها التّسع، وتحدّث عن علة الرفع لأسماء كان وأخواتها، وعلة النصب للأخبار، ومتى يجوز تقديم هذه الأفعال وتأخيرها وتوسيطها، وعرض ذلك في ستِّ مسائل.

الباب السابع: باب (ما)، تحدث في هذا الباب عن محمل ما وعملها ومواضعها مفصلًا ذلك في أربعِ مسائل.

الباب الثامن: باب (إنّ وأخواتها)، وتحدّث فيها عن عمل هذه الحروف، ومعانيها، وعلة تقديم المنصوب على المرفوع، وذلك في سبعِ مسائل.

الباب التاسع: باب كسر (إنّ)، وقد ضمّن هذا الباب المواضع التي تُكسَر فيها همزة إنّ وذلك في ثلاث مسائل.

---

[1] يُنظر، المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (1985)، شرح عيون الإعراب، تحقيق: حنا جميل حداد،الأردن،: مكتبة المنار، بداية كل باب.

الباب العاشر: باب (لا)، تحدّث فيه عن عملها، وحكم ما بعدها موضحًا ذلك في سبعِ مسائل.

الباب الحادي عشر: باب المفعول به، ويشرح في هذا الباب علة نصب المفعول به ولمَ خُصّ بالباء، وجواز تأخيره وتوسيطه وتقديمه شارحًا ذلك في خمسِ مسائل.

الباب الثاني عشر: باب ما شُبّه بالمفعول به، ذكر الشارح في هذا الباب الأقسام التي شّبّهت بالمفعول به موضّحًا كلًّا منها في بابه؛ لهذا لم يتضمَّن هذا الباب مسائل.

الباب الثالث عشر: أفعال الهواجس، وهي أفعال القلوب والرجحان، ذكر أصل هذه الأفعال وعلة نصبها لمفعولين، وجواز تقديمها وتوسيطها، عارضًا ذلك في إحدى عشْرةَ مسألةً.

الباب الرابع عشر: باب المفعول فيه، وأطلقه المصنّفُ على ثلاثة: الزمان، والمكان، والحال. ويقع في ستِّ مسائل عارضًا معنى الظرف، وما يصلح أن يكون ظرفًا وغيرها من التفصيلات.

الباب الخامس عشر: باب ظرف المكان، وقد ضمّن هذا البابَ الحديثَ عن الفرق بين ظرف الزمان وظرف المكان من حيث قوة تعدي الفعل إلى الزّمان وإلى المكان، مفصّلًا ذلك في أربعِ مسائل.

الباب السادس عشر: باب الحال، عرض الشارح فيه للحديث عن أصل الحال وصفته وعلة تشبيهه بالتمييز، شارحًا الحال في خمسِ مسائل.

الباب السابع عشر: باب التمييز، وقد طرح فيه المجاشعي خمس مسائل منها: ما التمييز؟ وما أوجُهُهُ؟ وما علة نصبه؟ ولماذا خص التمييز بالاسم النكرة؟ وهل يجوز تقديم المميِّز على المميّز؟

الباب الثامن عشر: باب المفعول له والمسمى بالمفعول لأجله، طرح فيه المجاشعيّ مسائلَ منها: لِمَ دخل المفعول له الكلام؟ ولِمَ جاز حذف اللام؟ ولمَ خصّ المصدر ليكون مفعولًا له؟ وعرض شاهد المفعول له في قول من أقوال العرب.

الباب التاسع عشر: المصدر المؤكّد للفعل وهو من لفظه، ويقع في سبع مسائل، هي: ما المصدر؟ ولكم من معنى يدخل المصدر في الكلام؟ ولماذا زعمتم أنّ المصدر مشتق من الفعل وليس العكس؟ ولمَ يجوز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيره؟ ولماذا يجوز حذف المصدر وإقامة النعت مكانه؟ ولمَ جاز حمل المصدر على غير فعله؟ وعلى كم وجه ينقسم؟

الباب العشرون: باب المفعول دونَه وهو الاستثناء، ذكر فيه صاحب الكتاب حروفه وطرح المجاشعي فيه ثماني مسائل منها: ما العامل في المستثنى؟ ولِمَ نُصِب المستثنى؟ وما حكم باقي حروف الاستثناء؟

الباب الحادي والعشرون: المفعول معه، عرض فيه للعامل في المفعول معه، ولِمَ خُصّت الواو بمعنى مع، وذلك في أربعِ مسائل.

الباب الثاني والعشرون: باب حروف الجر، ذكر فيه علّة عمل هذه الحروف، وأنواعها، ومعانيها، وضمّن الباب آراء العلماء في بعض مسائلها، مفصلًا ذلك في ستَّ عشْرةَ مسألة.

الباب الثالث والعشرون: باب (منذ ومذ)، تناول في هذا الباب أحكام الرّفع والجر بهما، وذلك في خمسِ مسائل.

الباب الرابع والعشرون: باب (حتى)، عرض فيه تعريفًا لحتى وللمواضع التي ترِد فيها، وللفرق بينها وبين (إلى)، وذلك في ثلاثِ مسائل.

الباب الخامس والعشرون: باب الإضافة، طرح فيه ثلاث مسائل، وهي: ما أصل الإضافة ؟ وما حكم المضاف؟ وعلى كم وجه تنقسم الإضافة؟

الباب السادس والعشرون: باب التوابع، ذكر صاحب الكتاب عددها وهي ستّة، وعرض الشارح في هذا الباب ثلاث مسائل.

الباب السابع والعشرون: باب التوكيد، تحدث فيه عن سبب دخول التوكيدِ الكلامَ، وعن أوجه التوكيد عارضًا ذلك ومفصلًا إيّاه في تسعِ مسائل.

الباب الثامن والعشرون: باب النعت، وضمّنَه خمس مسائل.

الباب التاسع والعشرون: باب عطف البيان، عرض فيه الشارح ثلاث مسائل، وهي: ما عطف البيان؟ وما الفرق بينه وبين النعت؟ وما الفرق بينه وبين البدل؟

الباب الثلاثون: باب البدل، وفيه عرّف المجاشعي البدل وفصّل القول عليه في تسع مسائل.

الباب الحادي والثلاثون: باب النَّسَق، ومصطلحه عند البصريين "العطف بالحروف"، وذكر المصنف حروفه العشرة، وفصّل الشارح مسائله في اثنتي عشْرةَ مسألة.

الباب الثاني والثلاثون: باب النداء، وقد شرحه المجاشعيّ في اثنتي عشرة مسألة.

الباب الثالث والثلاثون: باب الإعراب، ولم نجد شرحًا له في المحقَّق، وقد أشار محقِّق الكتاب إلى "أنّ سقطًا حصل في هذا الموضع لا نستطيع تقدير حجمه". [1]

الباب الرابع والثلاثون: باب الجزاء، وهو الشرط. فصّل الحديث فيه في اثنتي عشْرةَ مسألة.

ولا نجد عند المجاشعيّ ولا الفزاريّ أبوابًا من علم الصرف، على خلاف ما ألفَينا في اللّمع وتوجيهه.

وقد تشابه الشارحان في بعض الأبواب وانفرد ابن الخباز في عدد كبير من الأبواب النَّحْوية، وليس مردّ ذلك إلى قلة اجتهاد المُجاشعي، بل لأن المصنف أملى كتابه على هذا النحو، فكانت وظيفة الشارح أن يشرح ويبسّط القاعدة النحوية كما أملاها المصنّف؛ فوظيفة الشارح أن ينقل الأبواب النحوية كما هي معقبًا عليها بالشرح والتوضيح من غير زيادة في الأبواب، وعلى الرغم من بناء (شرح عيون الإعراب) كاملًا بأسلوب السؤال والجواب، إلا أن (توجيه اللمع) لم يخلُ من بعض المسائل التي اعتمدها ابن الخباز في تبسيط القاعدة النحوية، وإيصالها للمتلقي بأبلغ أسلوب.

[1] المجاشعي،شرح عيون الإعراب: ص277، الحاشية.

المبحث الثاني: التقعيد

يبدأ الشارحان بقاعدة عامة يضعانها، ثمّ يوضحان ما تفرّع منها من قواعد.

ففي باب المفعول معه يقول ابن الخباز: "قولُه: وهو كل ما فعلتَ معه فعلًا. وهذا القول فيه نظر؛ لأن ما لغير ذوي العلم، والمفعول معه قد يكون من ذوي العلم كقولك: قمت وعبد الله"[1].

ويجوز للمفعول معه أن يكون مصاحبًا للفاعل، كقولك: جلستُ وعبد الله، أو مصاحبًا للمفعول به، كقولك: ضربتُ زيدًا وأباه. والواو في هذا الباب أصلها عاطفة كقولك: جلس زيدٌ وعمروٌ. فهذه الواو عاطفة. أما إذا قلتَ جلسَ زيدٌ وعمرًا وجب أن يكونا متصاحبين وكأنك تقول جلس زيدٌ مع عمرٍو، ويجب على المفعول معه أن تصحَّ شركته للفاعل في فعله، وقد تفرّع في هذا الباب فذكر خلاف النحويين في ناصب المفعول معه.

وهذا ما فعله المجاشعي؛ فبعدما عرض رأي صاحب الكتاب بقوله: "ما زلتُ وزيدًا حتى فعل، تنصب زيدًا؛ لأنك تريد ما زلتُ به ومعه حتى صنع، وكذلك: لو تركت ورأيك لفعلت... تنصب هذا كله وما أشبهه لأنه مفعول معه."[2] تفرّع الشارح في ذكر العامل في المفعول معه كما فعل ابن الخباز، واتفق الشارحان على أن أصل الواو التي في المفعول معه عاطفة، وانفرد المجاشعي بالتفريق بين الباء التي للإلصاق ومع التي للمصاحبة، فإذا قرنتَ المجرور بالباء كان المعنى لصقت به حتى فعل وإذا قرنته بمع كان المعنى صاحبته حتى فعل ولكن هذا لا ينطبق على كل موضع.

وفي باب الفاعل يقول المجاشعي: إنّه "ارتفع بإسناد الفعل إليه كما يرتفع مع النفي والاستفهام."[3] وليس بالضروة أن يكون قام بفعل حقيقي؛ لكن ارتفاعه بمجرد إسناده إلى الفعل، فهو يرتفع كما يرتفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه، وفرّع في علة اختيار الرفع تحديدًا له، وفصّل في أوجه مجيء الفاعل وتفرّع إلى ذكر الفعل الّذي يكتفي بالفاعل وهو اللازم والفعل الّذي لا يكتفي بالفاعل بل ينصب مفعولًا به وهو المتعدي.

ويعرّف ابن الخباز الفاعل بقوله: " كل اسم ذكرته بعد فعل"[4]، وتوسّع في تعريف الفاعل عند الفلاسفة وعند علماء الكلام واللغويين وأخيرًا النحويين الذين يعرفونه بأنه: " كل اسم أسند إلى فعل حقيقي

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص198
[2] انظر،المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص183
[3] المصدر السابق، ص80
[4] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص119

غيرمغيّر الصيغة أو شِبهُه مقدمًا عليه أبدًا."[1] والمقصود بكونه اسمًا أنه مخبر عنه، والفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يجيئان فاعلين، مفصّلًا باقي الحدود، ذاكرًا تقدم الفاعل على الفعل، وأنّ البصريين لا يجيزونه وأنّ الكوفيين يجيزونه[2]، معرّجًا على حال الفعل في حال كان الفاعل مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا، مذكَّرًا أو مؤنَّثًا.

ومثال ذلك أيضًا في باب المستثنى المسمى عند المجاشعي بالمفعول دونه، فبعدما ذكر رأي صاحب الكتاب في المستثنى، عرض لعدة مسائل منها علة نصب المستثنى بأنه أشبه المفعول كما أشبهه الحال والتمييز، وتفرّع في الحديث عن حكم ما بعد إلا إذا كان في صدر الكلام نفي، وعرض للحديث عن حكم غير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون.

ونجد تعريف ابن الخباز للمستثنى "أن تخرجَ شيئًا مما أدخلتَ فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره."[3] وفرّع في الاستثناء المنقطع والمنفصل، وذكر ابن الخباز علة نصب المستثنى، كما اتفق الشارحان في الحديث عن غير وسوى وعدا ولا يكون.

وفي باب حروف الجر استهلّ المجاشعي هذا الباب بعمل حروف الجر وأنها مختصة بالأسماء، وتفرع فيما بعد في معاني كل حرف من حروف الجر؛ فمِن لها أربعة معانٍ، وإلى لها اثنان، وواحد لكلّ من في، وربّ، وأربعة للباء، واللامُ وعلى لكلّ منهما ثلاثة معانٍ، واثنان لكلّ من الكاف ومع.

أمّا ابن الخباز فعرض لحروف الجر تحت باب الأسماء المجرورة، وعرض لمصطلح الخفض عند الكوفيين، وذكر أن الحروف اختصت بالجر؛ لأنها توسطت بين الأسماء والأفعال في إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء فعملت عملًا متوسطًا.

وتحدّث ابن الخبّاز عن أقسام حروف الجر؛ فأولها ما يلزمه الحرفية وهي: (مِن ، وإلى، وربّ، وفي، والباء، واللام، والواو، والتاء، وحتى). والقسم الثاني هو ما يكون اسمًا أو حرفًا وهي: (على، وعن، وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ). والقسم الأخير الّذي يكون حرفًا أو فعلًا : (حاشا، وخلا، وعدا). ثمّ تحدّث عن معاني الحروف واحدًا واحدًا.

---

[1] المصدر السابق ص119-120
[2] المصدر السابق، ص121
[3] ابن الخباز، توجيه اللمع ص213

وتجدر الإشارة إلى أن ما يبدأ به الشارحان من قاعدة عامة يلجآن بعد النّصّ عليه إلى شرحه وتوضيحه؛ ومثال ذلك في باب الكلام، يقول ابن الخباز: إنّ الكلام عند النحويين هو "الجملة المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها وهي مؤتلفة من اسمين كقولك زيدٌ ذاهب. أو من فعل واسم كقولك: ذهب عمرٌو. ولا يحتاج في التأليف إلى الثلاثة".[1] وانقسمَ الكلام إلى ثلاثة أقسام وليس من داعٍ لقسم رابع؛ لأنّ العرب يتخاطبون بهذه الأقسام الثلاثة بجميع ما يخطر في أذهانهم من معانٍ.

والاسم يكون فاعلًا ومفعولًا به، ومبتدأ، وخبرًا، ومضافًا إليه، وعلامتاه دخول حرف الجر عليه، وكونُه عبارة عن شخص. والفعل إمّا ماضٍ أو مضارع أو أمر. وذكر له علامتين وهما: دخول قد وهي تختص بالماضي والمضارع، والأخرى هي كونه أمرًا لأنّ أصل الأمر هو" طلب الفعل مما هو دونك".[2]
والحرف لا يعرض له شيء من ذلك أي من علامات الاسم والفعل، ولكنّ الاسم والفعل يحتاجان إليه.

والمجاشعي يبدأ هذا الباب بسؤال يعرّف بجوابه به الكلام؛ فيقول: " كل جملة مستقلة مفهومة".[3] وعرض لآراء أبي علي الفارسي وسيبويه وعليّ بن عيسى الربعي الّذي عّرف الكلام بأنه: "أصوات مختلفة كل صوت منها غير صاحبه لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم".[4]

وطرح المجاشعي سؤالًا عن علّة تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام، وأجاب بأنهم استقرؤوا الكلام فلم يجدوه يخلو أن يكون ذاتًا وهو الاسم أو حدثًا وهو الفعل أو واسطة بينهما والمقصود به الحرف.

وقدّم كل من الشارحين الاسم على الفعل لأنّ الاسم هو الأصل وسبق الفعل في الزمان، وأخّرا الحرف عن الاسم والفعل لأنه فضلة.

وعلامة الاسم عند المجاشعي تكون في أوله وفي آخره وفي معناه؛ فالّتي بأوله هي أل التعريف وحروف الجر، والتي في وسطه ياء التصغير والألف التي تخص جمع التكسير، وما يظهر في آخره هو التنوين.

وعلامات الفعل في أوله السين وسوف وقد، والتي في وسطه التغيرات الصرفية كاشتقاق اسم الفاعل من الفعل، والتي في آخره هي تاء التأنيث.

ومن خواصّ الحرف امتناع الإخبار عنه أو به، وأنّه لا يستقل مع جزء واحد، وإنّما يستقلّ مع جزءين فصاعدًا.

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص62
[2] المصدر السابق، ص63
[3] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص43
[4] المصدر السابق ص44

وفي باب إنّ وأخواتها يستهلّ المجاشعي بابه بتوضيح سبب عمل هذه الحروف بأنها أشبهت الأفعال بمعانيها وباتصالها بضمائر النصب وبالحركات التي تظهر على أواخرها وبمتطلباتها التي يتطلبها الفعل، وهي أنها بحاجة إلى اسمين كالفاعل الذي يحتاجه الفعل والمفعول به.

وخصّوا النصب باسمها دون الرفع لأنهم أرادوا أن يميزوا بين الأصيل من الأفعال وما يشبَه بها.

وأوضح معاني حروف النصب؛ إنّ الّتي تفيد التوكيد، وأنّ التي تعمل مع الفعل في تأويل المصدر، ولكنّ للاستدراك، وكأنّ للتشبيه، وليت للتمني، ولعلّ للترجي والتوقع.

فبدأ المجاشعي بالقاعدة العامة التي تختص بإنّ وأخواتها ثم بدأ بشرح كل مسألة تندرج تحت هذا الباب.

وما فعله ابن الخباز يماثل ما فعله المجاشعي في بابه بأنه بدأ بذكر إنّ وأخواتها وأنها عملت لتشبهها بالأفعال واتفق مع المجاشعي بعلة عملها بأنها مختصة بالأسماء وبأنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية.

وعرّف معاني هذه الحروف ولم يفرّق بين إنّ وأنّ في المعنى فكلاهما يفيد التوكيد، لكنّ (إنّ) وما بعدها يقعان موقع الجملة، و(أنّ) وما بعدها يقعان في موقع المفرد. وعدَّ كأنّ مركبة من كاف التشبيه وإنّ المكسورة فإنك تقول: " إنّ زيدًا كالأسد"[1]، واتفق ابن الخباز مع المجاشعي في باقي معاني الحروف.

وبهذا نجد الشارحين يقعدّان أبوابهما النحوية بهذا الشكل، فيضعان القاعدة ويشرعان بشرحها وتبسيطها ثم يوضحّان ما تفرّع منها، وهو ما درجتْ عليه أغلب الشّروح التّعليميّة.

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص149

المبحث الثالث:

الاستشهاد

يراد بالاستشهاد إثبات صحة قاعدة "بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة".[1]

وقد أكثرَ النّحاةُ الأوائلُ من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة، ولم ينزل الاحتجاجُ بالأحاديث النّبويّة تلك المنزلةَ الّتي يمكن أن تكافَأ بالاحتجاج بالقرآن. وقد قُبل الاستشهاد بكلام العرب في ما اصطُلح على تسميته عصر الاحتجاج، في رقعة مكانيّة تشمل القبائل الّتي كانت تقطن نجدًا والحجازَ، على امتداد ثلاثمئة سنة نصفُها قبل الهجرة، والآخر بعدَها، سواء أكانوا من سكان المدينة أم البادية، وقد امتدّ الاحتجاج بكلام أهل البادية إلى نهاية القرن الرّابع الهجريّ.

وفيما يخص الشعراء انعقد الإجماع على الاستشهاد بالشعراء الجاهليين الّذين لم يدركوا الإسلام، والمخضرمين الّذين أدركوا الجاهلية والإسلام.[2] "وعلى هذا كان آخر مَن يحتج بشعره هو إبراهيم بن هرمة"[3].

وما لاحظته الباحثه اعتماد الشارحين، في استنباط الأحكام النحوية والاحتجاج، على الشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب، وما حفظ من كلام العرب من أقوالها وأمثالها.

أوّلًا: استشهادات المجاشعيّ:

الشواهد القرآنية:

من السهل على من يطالع كتابي ابن الخباز والمجاشعي أن يلحظ الاستشهاد بآيات القرآن الكريم؛ فهي المعتمَد الأول لدى الشارحين، فكانا يهرعان إلى آيات القرآن الكريم ويستعينان بها في عرض المسائل وتوضيحها، ولقد بلغت مواضع استشهاد المجاشعي بآيات القرآن الكريم 113 موضعًا، وبلغ عدد الآيات التي استشهد بها ابن الخباز "عشرين وخمسمئة آية أو جزء منها جعلها ابن الخباز دولة بين اللغة والنحو والمعاني"[4].

---

[1] الأفغاني، سعيد، (1407هـ)(1987)، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ص6
[2] المرجع السابق ص19
[3] المرجع السابق، ص19
[4] العسيلي، إياد، رسالة في أصول الاحتجاج، ص62

فالقرآن الكريم هو المصدر المعتمد عند المجاشعي في شرح قواعده والاستدلال على صحتها، ومثال ذلك في باب الاستدلال على أوجه الفاعل أنه يكون فاعلًا في المعنى، استدلّ المجاشعي عليه بقوله تعالى: **(وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا)**[1] فاسم الله هنا في موضع رفع فاعل لأنه لو تم حذف الباء لأصبحت كفى الله حسيبًا.

كذلك في قوله في الفعل الّذي يتعدى إلى مفعولين: "ما كان متعدّيًا إلى الثّاني بحر جرّ فحذف الجرّ فوصل الفعل" نحو قوله تعالى: **(وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)**.[2] ومن الملاحظ في هذا الاستدلال أنّ المجاشعي لم يستشهد بالآية كاملة، وإنما أورد جزءًا من الآية وهو موضع الاحتجاج. ومثل ذلك أيضًا في قوله تعالى: **(وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ)**[3] وقد استشهد المجاشعي بهذا الجزء من الآية في باب جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لكان، فالفعل (قُدَّ) خبر كان. ولم يستشهد المجاشعي بالآية كاملة بل بالجزء الّذي يدعم الباب الذي يتحدث عنه.

وقد يحتج للقاعدة بغير آية، ومثال ذلك حين عرض لمسألة: كم وجهًا يجوز في إعراب (سير بزيدٍ يومان)؟ في الوجه الرابع قال المجاشعي: "أن تنصب الجميع على ما فسّرت وتقيم بزيد مقام الفاعل، ولا ينكر أن يقع الجار والمجرور في موضع رفع"[4] واستشهد على قوله ذلك بآيتين: **(وكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا)**[5] أي كفى الله. وعضّد قوله بآية قرآنية أخرى: **(مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ)**[6] أي: ما لكم إلهٌ.

وقد ضمّن المجاشعيّ شرح عيون الإعراب الاحتجاج بالآية الواحدة لغير حكم نحوي، وذلك نجده في باب الجزاء عندما تحدّث عن رفع الفعل الثاني فذكر في الوجه الثاني أن الفعل يرفع على نية الفاء، فآتيك تقديرها فأنا آتيك فيبتدأ بكل ما وقع بعد الفاء فيرفع واستشهد على ذلك بقوله تعالى **:(فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا)**[7]، واستشهد بالآية القرآنية نفسها في جوابه عن مسألة: لم وجب على الفعل أن يرتفع بعد الفاء في جواب الشرط؟ وكان جوابه: "إنّ ما بعد الفاء مقطوع مما قبلها، مستأنف؛ لأنها إنما دخلت لتجعل الجواب مبتدأ وخبرًا، وإذا كان كذلك كان الفعل بعدها خبر مبتدأ محذوف" واستشهد بالآية القرآنية نفسها لتعضيد قوله[8].

ولم يخلُ كتاب المجاشعيّ من تعضيد الشاهد القرآني بشواهدَ قرآنيّة وأخرى شعريّة، ونورد أربعة أمثلة على ذلك على سبيل الاختصار:

---

[1] سورة النساء، آية 6
[2] سورة الأعراف، آية 155
[3] سورة يوسف، آية 27
[4] المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 90
[5] النساء ، آية 79
[6] الأعراف، آية 59
[7] سورة الجن ، آية 13
[8] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص285

1- باب الفعل الذي يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر فيحذف حرف الجر، استشهد عليه المجاشعي بالآية القرآنية **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلا)** وعضدها بقول الفرزدق:

مِنّا الَّذي اختيرَ الرِجالَ سَماحَةً وَجودًا إذا هَبَّ الرِياحُ الزَعازِعُ[1]

2- في باب أفعال الهواجس استشهد بقوله تعالى: **(تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا)**[2]

وعززّ الاستشهاد بالإتيان بقول الشاعر قيس بن ذريح:

تَبكي عَلى لُبنى وَأَنتَ تَرَكتَها وَأَنتَ عَلَيها بِالمَلا أَنتَ أَقدَرُ[3]

وأتى بالشاهدين القرآني والشعري، في حديثه عن أفعال الهواجس "وهو مما يكون في باب كان فتلغي الضمير وتنصب العالم (ظننتُ زيدًا عالمًا) لأنه خبر الظن وإن لم تلغِ الضمير جعلته مبتدأ ورفعت العالم لأنه خبره وجعلت الجملة خبر الظن، ولا بد أن يكون بعد الظن فيه الألف واللام أو على لفظ أفعل منك." [4] فأتى بالشاهدين لتعزيز قوله.

3- في حديثه عن مواضع الفصل الأربعة: "المبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، والظن وأخواته، نحو قولك زيدٌ هو القائم، وإنّ زيدًا هو القائم..."[5] قال: يجوز أن يحل الضمير مبتدأ؛ فأتى بالشاهد القرآني: **(فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ)**[6]، وعضّده بآيتين وذلك في قوله تعالى: **(إِنّ هَٰذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِندِكَ)**[7]، وقوله تعالى: **(وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)**[8]. ولم يكتفِ بالشاهد القرآني بل عزّزه بقول الشاعر قيس بن ذريح:

أَتَبكي عَلى لُبنى وَأَنتَ تَرَكتَها وَكنتَ عَلَيها بِالمَلا أَنتَ أَقدَرُ

---

[1] المصدر السابق، ص130
[2] المصدر السابق،134
[3] المصدر السابق، ص140
[4] المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 133-134
[5] المصدر السابق ص140
[6] سورة المائدة، 117
[7] سورة الأنفال ، 32
[8] سورة الزخرف، 76

فَإن تَكُنِ الدُنيا بِلُبنى تَغيّرتْ فللدّهر والدّنيا بُطونٌ وأَظْهُرُ[1]

4- في توضيحه لمعنى الظرف أنه أشبه بالوعاء، وما استحسن مع حرف الجر (في) فهو ظرف كأن تقول: "قمتُ في اليوم، ومعنى(في) موجود وإن لم تذكرها"[2]، وقد يتسع فيقال: اليوم قمته.

فاستشهد بقوله تعالى: **(فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)**[3] ولم يكتفِ بالاحتجاج على ما قاله بكلام الله بل عزّز ذلك بقول الشاعر:

ويومٍ شهِدناهُ سُلَيْمًا وعامرًا قليلٍ سِوَى الطَّعنِ النِّهالِ نوافِلُهْ[4]

فهذا حال المجاشعي كالنحويين جميعًا في الاحتجاج بالشواهد الشعرية، لكن الطابع العام عند المجاشعي في كتابه شرح عيون الإعراب الإكثار من الاستشهاد بالشواهد القرآنية.

ثانيًا: شواهدُ ابن الخبّاز:

القراءات القرآنيّة:

عظّم ابن الخباز الشواهد القرآنية في كتابه على الشواهد الشعرية، فاعتنى بالشواهد القرآنية اعتناءً يدل على تعظيم الاستشهاد بالقرآن الكريم دون سواه.

"ولعلّ مما يحقّ ذكره هنا أنّ ابن الخباز لم يكن ليملي كل ما يحفظه من شواهد الآيات لعلتين: أولاهما أنه ذكر أنه بنى كتابه على الاختصار، وأخراهما أن احتجاجه بالآي والأشعار، جاء على نحو منسوق يقسم الاستشهاد بينهما في مواطنه ثلاثة أقسام: قسمًا يعمد فيه للآيات دون الأشعار، وثانيًا يثبت فيه الأشعار بالآيات، فإذا جمع في الثالث بينهما قدم القرآن."[5]

---

[1] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص140
[2] المجاشعي، شرح عيون الإعراب ص 142
[3] سورة البقرة، 185
[4] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص144
[5] العسيلي، إياد،(2010)، توجيه اللمع لابن الخباز رسالة في أصول الاحتجاج، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن،ص65

- **الاستشهاد بغير آية للحكم الواحد:**

كان النّصيب الأَوفى من الاستشهاد عند ابن الخباز للآيات القرآنية، وغالبًا ما كان يستشهد ابن الخباز بغير آية قرآنية للحكم النحوي الواحد، وذلك كثير نورد منه أمثلة مختصرة:

1- في باب الأفعال، في حديثه عن الفعل الحاضر خاصّة، قال: إن الفعل المضارع "إن تجرّد من القرائن اللفظية والمعنوية حمل على الحال لأن الفعل خبر، والأصل في الخبر أن يكون صدقًا... والقرينة المعنوية المخصصة بالاستقبال كقولك: يَقدمُ زيدٌ وهو غائب. واللفظية المخصصة بالحال كقولك: يقوم الآن ويصلّي الساعة، والأصل في (الآن) أن يطلق على زمان الحال، ويجوز إطلاقه على الماضي والمستقبل القريبين من الحال"[1] فأتى بالآيات القرآنية شواهدَ على ما ذكر:

" ٱلْـَٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ "[2] وقوله تعالى: "فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ "[3] واستشهد على القرينة اللفظية المخصصة للاستقبال بقوله تعالى**: "سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ"**[4].

2- وفي الباب نفسه في حديثه عن صيغ المستقبل الثلاث ذكر الصيغة الثانية: دخول أن على الفعل المضارع، فأتى بعدة آيات ليستشهد على هذه الصيغة، فاستشهد بقوله تعالى: "وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ "[5] وقوله تعالى: **"وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ"**[6] ، **"لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ"**[7] **" وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إلا قَلِيلا** [8]".

3- وفي باب الوصف تحدّث ابن الخباز عن (ذي بمعنى صاحب) وذكر تثنيتها وجمعها واستشهد بقوله تعالى: **"ذَوَاتَيْ أُكُلٍ "**[9] وقوله تعالى**:" ذَوَاتَا أَفْنَانٍ"**[10] **و"ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ"**[11]

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع ص101
[2] سورة الأنفال، آية 66
[3] سورة الجن، آية 9
[4] سورة الكهف، آية 22
[5] سورة البقرة، آية 148
[6] سورة الحج، آية 47
[7] سورة الحديد، آية 23
[8] سورة الإسراء، آية 76
[9] سورة سبأ، آية 16
[10] سورة الرحمن، 48
[11] سورة الطلاق،2

4- واستشهد بغير شاهد قرآني في باب الحروف التي تنصب الفعل، فأتى بقوله تعالى:" **وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي**"[1] و قوله تعالى: "**أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ**"[2]

- الاستشهاد بجزء من الآية:

ومما لاحظته الباحثة، أنّ كلا الشارحين اتفق على الاستشهاد بجزء من الآية لا الآية كاملة، وهو الجزء الخاصّ بالقاعدة النحوية، وقد ظهر ذلك فيما أسلفنا ذكرَه من شواهد. نزيد عليها ما ورد في باب

المفعول معه، فقد استشهد ابن الخبّاز بجزء من آية ليستدل على أنّ الواو في المفعول معه ليست عاطفة وذلك في قوله تعالى: "**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**"[3] فحمل شركاءكم على النصب بالمفعول معه لأنه لا يجوز عطفها.

- **تعضيد الشاهد القرآني بالشاهد الشعري**

ونجده كثيرًا عند ابن الخباز، حاله في ذلك كحال المجاشعي، وستخصص الباحثة جزءًا للشواهد الشعرية عند الشارحين. ومن أمثلة تعضيد الشاهد القرآني بالشعري عند ابن الخباز

ما جاء في باب الوصف عندما قال: إنه يجوز وصف النكرة بالجملة التي يدخلها الصدق والكذب، اسمية كانت أو فعلية. وإذا اجتمعت الجملة والمفرد فالجيد تقديم المفرد، وأتى بالشاهد القرآني في قوله تعالى: " وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ"[4] وعضد ما قال ببيت الشنفرى:

"وَوَرَاءَ الشَّأْرِ مِنّي اِبنُ أُخْتِ مِصَعٌ عُقْدَتُهُ ما تُحَلُّ"[5]

---

[1] سورة الشعراء، 82
[2] سورة الأحقاف، 17
[3] سورة يونس، آية 71
[4] سورة الأنبياء آية50
[5] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص261

الشواهد الشعرية:

قسّم النحاة الشعراء إلى أربع طبقات:

1- جاهليين لم يدركوا الإسلام.

2- مخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام.

3- إسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئًا.

4- محدثين أولهم بشار بن برد.

وأجمع النحاة على الاحتجاج بشعر الطبقتين الأوليين، واختلفوا في الاحتجاج بالطبقة الثالثة، وأجمع النحاة على عدم الاستشهاد بشعراء الطبقة الرابعة.

وقد احتلت الشواهد الشعرية جزءًا كبيرًا من الشّرحين، وفيما يلي عرضٌ لكيفية إيراد الشاهد الشعري في كلا الشّرحين:

إيراد الشاهد الشعري عند المجاشعي:

تنوعت طريقة المجاشعي في إيراد الشاهد الشعري بدءًا بإيراد نصف البيت الشعري، مرورًا بإيراد شاهد شعري منسوب إلى قائله وآخر غير منسوب القائل، انتهاءً إلى إيراد البيت الشعري كاملًا أو إيراد غير بيت للحكم الواحد، وفي ما يلي تفصيل ذلك:

- **إيراد نصف بيت من الشاهد الشعري**

يتصرف المجاشعي بالشاهد الشعري حسبما تقتضيه الحاجة، فيوجّه عنايته إلى موضع الشاهد الّذي يمثل نصف البيت الشعري ومثاله: في باب حكم المعرفة إذا وقعت بعد لا، حيث استشهد بقول الشاعر:

لا هَيثَمَ الليلةَ لِلمَطيّ [1]

ومنه أيضا عندما ذكر أوجه حرف الجر اللام؛ ففي الوجه الثالث تأتي اللام للعاقبة ومثّل على هذا الوجه بقول الشاعر:

---

[1] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص123.

لِدوا لِلمَوتِ وَابنُوا لِلخَرابِ[1]

وفي مواضع حرف الجر (على) استشهد على الموضع الثاني، وفيه ترد "علا" فعلًا ماضيًا، استشهد عليه بشطر بيت لطرفة:

وعَلَا الخيلَ دِمَاءٌ كالشَقِرْ[2]

واستشهد كذلك بشطر بيت شعري في حديثه عن الكاف الزائدة فأورد قول الشاعر:

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيها كالمَقَقْ[3]

ونجد الاستشهاد بأنصاف الأبيات الشعرية كثيرًا عند المجاشعي، وإنّما أوردت الباحثة بضعة أمثلة على سبيل الذكر المختصر.

- **إيراد البيت الشعري كاملًا:**

ومن منهجه أيضا الاستشهاد بالبيت الشعري كاملًا ومثله في حديثه عن الحروف التي يبطل عملها ويكون إعراب ما بعدها مبتدأ، حيث استشهد بقول الشاعر:

قالتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لَنا إلى حَمَامِتنا أوْ نِصفهُ، فَقَدِ[4]

ومثله في جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا عن كان "إنّه كان على إضمار(قد)؛ وذلك أنّ (قد) يقرر الماضي من الحال وخبر كان يشبه الحال"[5]، استشهد على ذلك ببيت للنابغة فقال:

أَمسَتْ خَلَاءً، وأَمْسَى أَهلُها احتَملوا أَخْنى عليها الذي أَخْنى على لبدِ[6]

أي قد احتملوا.

ومثال أخير على الاستشهاد ببيت شعري كامل في قوله على الظرف "كأنه وعاء لكل ما يستحسن، فلما كانت الأزمنة والأمكنة أبدًا مشتملة على ما تقع فيها سميت ظروفًا."[1] فقد استشهد المجاشعي ببيت شعري منسوب إلى رجل من بني عامر:

---

[1] المصدر السابق، ص195.
[2] المصدر السابق، ص196
[3] المصدر السابق، ص198
[4] المصدر السابق، ص97
[5] المجاشعي، شرح عيون الإعراب ، ص102
[6] المصدر السابق،ص102

وَيَومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعامرًا قليلٍ سِوَى الطَّعنِ النِّهالِ نَوَافِلُهْ[2]

- **إيراد غير بيت شعري للحكم الواحد:**

نجد المجاشعي يعضد الشاهد الشعري بشاهد شعري آخر، وذلك كثير، نورد منه ما ورد في حديث المجاشعي عن الفعل المتعدي إلى مفعول ثانٍ بحرف جر محذوف، فقد استشهد بقول الفرزدق:

مِنّا الَّذي اختيرَ الرِجالَ سَماحَةً وَجُوداً إذا هَبَّ الرِياحُ الزَعازِعُ[3]

وعضد بيت الفرزدق ببيت لعمرو بن معد يكرب يقول فيه:

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فقد تركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[4]

ومثال آخر على إيراد غير بيت شعري للشاعر نفسه، وذلك في مواضع ضمائر الفصل التي تفصل بين المبتدأ والخبر وكان وأخواتها وإنّ وأخواتها والظن وأخواته، فقد استشهد المجاشعي ببيتين لقيس بن ذريح:

تَبْكي عَلى لُبنى وَأَنتَ تَرَكْتَها وَكُنْتَ عَلَيها بِالمَلا أَنتَ أَقدَرُ

فَإِن تَكُنِ الدُنيا بِلُبنى تَغَيَّرَتْ فللدّهر والدُّنْيَا بُطونٌ وأظْهُرُ[5]

- **نسبة الشاهد إلى قائله أو تركُها:**

لم يلتزم المجاشعي منهجًا واحدًا في إيراد الشواهد الشعرية، كذلك في نسبتها إلى قائليها.

---

[1] المصدر السابق، ص142
[2] المصدر السابق، ص142
[3] المصدر السّابق، ص130
[4] المصدر السابق، ص 231.
[5] المصدر السابق، ص140

- **ذكر قائل الشاهد الشعري:**

وذلك كثير؛ لأن الأصل نسبة الشاهد الشعري إلى قائله ومثال ذلك عند المجاشعي استشهاده على إعمال (حبّذا) في المعرفة والنكرة ، بقول الشاعر جرير:

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيانِ مَنْ كَانا

وَحَبَّذَا نَفَحاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلَ الرّيَّانِ أَحْيَانَا[1]

وفي حديثه عن حكم (لا) إذا دخلت عليها الهمزة، أنها لا تؤثر فيها، استشهد بقول حسان:

ألا طِعانَ ولا فُرْسانَ عادِيَةٌ إلّا تَجَشُّؤَكم عندَ التَّنانِيرِ[2]

ومنه في قوله في أصل الإضافة بأنها عبارة عن إسناد وإلصاق، استشهاده بقول امرئ القيس:

فَلَمّا دَخَلْنَاهُ أضفْنَا ظُهُورَنَا إلى كلِّ حاريٍّ جديدٍ مُشَطَّبِ[3]

- **ترك الشاهد الشعري دون نسبة إلى قائله:**

أورد المجاشعيّ عدة شواهد شعرية غير منسوبة إلى قائليها، ومنها استشهاده في حديثه عن الفعل الّذي يتعدى مرة بوسيط ومرة بغير وسيط بالبيت:

هُمُ جَمَعُوا بُؤْسَى ونُعْمَى عَلَيْكُمُ فَهَلّا شَكَرْتَ القَوْمَ إذْ لَمْ تُقَاتِلِ[4]

ومنه أيضًا حديثه عن الكاف عندما تكون اسمًا غير واصف، استشهد عليه بشطر بيت شعري غير معروف قائله:

..... تَصَوَّبُ فيهِ العَينُ طَورًا وَتَرتَقي[1]

---

[1] المصدر السابق، ص85
[2] المصدر السابق، ص124
[3] المصدر السابق، ص212
[4] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص128

وعند تعداده لحروف النداء الستة استشهد ببيت شعري غير منسوب لقائله في ذكره لحرف النداء الهمزة:

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائرًا فإنْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حقٍ فخاصِمِ [2]

ومثال ذلك كله كثير، ولكن انتهجت الباحثة نهج الاختصار في عرض الشواهد وسبيل ذلك الموازنة بين الشارحين وليس إحصاء الشواهد عندهما.

وما فعله ابن الخباز في إيراد الشاهد الشعري يشبه إلى حد كبير ما فعله المجاشعي، فابن الخباز كان مولعًا بالاستشهاد بالشعر، "ولم يخرج ابن الخباز عن أصول الاحتجاج بالشعر عن كتاب سيبويه؛ فالتزم إقصاء المولدين عن الاحتجاج بهم على مسائل النحو والصرف واللغة".[3]

وقد جاء استشهاد ابن الخباز بالشعر على النحو الآتي:

- **استشهاد ابن الخباز بأنصاف الأبيات:**

لاحظت الباحثة انتهاج ابن الخباز منهج المجاشعي في الاستشهاد بأنصاف الأبيات على الرغم من أنّ ذلك كان عند المجاشعي أكثر منه عند ابن الخباز، ومثله في جواز وصف المنادى المضموم، وفي النصب يحمل على المحل لأنه منصوب الموضع، فاستشهد في ذلك بشطر بيت للعجاج:

يا حَكَمُ الوارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ [4]

فاستشهدَ به ابن الخباز على جواز رفع أو نصب (الوارث) بأنها صفة للمنادى (حكم).

ومثله أيضًا: في جعل وصف المنادى بمنزلته إذا كان مضافًا؛ فقد استشهد ابن الخباز بنصف بيت مجهول القائل:

أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنتَ ثائرًا[1]

---

[1] المصدر السابق، ص 197
[2] المصدر السابق، ص276
[3] العسيلي، إياد، دراسة في أصول الاحتجاج، مصدر سبق ذكره، ص84
[4] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص323

وكرّر ابن الخباز الاستشهاد بنصف بيت شعري في القول على المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم الّذي يجوز فيها فتح الميم وقلب الياء ألفًا ، فاستشهد بقول رؤبة بن العجاج:

فهي تُرَثِّي بِأَبا وابْنَاما[2]

وتورد الباحثة مثالًا أخيرًا على استشهاد ابن الخباز بنصف بيت شعري وذلك في ترخيم الاسم المزيد بألف ونون، تقول في ترخيم يا نُعمَان: يا نُعْمَ:

يَا نُعْمَ، هَلْ تَحْلِفُ لا تَدِينُها[3]

- **الاستشهاد بالبيت الشعري كاملًا:**

وهو الأصل؛ أن يستشهد النحوي بالبيت الشعري كاملًا. ومثال ذلك عند ابن الخبّاز في القول على عدم إعمال لا النافية إذا دخلت على المعرفة، فاستشهد بقول أبي ذؤيب:

هُنَالِكَ لا إتْلافُ مالِيَ ضَرَّني وَلا وَارِثي إن ثمّرَ المالُ حامِدي[4]

ومثله : في حديث ابن الخباز عن حروف النداء الخمسة، قال في (أيا): "لا يقال إنّ الهمزة فيها زائدة؛ لأنّ الحروف لا يزاد فيها"[5] وأتى بقول الشّاعر:

أَيَا شَاعِرًا لا شاعرَ اليومَ مِثْله جَريرًا ولكن في كُلَيبٍ تَواضُعُ[6]

ومثله أيضًا في اضطرار الشاعر إلى مجيء اسم كان نكرة والخبر معرفة وذلك للضرورة الشعرية، استشهد ابن الخباز بقول القطامي:

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص324.
[2] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص328.
[3] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص334
[4] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص159
[5] المصدر السابق، ص320
[6] المصدر السابق ، ص320

قِفِي قَبلَ التَفَرُّقِ يا ضُبَاعا ولا يَكُ مَوقِفٌ مِنكَ الوَدَاعَا[1]

فجاء(موقف) اسم كان وهو نكرة وخبرها(الوداع) وهو معرفة.

وفي جواز الترخيم لغير النداء في الشعر استشهد ابن الخباز بقول أوس بن حسناء التميمي:

إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا[2]

فإنه أراد (بابن حارث) ابن حارثة.

- **الاستشهاد بغير بيت شعري:**

نجد ابن الخباز يعضد الشاهد الشعري بشاهد شعري آخر، ومثله ما أورد في معرض حديثه عن جواز تقديم المفعولين على الفاعل وذلك لإقامة الأوزان والقوافي، فاستشهد ببيت شعري :

إنّي حَمِدتُ بَنِي شَيبَانَ إذْ خَمِدَتْ نِيرَانُ قَومِي وَفِيهِمْ شبَّتِ النَّارُ [3]

فرأى ابن الخباز أنه بتقديم (فيهم) على الفاعل (النار) أقام الوزن والقافية وفي عكس ذلك فساد للوزن والقافية، وعضّد ما رآه بقول مالك الخُناعي:

يا مَيُّ لَنْ يُعجِزَ الأيامَ مُبْتَرِكٌ فِي حَوْمَةِ الموتِ رَزّامٌ وَفَرَّاسُ[4]

ومثال ذلك في باب الاسم المعتل الّذي يكون ما قبله ضمة، فأبدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء وسلمت الياء من التغيير، فاستشهد بقول مالك الخناعي:

ليثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عند خِيسَتِهِ بالرَقْمَتَيْن له أَجْرٍ وأَعْراسُ[1]

---

[1] المصدر السابق ، ص137
[2] المصدر السابق ، ص331
[3] المصدر السابق، ص178
[4] المصدر السابق، ص178

والشاهد في (أجرٍ) حيث إنه منقوص ياؤه منقلبة عن واو بعد قلب الضمة قبلها كسرة، واستشهد بقول الكميت:

والأظبِيُ الْبَارِحَاتُ هَلْ كان للـــْ أَقْرَنِ مِنْها أمْ لَمْ يَكن عَضَبُ[2]

- **نسبة الشاهد إلى قائله**

والأصل نسبة الأبيات الشعرية إلى قائليها، ونورد مثالًا على ذلك على سبيل الاختصار: وذلك في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف)، في العدل الذي يمنع من الصرف، إذ استشهدَ ابن الخباز ببيت شعري لساعدة بن جؤبة الهذلي:

فَلَو أَنّه إذْ كَانَ مَا حُمَّ وَاقِعًا بِجَانِبِ مَنْ يَحفَى وَمَن يَتَوَدَّدُ

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُه ذئَابٌ تَبَغَّى النَاسَ مثنًى وموحَدُ[3]

- **ترك البيت دون النسبة إلى قائله**

وذلك نجده في قول ابن الخباز: "قال الشاعر"، أو "قال الراجز"، أو "أنشدَ بعض العلماء" وذلك كثير، تورد الباحثة بضعة أمثلة عليه، ومن ذلك قوله في باب المعرفة والنكرة عند حديثه عن ضمائر النصب المنفصلة ولواحقها، فوصف هذه اللواحق بأنها زائدة لا محل لها من الإعراب، ولو كان لها محلّ من الإعراب لحلّ الاسم الظاهر محلها، فاستشهد في هذا الباب بشعر غير معروف قائله، قال: أنشدَ بعض العلماء:

دَعْنِي وَإيَّا خَالِد لَأُقُطِّعَنَّ عُرَا نِيَاطِه[4]

ومثله أيضًا قوله في باب حرف الجر: فأمّا قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ إنّا والأَحَابِيشَ كُلَّهُم لَفِي حِقْبَةٍ أَظْفَارُهَا لم تُقَلَّمِ[5]

---

[1] المصدر السابق، ص79
[2] المصدر السابق ، ص80
[3] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص422
[4] المصدر السابق، ص304
[5] المصدر السابق، ص115

الاستشهاد بالحديث النبوي وكلام العرب

الحديث النبوي:

مما لاحظته الباحثة بعد الاطلاع على شرح عيون الإعراب، أنّ ابن فضال المجاشعي لم يستشهد إلا بثلاثة أحاديث في شرح عيون الإعراب تذكرها الباحثة:

1- وذلك في مقدمة الشارح في تعريفه لعلم النحو: أنه العلم الّذي يعرف به حقائق المعاني، ويحتاج إليه في معرفة الكلام"[1]، فاستشهد بقول النبي **: "لا يُقتَلُ قرشيٌّ بعدَها صبرًا". [2]**

ولو رواه راوٍ (لا يُقتلْ) بالجزم، لأوجبَ ألّا يُقتل القرشي وإن ارتدَّ، فالأصل في معنى الحديث أنه لا يرتدّ القرشي فيُقتل.

2- ومثله في حكم المؤنث إذا جمع جمع السلامة فقال المجاشعي: إنه لا يجوز أن يجمع هذا الجمع إلا الأسماء دون الصفات،[3] فأتى المجاشعي بالحديث النبوي**: "ليس في الخَضْرَوات صدقة"[4]؛**

لأن الخضروات هنا المقصود بها البقول وليست صفة كحمراوات وصفراوات.

3- وأيضًا في باب حروف العطف، عندما ذكر المجاشعي أنواع (أم)، ذكر أنّها قد تأتي بمعنى (ال التعريف) فاستشهد المجاشعي بحديث نبوي لتعزيز ما قاله، فقال: وفي الحديث:

"ليسَ منَ امبِرّ امصيامُ في امسَفَرِ"[5]؛

أي من ليس البر الصيام في السفر.

---

[1] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص37

[2] النيسابوري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري،(1991هـ)، صحيح مسلم، بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية،ص1782.

[3] المجاشعي، شرح عيون الإعراب ، ص65

[4] المصدر السابق، ص64

[5] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص253

وقد نهج ابن الخباز منهجًا شبيهًا من نهج المجاشعي، فكان استشهاده بالحديث قليلًا أيضًا، وتورد الباحثة ما استقرأته في توجيه اللمع:

1- في باب (نِعمَ وبئس)، إذ يعدهما البصريون فعلين، ودليلهم على ذلك اتصالهما بتاء التأنيث؛ فاستشهد بالحديث النبوي :

"مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِها وَنِعْمَتْ".[1]

2- في باب المفعول به، استشهد ابن الخباز بحديث نبوي، لإثبات أنّ (زعم) تستخدم في القول عن غير صحة، فأتى بقوله -عليه السّلام-:

"زعموا مطية الكذب".[2]

[1] المصدر السابق، ص388
[2] المصدر السابق، ص179

كـلام الـعرب

حظيت أقوال العرب بمكانة متميزة عند اللغويين في الاحتجاج على مسائلهم، والمجاشعي وابن الخباز كغيرهما من العلماء الّذين يستشهدون بأقوال العرب ليحتجوا بها على آرائهم.

وتورد الباحثة في ما يأتي مواضع من استشهاد المجاشعي بأقوال العرب:

1- استشهد المجاشعي بكلام العرب في باب حروف العطف؛ في توضيحه لمعاني (أم) التي تأتي في الخبر؛ فاستشهد بقولهم:

"إنّها لإبلٌ أم شاء". فكأنه قال إنها لإبل متحققًا، ثمّ اعترضه الشك فقال: أم شاء، والمعنى بل شاء".[1]

2- وفي معاني (أم) التي ترِد بمعنى (ال التعريف) استشهد المجاشعي بما روي عن أبي هريرة أنه قال حين حوصر عثمان -رضي الله عنه-: **"طاب امضربُ وحلّ امقتال"**[2]؛

فإنه يريد طاب الضرب وحلّ القتال.

3- وفي باب (إنّ وأخواتها)، في تفصيله لمعاني (إنّ) التي تكون بمعنى أجل، استشهد بقول عبد الله ابن الزبير : **"إنّ، وراكبها: أي أجل"**[3].

والملاحَظ أنّ استشهاد المجاشعي بكلام العرب في كتابه جاء قليلًا.

---

[1] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص253
[2] المصدر السابق، ص254
[3] المصدر السابق، ص112

أمّا ابن الخباز فكثيرًا ما كان يستخدم في توجيه اللمع: (أمّا قولهم) أو (فقالوا) كناية عن العرب الّذين نقل أقوالهم، وتذكر الباحثة بضعة أمثلة على الأقوال التي نقلها ابن الخباز في كتابه:

1- في وجوب حذف المبتدأ، وذلك في قولهم: **"لا سواء"[1] وتأويله عندهم هذان لا سواء، وهذا مذهب سيبويه.**

2- وفي الترخيم، استشهد بقولهم: **" يا شا ادجُني"[2]**؛ وذلك أنّ الاسم المنتهي بهاء التأنيث يرخم وإن كان على ثلاثة أحرف.

3- وما نقله ابن الخباز عن أبي مهدية في باب النونين قوله في صلاته: **" اخسأنَانِّ عنّي".[3]**

4- واستشهد ابن الخباز في باب كان وأخواتها بكلام الخوارج لابن عباس: **"ما جاءت حاجتَك؟"[4]** وتقديره: أيّه حاجة صارت حاجتك.

5- في باب إنّ وأخواتها، أورد ابن الخباز مجيء(إنّ) بمعنى (نَعَم)، فلا تقتضي اسمًا ولا خبرًا، واستشهد بما استشهد به المجاشعي في قوله: **"ففي حديث ابن الزبير الأسدي أنه قال لعبد الله بن زبير:**

"لعن الله ناقةً حملتني إليك. فقال له ابن الزبير : "إنّ، وراكبَها" "[5].

ومما لاحظته الباحثة إهمال المجاشعي الاستشهاد بالأمثال بينما عني بها ابن الخباز، ونضرب مثلًا لذلك استشهاده في باب الترخيم بالمثل: **" أطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعَام فِي القُرَى" .[6]**

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص118
[2] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص337
[3] المصدر السابق، ص531
[4] المصدر السابق، ص136
[5] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص155
[6] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص339

ونحصي في ما يأتي استشهادَ كلّ من الشّارحَين بالآيات القرآنيّة والأحاديث النّبويّة وأشعار العرب وأمثالها:

الاستشهاد	عند المجاشعي	عند ابن الخباز
الآيات القرآنية	113 آية	520 آية
الحديث النبوي	ثلاثة أحاديث	تسعة أحاديث
الشعر	106 أبيات	531 استشهادًا
الأمثال	0	1

المبحث الرابع:

المذهب النحوي الّذي التزمه كل من الشارحين:

امتدّ تاريخ النحو العربي في وصف العربيّة في عصر الاحتجاج من منتصف القرن الأول الهجري إلى نهاية القرن الرابع، وظهرت في هذه المدّة مدرستان نحويتان عظيمتان، هما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، وقد اختلفت المدرستان في الكثير من المسائل النحوية واللغوية، وأثار الخلاف الّذي دار بين المدرستين اهتمام النحويين واللغوين، فضمنوا أغلب هذه المسائل النحوية واللغوية كتبَهم، وانقسموا بين بين التّأييد والمعارضة لهذه المدرسة أو تلك.

ومن أشهر علماء اللغة والنحو الّذين يمثلون المدرسة البصرية: الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وأبو العباس المبرد، ومن أشهر العلماء الّذين يقفون على رأس المدرسة الكوفية: الكسائي، والفراء، وثعلب.[1]

وهذا حال شارحَينا؛ فقد ضمّن المجاشعي وابن الخباز كتابيهما كثيرًا من المسائل النحوية التي اختلف فيها علماء المدرستين مضيفين آراءهما النحوية.

وعلى الرغم من مخالفة ابن فضال المجاشعي لبعض آراء المدرسة البصرية إلّا أنّ المطّلع على كتابه يستطيع الحكم عليه بأنه بصري المذهب؛ لأنه كثيرًا ما يورد في كتابه: "والقول قول سيبويه".[2] وقوله: " وأصح هذه الأقوال قول سيبويه".[3] وقوله : " زعم بعض الكوفيين أنّ... وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل ودعوى بلا حُجّة".[4]

6- المسائل التي وافق بها المجاشعي البصريين:

1- في باب (نِعمَ وبِئسَ): ذكر المجاشعي علة رفع الاسم الّذي يأتي بعدهما، فعرض لعلة الرفع عند البصريين من وجهين: "أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنّ قائلًا قال: مَن هذا الممدوح أو المذموم؟ فقيل: هو فلان. والثاني: أنه مبتدأ، وما قبله خبر عنه"[5]. وعرض رأي

---

[1] الحديثي، خديجة، (2001)، المدارس النحوية ، ط3، الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع، ص7
[2] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص60
[3] المصدر السابق، ص59
[4] المصدر السابق، ص205
[5] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص84

الكوفيين، فقال: "يرتفع الاسم المقصود بالمدح أوالذم على البدل من المرفوع بنعم وبئسَ، وهذا لا يجوز عند أصحابنا؛ لأن نعم وبئس لا تعملان في الأعلام."[1]

فقوله هذا لا يجوز عند أصحابنا دليلٌ كافٍ لإثبات أنّه بصريّ.

2- في باب (لا) تحدّث المجاشعي عن عمل (لا) الذي يشبه عمل (إنّ)؛ فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، واستدلّ على ما قاله بقول يونس بن حبيب: "والدليل على ذلك ما حكى يونس عن العرب أنهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك".[2] فالمجاشعي استشهد بقول واحد من أئمة المدرسة البصرية، وهو يونس بن حبيب، وهذا ممّا يدل على بصرية المجاشعي.

3- ونجد المصطلحات التي تضمنها شرح عيون الإعراب مصطلحات بصريّة؛ والمصطلحات النحوية بمثابة علامة مضيئة تمثل الاتجاه الّذي يسير فيه النحوي؛ وهو ممّا يُستدل به على أنّ المجاشعي بصري.

7- ما أورده المجاشعي عن الكوفيين:

على الرغم من أنّ المجاشعي كان بصريًا إلا أنه أورد آراءً تعبر عن المدرسة الكوفية، ومنها:

1- في المسائل الخلافية، نجد المجاشعي يذكر رأي البصريين، ورأي الكوفيين،

ويعلّق على ما قاله الكوفيون، ومثله في: علة رفع المبتدأ والخبر، أورد الظاهر من رأي سيبويه بأنّ: "الابتداء رفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ جميعًا رفعا الخبر، وهذا الظاهر من مذهب سيبويه"[3]، " وقال الكوفيون: "المبتدأ يرفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، ويسمونهما المترافعين".[4]

وعلق المجاشعي بأنّ الرأي الأول أي رأي البصريين هو الأجود.

---

[1] المصدر السابق، ص84-85
[2] المصدر السابق، ص121
[3] المصدر السابق، ص93
[4] انظر المصدر السابق، ص93

2- في باب (المفعول معه) ذكر رأي الأخفش في انتصاب المفعول معه على الظرف، فقال: "وذلك أنّ الواو واقعة موقع (مع) و(مع) ظرف وكانت منتصبة على الظرف، فلمّا أقمتَ الواو مكانها انتصب ما بعدها انتصاب (مع) التي وقعت موقع الواو معها"[1].

وما استخلصته الباحثة باستقراء الكتابين اشتراك الشارحين بالميل النحوي إلى المدرسة البصرية وما دلّ على بصرية ابن الخباز أيضًا أنه عندما يتعرّض لمسائل خلافية بين المدرستين يورد آراء المدرستين البصرية والكوفية ويعلّق بهذه الألفاظ: (بأنّا نلزمهم)، و(احتج أصحابنا). وجميع هذه الألفاظ تدلّ على بصريّته؛ عدا عن أنّ الحجج والردود التي يذكرها ابن الخباز هي حجج البصريين؛ ومن المواضع الّتي نذكرها في هذا السّياق:

1- في باب الإعراب والبناء، ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة، فالأصل عندهم (لتأكلْ، لتأخذْ)، وعلّق ابن الخباز بقوله: "وهذا عندنا فاسد، لأنه لمّا حذف منه حرف المضارعة جرى مجرى الماضي في التعري منه فعاد إلى البناء"[2].

فتعليقه: "وهذا عندنا فاسد" دليل على بصرية ابن الخباز.

2- ذكرُهُ كثيرًا من آراء أئمة المدرسة البصرية أمثال سيبويه، ومن ذلك في باب إعراب الاسم الواحد، قال ابن الخباز: "وإنما جيء بالوقف في الكلام لراحة المتكلم. وحُذف التنوين من الموقوف عليه لأنه لو أثبتَ لالتبس بالنون الأصلية، هذا قول سيبويه"[3].

---

[1] المصدر السابق، ص184
[2] ابن الخباز، توجيه اللمع ،ص 73
[3] المصدر السابق، ص78

3- ذكرُه خلاف البصريين والكوفيين في رفع خبر (إنّ) كما في قولك: (إنَّ زيدًا قائِمٌ)، وقد عرض ابن الخبّاز هذا الخلاف، وردّ على الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنّ المبتدأ هو الذي يرفع الخبر كما كان قبل دخول (إنّ) بقوله: "وإبطالُ هذا الاحتجاج بأنّا

نلزمهم رَفْع (زيد) لوجود (قائم)، ونمنع جواز دخول (إنّ) ؛ لأنّ عاملاً لا يدخل على عامل"[1].

4- قولُه في باب الفاعل، "ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل"[2]، فـ (زيدٌ) في قولنا: (زيدٌ جاءَ) مبتدأ لا فاعل.

وذكر ابن الخبّاز أنهم احتجّوا على ما سبق بثلاثة أوجه: "الأوّل: أنّ الفاعل كالجزء من الفعل، وجُزْءُ الشيء لا يقدم عليه. والثّاني: أن الفاعل يلزم ذكره فجيء به بعد الفعل إشعاراً باللزوم. والثالث: أن الفاعل لو ذُكِر قبل الفعل لم يُشعر اللفظ بأنّه فاعل."[3]

وذهب الكوفيون إلى جواز تقديمه، وذكر ابن الخبّاز أنّ مما احتجّوا به قول الشاعر:

لَسْنَ بِأَنْيَابٍ وَلَا حَقَائِق وَلَا ضِعَافٍ مُخُّهُنَّ زاهقِ[4]

أرادَ: زَاهق مُخُّهنَّ.

واحتجوا بقول الشاعر:

ولابُدّ مِن وجناءَ تسْرِي براكبٍ إلى ابنِ الجُلاحِ سَيْرُهَا اللَّيلَ قاصِدِ

أرادَ: قاصدٍ سيرُهَا اللّيلَ "[5].

ولم يرتضِ ابن الخبّاز مذهب الكوفيين؛ لذلك ردّ احتجاجهم بقوله: "والجواب عن البيت الأوّل: أنّ مُخُّهُنَّ بدل من الضمير في ضعاف، وعن البيت الثّاني: أنّ قاصدًا صفةٌ لراكبٍ"[6]

وما توصلت إليه الباحثة أنّ ابن الخباز كان ينتصر لآراء المدرسة البصرية ويردّ على آراء المدرسة الكوفية، فلم نتبيّن موضعًا يوافق فيه ابن الخباز الكوفيين في أيّ مسألة.

---

[1] المصدر السابق، ص149
[2] المصدر السابق، ص121
[3] المصدر السابق، ص121
[4] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص121
[5] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص122
[6] المصدر السابق، ص122

الفصل الثاني:

ما اتفق فيه ابن الخباز والمجاشعي وما اختلفا فيه

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المرفوعات.

المبحث الثاني: المنصوبات.

المبحث الثالث: المجرورات.

المبحث الرابع: التوابع.

المبحث الأول:

المرفوعات:

*الفاعل

عرّفه ابن جني بأنه كل اسم أُسند إليه فعل، واتفق الشارحان بأنه رفع لمجرد إسناده إلى الفعل، وانفرد ابن الفزاري بذكر (نعم وبئس) في باب الفاعل في حين لم يفعل ذلك ابن جني، وعقّب الشارحان على ما أحدثه المصنفان، فابن الخباز عرض إلى تعريفات للفاعل منتهيًا بتعريف الفاعل عند النحويين" بأنه كل اسم أسند إليه فعل حقيقي غير مغيّر الصيغة أو شبهه مقدما عليه أبدًا"[1]. وأوضح ابن الخباز ما عناه النحويون بكلّ جزء من حدّ تعريف الفاعل، مفرقًا بينه وبين نائب الفاعل الّذي يغير صيغة الفعل، وبينه وبين ما يشبهه من المشتقات العاملة عمل الفعل عندما ترفع ما بعدها. كما تعرّض ابن الخباز لرأي يقول بأنّ الفاعل رفع بالفاعلية، وأبطله من ثلاثة أوجه: "الأوّل أنه يرتفع في النفي ولا فاعلية. والثاني: تقول: رَخُصَ السعرُ وانقضّ الجدارُ ومات زيدٌ ولا فاعلية. والثالث: أنّ اسم كان مرتفع بها بلا خلاف وهي فعل غير حقيقي"[2].

وأعاد ابن الخباز ذكر رأي ابن جني في عدم جواز تقديم الفاعل على فعله، فإن لم يأتِ الفاعل بعد الفعل يكن حتمًا مضمرًا فيه، أمّا إذا تقدّم الفاعل على الفعل؛ فإنه يرفع على الابتداء لا على الفاعلية، وعلّق على ذلك ابن الخباز بإيراد مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وهي ما ذكرنا من جواز تقديم الفاعل على الفعل عند الكوفيين، وعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل عند البصريين.

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص119

[2] المصدر السابق، ص120+121

وعرض ابن الخباز للتغيرات التي تلحق بآخر الفعل الماضي وأول الفعل المضارع عندما يكون الفاعل مؤنثًا تأنيثًا حقيقيًا، وعرض لشروط إلحاق تاء التأنيث بالأفعال، كالفصل بين الفعل والفاعل، ولم يعرِض لهذه المسألة المجاشعي.

وما زاده المجاشعي على ابن الخباز أنه عرض لسبب اختيار الرفع تحديدًا للفاعل، بأنهم أرادوا له الرفع للتفريق بينه وبين المفعول، ولثقل الضمة وخفة الفتحة، فأعطوا الحركة الثقيلة لما يقل في كلامهم، والعلة الأخيرة هي لشبه الفاعل بالمبتدأ.

وانفرد في هذا الباب المجاشعي في الحديث عن الأفعال اللازمة والمتعدية، وفصّل القول على الفعل المتعدي إلى مفعول وإلى مفعولين وإلى ثلاثة مفاعيل، في حين ضمّ ابن الخبّاز القول على المتعدّي إلى باب المفعول به.

وفصّل المجاشعي القول على ما طرحه مصنف الكتاب فيما يخص (نِعمَ وبئس وحبّذا)، في حين جعل لها ابن الخباز بابًا منفردًا .

المبتدأ:

تبع ابن الخبّاز ابن جنّيّ بإفراد كلّ من المبتدأ والخبر بباب، بينما عمل كلّ من الفزاريّ والمجاشعي على تخصيص باب واحد لكل من المبتدأ والخبر. ولم يعرّف الفزاري المبتدأ وإنما عرض في أوّل الباب للحديث عن علة رفع المبتدأ بأنه يرتفع بالابتداء، في حين عرّف ابن جني المبتدأ بقوله: "اعلم أنّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولًا لثانٍ يكون الثاني خبرًا عن الأول ومسندًا إليه"[1]. وعلى نهج المصنفَين سار الشارحان، فشرع ابن الخباز بمناقشة رأي صاحب الكتاب وبدأ بمناقشة رأي تقدم الفاعل على سائر المرفوعات أو تقدم المبتدأ، وخص الابتداء بالأسماء؛ لأنه مخبر عنه ولا يخبر إلا عن الاسم، وعرض ابن الخباز مسألة خلافية حول رافع المبتدأ، ولكنه لم يتعرض إلا لرأي ابن جني، وصنّف ابن الخباز الجمل إلى جمل اسمية، وجمل فعلية.

وبدأ المجاشعي مسائل باب الابتداء والخبر بتوضيح علة رفع المبتدأ، وانفرد المجاشعي بذكر علّة رفع المبتدأ.[2]

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص104

[2] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص92

خبر المبتدأ:

استهلّ الفزاريّ باب الابتداء والخبر بذكر رأي صاحب الكتاب في مجيء الخبر نكرة أو معرفة، وتحدّث عن صور الخبر وعن الإخبار عن المبتدأ بظرف المكان والزمان والحال، وتابع الحديث عن صور الخبر بقوله: "زيدٌ قام أبوه"[1] ويعني مجيء الخبر جملة فعلية، وعرض للحديث عن مجيء الخبر جملة اسمية بقوله:" زيدٌ أبوه قائمٌ ."[2] وتحدّث المجاشعي عن علة رفع خبر المبتدأ، وأنّ مذهب سيبويه أنّ الابتداء والمبتدأ هما اللذان رفعا الخبر، وتحدث المجاشعي عن العامل في رفع الخبر بأنه أشبه النعت فالعامل فيه معنى غير لفظ، فجعل إعرابه كإعراب المبتدأ كما جعل إعراب النعت كإعراب المنعوت. وعرض المجاشعي للحروف التي يرتفع ما بعدها على الابتداء وهي: (إنّما، ولعلّما، وليتما، وكأنّما، ولكنّما، وهل).

واشترك ابن الخباز مع المجاشعي في الحديث عن صور الخبر، وتعرّض ابن الخباز لمسألة خلافية حول علة رافع خبر المبتدأ وعرض رأي ابن جني في رافع الخبر،" أنّ رافع الخبر هوالمبتدأ بعد أن رفع المبتدأ؛ وذلك لأنّ الابتداء لما عمل في المبتدأ صار مقتضيًا للخبر، فلما اقتضاه عمل فيه"[3].

اسم كان وأخواتها:

افتتح ابن جني باب كان وأخواتها بتعداد الأفعال النّاقصة، وذكر ما يتصرف منها، فجميع أفعال كان وأخواتها متصرفات ماعدا (ليس وما دام)، وذكرَ، كما فعل الفزاريُّ، أنّ اسم كان وأخواتها مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول، وأوضح ابن الخباز سبب تقديمه باب (كان وأخواتها) على باب (إنّ وأخواتها) بأن (كان وأخواتها) أفعال والأخرى أحرف، والأفعال أقوى في العمل من الحروف، وذكر ابن الخباز سبب تسميتها بالأفعال الناقصة؛ "لأنها لا تستغني بالمرفوع"[4] وبيّن ابن الخباز معاني هذه الأفعال، وعرض كلّ من الشّارحَين لوجوه تقديم هذه الأفعال وتوسيطها وتأخيرها.[5] واختلفَ الشارحان في عدد كان وأخواتها فابن الخباز على أنها ثلاثة عشر، بينما المجاشعي ذكر أنّ عددها عشرة، واتفقا على رفع اسم كان وأخواتها لشبهه بالفاعل؛ فالأفعال الناقصة شبهت بالأفعال الحقيقية التي ترفع الفاعل فرفع اسم كان وأخواتها لشبهه بالفاعل، ولأنه اسم عملت فيه كان وأخواتها فأسند إليها.

---

[1] المصدر السابق، ص95

[2] المصدر السابق، ص95

[3] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص106

[4] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص134.

[5] شرح عيون الإعراب، ص101-102، وتوجيه اللّمع: 138-140.

وانفرد ابن الخباز تبَعًا لابن جنّيّ بأنْ عقدَ بابًا سمّاهُ "المشبه بالفاعل في اللفظ" جعله لاسم كان وخبر إنّ، فهما مشبهان بالفاعل، ولكنّ أيًّا منهما ليس فاعلًا حقيقيًا؛ "لأنّ كان وأخواتها ليست بأفعال حقيقية، وإنّ وأخواتها حروف، فلذلك كان المرفوع بهما مشبهًا بالفاعل"[1].

خبر إنّ وأخواتها:

تبعَ باب إنّ وأخواتها باب كان وأخواتها عند ابن الخباز، وفصل (باب ما) بين باب كان وأخواتها وباب إنّ وأخواتها عند المجاشعي، واستهلّ كلّ من الشارحين باب إنّ وأخواتها بالحديث عن علة عمل إنّ وأخواتها، وذكرا أنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه، فتشابها في ذكر وجهين: أنّ هذه الحروف مبنية على الفتح كالأفعال الماضية، وبأنها تدخل على المبتدأ والخبر. واختلفا في وجهين: فما قاله ابن الخباز عن علة عمل هذه الحروف: "الأول: أنها مختصة بالأسماء كالأفعال...الرابع: أنّ نون الوقاية تتصل بهذه الحروف".[2] وأخبر ابن الخباز أنّ هذا الوجه فاسد "لأنّ اتصال نون الوقاية بها لم يكن إلا عند اتصالها بياء المتكلم، وذلك لم يحصل لها إلا بعد الشبه بالفعل؛ لأنها عاملة في الياء النصب، وليست كذلك الأوجه التي ذكرناها".[3] وما قاله المجاشعي عن الوجهين الآخرَين: "أحدها: أنّ معاني هذه الحروف كالأفعال من التوكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي... والثالث: أنّ ضمائر النصب تتصل بها على حد اتصالها بالأفعال نحو قولك: إنّني و إنّك وإنّه كما تقول : ضربني وضربك وضربه ".[4]

واتفق الشارحان في ذكر معاني إنّ وأخواتها، فاتفقا على معنى لكنّ التي للاستدراك، وكأنّ التي للتشبيه، وذكر ابن الخبار بأنّ (كأنّ) مركبة من كاف التشبيه وإنّ المكسورة "فالأصل: إنّ زيدًا كالأسد"[5]، وضمّن شرحَه خلاف البصريين والكوفيين في إفراد لكنّ أو تركيبها، قال: "وذهبّ البصريون إلى أنها مفردة؛ لأنّ الإفراد هو الأصل. وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من (لا) و(الكاف) و(إنّ) فطرحت الهمزة وكسرت الكاف، وهذا تحكُّم يعسر إقامة دليله"[6]، بينما لم يذكر المجاشعي شيئًا من ذلك. واتفقا على أنّ ليت للتمني ولعلّ للتوقع والترجي، والتمني عند ابن الخباز: "يكون للمكن والممتنع، تقول في الممكن:

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص133
[2] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص147.
[3] المصدر السابق، ص147-148.
[4] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص111، (بتصرف)
[5] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص149
[6] المصدر السابق، ص149

ليت زيدًا يقدمُ، وفي الممتنع: "يَا وَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا" لذلك يكون التمني في الماضي كقولك: ليت زيدًا قام، وردُّ الماضي محال. أمّا الرجاء فلا يكون إلا للممكن"[1]. أمّا المجاشعي فلم يفرّق بين لعلّ وليت، إنّما فرّق بين معاني لعل التي تكون للترجي والتوقع؛ إذ "الترجي يكون في الخير والتوقع يكون في الخير والشر".[2]

وضمّن ابن الخباز بابه مسألة خلاف النحويين في رافع خبر إنّ، بينما لم يتحدث المجاشعي عن تلك المسألة الخلافية، فعلة رفع خبر (إنّ)عند البصريين أنه مرتفع ب(إنّ) لأنّ (إنّ) تقتضي الاسمين فتعمل فيهما ولأنّ رافع الخبر قبل دخول إنّ قد زال بدخولها، بينما علل الكوفيون ارتفاعَه باسم إنّ، وأبطل ابن الخباز حجة الكوفيين.

ما لم يسمَّ فاعله:

استهلّ المجاشعي (باب ما لم يسمَّ فاعله) بذكر علة تخصيص الضم لأول الفعل الّذي لم يسمَ فاعله، وذلك للتفريق بينه وبين الفعل الّذي ذكر فاعله، ولأنّ الأصل في الفعل أن يذكر فاعله فأعطي الفرع أثقل الحركات وهي الضمة، بينما افتتح ابن الخباز باب (المفعول الّذي جعل الفعل حديثًا عنه وهو ما لم يسمَّ فاعله) بالحديث عن أغراض حذف الفاعل ونيابة المفعول عنه وهي: الاختصار، وتُناطُ به أغراض أخرى منها: الجهل بالفاعل، والتّعظيم، والتحقير، والعلم بالفاعل، وإيثار غرض السامع. وذكر ابن الخباز علة رفع نائب الفاعل بأنه رفع لعلة الإسناد، بينما أورد المجاشعي رأي سيبيويه في علة رفع نائب الفاعل وهو مشابه لعلة ابن الخباز في الرفع فاتفقا على رفع نائب الفاعل برفع الفاعل لأن نائب الفاعل أسند إليه الفعل كما أسند الفعل إلى الفاعل، فانتقلت علة رفع الفاعل إلى علة رفع المفعول. وذكر ابن الخباز التغيرات التي تحدث في الجملة الفعلية من حذف الفاعل وجعل المفعول به ينوب عن الفاعل وتغيير صيغة الفعل الماضي بضم أوله وكسر ما قبل الآخر وضم أول الفعل المضارع وفتح ما قبل الآخر، "ولا يكون ما لم يسمَ فاعله أمرًا إلا مع اللام كقولك: لِتُعنَ بحاجتي..."[3]. وانفردَ المجاشعي بذكر تفصيل التغيرات الصرفية التي تحدث للفعلين (قيل وبيع) بينما لم يذكر هذه التغيرات ابن الخباز، بل ذكر أنّ هناك تغيرات صرفية تجري على الفعل الّذي لم يسمَ فاعله لكنه لم يذكرها معلّلًا ذلك بأنّ منهج توجيه اللمع مبنيّ على الاختصار.

---

[1] المصدر السابق، ص 149-150
[2] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص113
[3] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص128

واتفق الشارحان في تعدي الفعل الذي لم يسمَ فاعله إلى مفاعيل، ففصّل ابن الخباز في تعدي المفاعيل بينما لم يذكر هذه التفاصيل المجاشعي، واتفقا في الحديث عن تعدي الفعل إلى ظرفي الزمان والمكان أو حرف الجر فيجوز حينئذ بناء الفعل لما لم يسمَ فاعله كقولك: "سيربزيدٍ فرسخَين يومين سيرًا شديدًا"[1]، وعرض المجاشعي أربعة أوجه لهذا المسألة. [2]

الفعل المضارع المرفوع:

ضمّن ابن الخباز مسألة إعراب الفعل المضارع تحت باب (إعراب الأفعال وبنائها) بينما تحدث المجاشعي بإيجاز عن الفعل المضارع المرفوع تحت باب (جملة الإعراب) فبعد أن ذكر المجاشعي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات شرع يطرح مسائل تخصها، ونال الفعل المضارع جزءًا من هذه المسائل، ووصف الفعل المضارع المرفوع بقوله:"ورفع الفعل بالزوائد الأربع؛ الألف والنون والتاء والياء"[3]، ووضّح المجاشعي أنّ هذه الزوائد لا ترفع الفعل المضارع، لأنها تبقى عند جزم الفعل المضارع أو نصبه، وذكر المجاشعي علة رفع الفعل المضارع مستشهدًا برأي سيبويه، قال: "وإنما يرفع الفعل عند سيبويه وأصحابه بوقوعه موقع الأسماء، ووقوعه هنالك معنًى، فأشبه المبتدأ، فرفع كما رفع المبتدأ، فهذه علة رفعه"[4]. أمّا ابن الخباز فاستهلّ باب إعراب الأفعال وبنائها بذكر المبني والمعرب من الأفعال وعلل رفع الفعل المضارع بمشابهته للأسماء من ثلاثة أوجه: "أحدها: أنه تدخل عليه لام الابتداء فتقول: إنّ عبد الله ليفعلُ كما تقول إنّ عبد الله لفاعلٌ والثاني: أنه يكون شائعًا بين زماني الحال والاستقبال فأشبه النكرة، والثالث: أنه يختص بأحدهما فأشبه المعرّف باللام"[5]. وضمّن ابن الخباز بابه مسألة خلافية بين النحاة حول رافع الفعل المضارع فذكر رأي سيبويه الذي يقول: إنّ رافعه معنوي، ورأي الكسائي الذي يعلل رفعه بحروف الزوائد التي تتصل بأوله، وأبطل ابن الخباز هذا الرأي، وذكر رأي الفرّاء بأنّ رافع الفعل المضارع خلوه من حروف النصب والجزم، وذكر تضعيفَ هذا القول. وتابع ابن الخباز في باب الفعل المضارع الحديث عن الفعل المضارع المعتل الآخر عند الرفع، فقال: "وهذه الحروف كلها

---

[1] انظر توجيه اللمع، ص130
[2] المجاشعي ، شرح عيون الإعراب، ص90
[3] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص76
[4] المصدر السابق، ص76
[5] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص350

تسكّن في الرفع كقولك: زيدٌ يخشى ويقضي ويغزو. أما سكون الألف فلامتناع حركتها، وأما سكون الواو والياء فلاستثقال الحركة فيهما؛ فالأصل يقضيُ ويدعوُ فأسكنت الياء والواو استثقالًا للضمة عليهما"[1].
وتحدّث عن رفع الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ورفعِه بثبوت النون.

(مذ ومنذ)

استهلّ ابن الخباز باب (مذ ومنذ) بضبطِ الكلمتين: (مُذ) بضم الميم وسكون الذال، و(مُنذُ) بضم الميم والذال، ونصّ المجاشعي على أنّ (مُذ) ساكنة؛ إذ إنّها على حرفين، و كل ما كان من الحروف على حرفين فهو ساكن الآخر لأنه لم يعرض له علة تخرجه عن أصله، والأصل في الحروف السكون"[2]. أمّا (مُنذُ) "فحركت لالتقاء الساكنين وضُمت إتباعًا لحركة الميم"[3]. واتفق الشارحان على أنّ (مُذْ ومنذُ) مشتركتان بين الاسم والحرف، وتميز اسميتهما من حرفيتهما بالحالة الإعرابية لما يأتي بعدهما، فإن جُرَّ ما بعدهما كانتا حرفين وإن رُفعَ ما بعدهما كانتا اسمين، والغالب على مُذْ أنها اسم؛ لأنّ الحذف نال منها، والحذف يكون في الأسماء والأفعال ولا يكون في الحروف، وذكر المجاشعي حكم (مُذْ ومُنذُ) إذا رفع ما بعدهما وذلك في قولين: "أحدهما: أن يكونا مبتدأين وما بعدهما الخبر والتقدير في قولك: مُذْ يومان ومنذ يومان، مدة فراقه يومان. والثاني أن تقدّر تقدير الظرف وترفع ما بعدهما بالابتداء. والتقدير: بيني وبين لقائه يومان. وكل واسع"[4]. أمّا ابن الخباز فذكر معنين لـ(مُذْ) إذا رفع ما بعدها: "المعنى الأول: الأمد كقولك: ما رأيته مُذْ يومان، وما زارنا مُنذُ ليلتان؛ كأنك قلتَ: أمَدُ انقطاع الرؤية يومان، وأمَدُ انقطاع الزيارة ليلتان. ولا يقع في هذا الموضع إلا النكرة...، فمذ يومان جملة اسمية من مبتدأ وخبر، والمعنى الثاني: ابتداء المدة كقولك: ما رأيته مذ يوم الخميس، أي أول المدة التي انقطعت الرؤية فيها يوم الخميس"[5].

---

[1] المصدر السابق، ص 352
[2] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص205
[3] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص205
[4] المصدر السابق، ص206
[5] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص240

المنصوبات:

ونوازن بين جملةٍ من أبوابها في الكتابين دلالةً على منهج كلّ من الشّارحين:

المفعول به:

استهلّ المجاشعي باب (المفعول به) بعلة تقييد المفعول به بحرف الجر الباء وإطلاق المصدر، فقال: "إنّ المصدر مفعول حقيقي لك، لأنّك أنتَ الّذي تحدثه بعد أن لم يكن، وليس كذلك زيد وما جرى مجراه، لأنه ليس مفعولًا لك إنما هو مفعول لله عز وجل، إلا أنك أحدثت فعلًا وأوقعتَه به فلهذا قُيد بالباء"[1]. بينما استهلّ ابن الخباز باب (المفعول به) بتعريفه للمفعول بقوله: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل"[2]. واشترك الشارحان في ذكر عامل نصب المفعول به؛ فبيّنا أنّ الفعل هو المقتضي للمفعول فكما رفع الفاعل نصب المفعول به، وضمّن المجاشعي رأي الفراء الّذي يقول: إنّ الفعل رفع الفاعل والفعل والفاعل جميعًا نصبا المفعول "[3]، ورأي هشامٍ الضّرير الّذي يقول: " الفعل رفع الفاعل والفاعل نصب المفعول ."[4] وضعّف المجاشعي هذا القول. وذكر المجاشعي علة نصب المفعول به للتفريق بينه وبين الفاعل إذ خُصَّ بالفتحة؛ لأنها أخف الحركات، ولأنّ المفعول به يكثر في كلامهم أكثر من الفاعل الّذي خصصوا له الضمة؛ لأنها أثقل الحركات. وقد فرّق المجاشعي بين الفعل الّذي يتعدى بحرف جر والفعل الّذي يتعدى بنفسه، وبين الفعل الّذي يتعدى مرة بوسيطة ومرة من غير وسيطة نحو قولك: "شكرتُ لزيدٍ وشكرتُ زيدًا"[5].

واتفق الشارحان في تقسيم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعدٍ إلى مفعول به واحد، ومتعدٍ إلى مفعولين ومتعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، وانفرد ابن الخباز بالحديث عمّا ينصب المبتدأ والخبر وهي أفعال ظنّ وأخواتها.

ما شبه بالمفعول به:

ألحق المجاشعي هذا الباب بباب (المفعول به)، وبدأه بذكر ما ذكرَ الفزاريُّ في هذا الباب؛ فقال: "قال صاحب الكتاب: وهي ثلاثة أنواع: اسم باب إنّ وقد ذكرته في المرفوعات. وخبر باب كان، وقد ذكرته

---

[1] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص126
[2] توجيه اللمع، ص174
[3] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص126+127
[4] المصدر السابق، ص127
[5] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص128

أيضًا فيها. ومفعول باب ظننتُ وهذا موضع ذكرها"[1]. أمّا ابن جني فذكر أن المشبه بالمفعول خمسة أقسام، قال: "وهو خمسة أضرب: حال، وتمييز، واستثناء، وأسماء إنّ وأخواتها، وأخبار كان وأخواتها"[2].

وذكر ابن الخباز أنّ هذا القسم أخِّرَ لأنه فرع على المفعول، وقسّمه ابن الخباز قسمين: الأول ما كان المنصوب فيه جزءًا من المرفوع وهو التمييز نحو قولك: " طابَ زيدٌ نفسًا"[3] (فنفسًا) هي جزء من زيد وليست منفصلة عن المرفوع، والنوع الآخر هو الاستثناء نحو قولك: "قامَ القومُ إلا زيدًا" [4](فزيدًا) جزء من القوم. والقسم الثاني هو ما كان المنصوب فيه نفس المرفوع وذلك خبر كانَ، نحو قولك: كانَ عمرو جالسًا، فالجالس هو نفسه عمرو، واسم إنّ نحو قولك: إنّ عمرًا قائمٌ، فعمرو هو نفسه القائم. والأخير هو الحال كقولك : جاء عمرو مسرعًا، فجميع المنصوبات تدل على المرفوعات في المعنى إلا أنّ ما يُفرّقُ بينهما أنك تستطيع أن تستغنيَ عن المنصوبات لأنها تُعد فضلة في الجملة ولا تستطيع أن تستغني عن المرفوعات لأنها تُعد أساسية في الجملة.

المفعول معه:

افتتحَ ابن الخباز(باب المفعول معه) معقبًا على تعريف مصنف كتاب اللمع، إذ عرّف ابن جني المفعول معه بقوله: "هو كل ما فعلتَ معه فعلًا وجاز أن يكون معطوفًا"[5] وكان تعقيب ابن الخباز على استخدام (ما)؛ إذ إنها تستخدم لغير العاقل والمفعول معه قد يكون من ذوي العلم؛ فتقول: جلستُ وزيدًا. وتابع ابن الخباز بابه بالحديث عن شروط المفعول، وقارنَ ابن الخباز بين المفعول معه والمفعول له، فقال إنّ الأول غير ضروي للفعل فيمكن الاستغناء عنه لأنه يفيد المصاحبة وتستطيع أن تفعل الفعل بمفردك، بينما المفعول له من ضرورات الفعل.

واختتمَ ابن الخباز بابه بالحديث عن عامل نصب المفعول معه، فأورد رأي أكثر البصريين بأنه "منصوب بالفعل الّذي قبله بتوسط الواو بينهما، فالواو كحرف الجر في تعدية الفعل إلى الاسم"[6]، وأورد رأي الأخفش بأنّ الواو استبدلت بـ(مع)، فأصل الواو مع، وعندما حذفت أقيمت الواو مقامها ونقل النصب إلى

---

[1] المصدر السابق، ص132
[2] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص201
[3] المصدر السابق، ص201
[4] المصدر السابق، ص201
[5] ابن الخباز، توجيه اللمع، متن مصنف الكتاب ابن جني، ص198
[6] المصدر السابق، ص200

ما بعد الواو، لكنّ ابن الخباز أبطلَ هذا الرأي، وذهب الكوفيون إلى أنه نصب على الخلاف، وقد أبطله ابن الخبّاز وانتصر لرأي سيبويه، وهو رأي أكثر البصريّين.

أمّا المجاشعي فاستهلّ بابه بتوضيح العامل في المفعول معه بأنّه الفعل الّذي يتقدّم وأنّه يعمل بتوسط الواو. فتشابه الشارحان بهذا الرأي، وانفرد المجاشعي بمسألة: لمَ لم تجر واو المفعول معه كما جرت واو القسم؟ وأجاب المجاشعي بقوله: " لأنّ الواو ها هنا جارية مجرى حروف العطف؛ والدليل على ذلك أنّ العرب لا تستعمل الواو بمعنى (مع) إلّا في الموضع الّذي يجوز أن تكون فيه عاطفة، فلما كانت جارية مجرى حروف العطف لم تعمل كما لم تعمل حروف العطف شيئًا سوى أن تدخل ما بعدها في إعراب ما قبلها"[1]. وذكر المجاشعي رأي الأخفش الّذي ذكره ابن الخباز، وفرّق المجاشعي بين واو المفعول معه والواو العاطفة بأنّ الثانية تفيد الشراكة في المعنى فإذا كان الأول للفاعل كان الثاني كذلك فهي جامعة عاطفة، بينما الواو التي في المفعول معه تفيد المصاحبة فقط فهي جامعة غير عاطفة. وتعرّض لجواز تقدير معنى الواو التي في المفعول معه مرة ب(مع) ومرة ب(الباء) والسبب في ذلك قرب (الباء) و (مع) في المعنى فالأولى تفيد الإلصاق والأخرى تفيد المشاركة، ولكن هذا لا يصلح في كل موضع.

المفعول لأجله:

ذكر المجاشعي هذا الباب تحت مسمى المفعول له وعرض في هذا الباب أربع مسائل، وضّح في المسألة الأولى علة وجوده في الجملة وهو ليبين الغرض الّذي جاء من أجله الفعل، إذ "لا يصح فعل من أحد من البشر إلا لعلة أوجبته ولغرض"[2]، وعرض في المسألة الثانية من مسائل هذا الباب جواز حذف اللام من المفعول له وعدم جواز حذف الواو من المفعول معه؛ وذلك لأنّ الفعل في المفعول لأجله جاء من أجل غرض محدد ومقصود وليس كذلك الفعل في المفعول معه[3]. وعرض في المسألة الثالثة من هذا الباب سبب مجيء المفعول له مصدرًا.

بينما ابن الخباز استهلّ باب المفعول له مبيّنًا حده، وهو: "العلة التي تدعو إلى الإقدام على الفعل"[4]، واستكمل بابه بعرض شروط المفعول لأجله:

الشرط الأول: أن يكون مصدرًا كقولك: قصدتك ابتغاء لمعروفك، فالابتغاء مصدر.

---

[1] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص184
[2] المصدر السابق، ص 164
[3] المصدر السابق، ص164
[4] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص196

الشرط الثاني: أن يكون فعلًا لفاعل الفعل المعلل، كقولك: "قعدتُ عن الحربِ جبنًا، فالجبن من فعل فاعل القعود المعلل بالجبن"[1].

الشرط الثالث: "أن يكون مقارنًا له في الوجود كقولك: أطعتُ الله رجاء المثوبة، فالطاعة وطئت عقب الرجاء، وإنما لزم ذلك لأنه علة فلا يتأخر المعلل عنها"[2].

الشرط الرابع: "أن يكون العامل فيه من غير لفظه كأمثلتنا؛ لأنه لو كان العامل فيه من لفظه لعلّلت الشيء بنفسه"[3].

وقد ذكر ابن الخباز أنه يمكن السؤال عن المفعول لأجله باسم الاستفهام (لم).

المفعول المطلق:

افتتح ابن الخباز باب (المفعول المطلق) بوصفه بأنه مصدر، وضمّن ابن الخباز شرحَه رأي أبي بكر بن السراج في جعله المفعول المطلق أول المنصوبات، بعدّه المفعول الحقيقي "لأنّ فاعله يخرجه من العدم إلى الوجود"[4]. كما ذكر رأي أبي العباس المبرّد الّذي يبدأ المنصوبات بالمفعول به لأنه يعد عامل المفعول به أقوى من غيره من المنصوبات، وتابع ابن الخباز في تعليله سبب تسميته بالمطلق؛ لأنه لم يتقيد بحرف جر كغيره من المفاعيل، وناقشَ ابن الخباز مسألة اشتقاق المصدر من الفعل، فأوردَ رأيي البصريين والكوفيين، واحتجاج البصريين على أنّ الفعل مشتقٌّ من المصدر بثلاثة أوجه أيدها ابن الخباز؛ قال: "الأول: أنّ زمان المصدر مطلق وزمان الفعل مقيّد، والزمن المطلق قبل المقيد. الثاني: أنّ المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما: الحدث، والزمان. والواحد قبل الاثنيين. الثالث: أنّ المصدر اسم، وهو أولى أن يكون أصلًا للفعل منه بأن يكون أصلًا له"[5]. أمّا الكوفيون الّذين قالوا باشتقاق المصدر من الفعل فذكر حجتهم على ذلك من ثلاثة أوجه وأجاب عنها، قال: "الأول: أنّ الأفعال عاملة في المصادر والعامل أصل المعمول. والجواب: أنّ حروف الجر تعمل في الأسماء وهي ليست بأصل لها. والثاني: أنّ المصدر يؤكد به الفعل والمؤكِد أصل المؤكَد، والجواب: أنّا نقول: قامَ القومُ كلهم. وليس أحدهم أصلًا للآخر. الثالث: أنّ المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله كقولك: عَوِرَ عورًا وقَامَ قِيَامًا؛ فدل على أنه مشتق منه، والجواب: أنّ المضارع يصح بصحة الماضي ويعتل باعتلاله

---

[1] المصدر السابق، ص197
[2] المصدر السابق، ص197
[3] المصدر السابق، ص197
[4] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص 165+166
[5] المصدر السابق، ص167

وليس أحدهما مشتقًا من الآخر".[1] واتفق المجاشعي مع ابن الخباز في هذا الأمر فضمّن المجاشعي أدلة على اشتقاق الفعل من المصدر منها أنّ المصدر اسم والاسم قبل الفعل، ومنها أننا نجد لفظ المصدر دائرًا في الفعل. ولسنا نجد لفظ الفعل دائرًا في المصدر، ومنها أنّ الفعل مختلف والمصدر واحد، ورد المختلف إلى المتفق أولى من رد المتفق إلى المختلف. وأورد المجاشعي أوجه اشتقاق المصدر من الفعل وأفسدَ أغلبها، فبهذا نراه يؤيد أنّ الفعل مشتقٌّ من المصدر.

وتابعَ ابن الخباز شرحه بالحديث عن سبب ذكر المفعول المطلق مع فعله بأنّه فضلة وللفضلة فوائد كثيرة منها: التوكيد، وبيان النوع، وبيان عدد مرات القيام بالفعل. وأكّد عدم جواز تثنية المصدر أو جمعه؛ لأنّ الهدف منه التكثير وهذا حاصل بالواحد المفرد دون الحاجة للتثنية والجمع، ومن الممكن إتيان المصدر نكرة أو معرفة ، وذكر ابن الخباز أنّ اسم التفضيل ينتصب انتصاب المصدر، فتقول: "سرتُ أشدَّ السير؛ لأن أفعل التفضيل بعض مما يضاف إليه"[2]. وعرض ابن الخباز لاختلاف جنس حروف المصدر عن الفعل إذا كان المصدر بنفس معنى الفعل، فتقول: أحببته إعجابًا، وأبغضتُه كراهيةً. واختتمَ ابن الخباز بذكر علة نصب هذا المصدر فذكر رأي سيبيويه الّذي ينص على أنّ علة نصب المصدر فعل من لفظه حذف للدلالة عليه، فعندما تقول أبغضته دلّ على أنك تكرهه، والأصل في المصدر أن ينصب فعله، وأمّا رأي الخليل فأنّ علة نصبه هو الفعل المذكور؛ لأنه في معنى فعله المشتق منه.

والمجاشعي كابن الخباز في استهلال الباب بتعريف المصدر، وقد عرّفه المجاشعيّ بأنه "ما صدر عنه الفعل وكان أصلًا له"[3]. وتعرّض المجاشعي لمعنى دخول المصدر في الكلام، وذلك أن يكون عوضًا من تكرار الفعل، وأن يدخل لبيان عدد المرات، ولبيان النوع، وأن يقع موقع الحال. وقد تشابه في ذلك مع ابن الخباز إلا أنّ المجاشعي انفرد بذكر أن المصدر يقع موقع الحال. وعرض لجوازتقديم المصدر وتوسيطه وتأخيره كغيره من الفضلات التي تُقدم وتوسط وتؤخر، ويجوز حذف المصدر وإقامة نعته مكانه وذلك لسببين: التوسع في الكلام، ولأنّ معنى المصدر موجودٌ في الكلام فجاز حذفه.

وتشابه مع ابن الخباز في جوازاختلاف حروف المصدر عن الفعل إذا كان في معنى الفعل نفسه ولا يجوز ذلك إذا اختلفا في المعنى، وفصّل المجاشعي في ذلك إذ بيّنه من ثلاثة أوجه:

الأول: أن يتفق معنى المصدر والفعل كقولك: بغضته كرهًا.

الثاني: أن يكونا في الأصل مختلفين في المعنى ثم يخرجا إلى اتفاق، كقولك: اجتوروا تجاورًا.

---

[1] انظر، المصدر السابق، ص167
[2] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص172
[3] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص 168

الثالث: أن يكون معنى الفعلين مختلفًا، إلا أنّ في الثاني معنًى من الأول.

الحال:

استهلّ ابن الخباز الباب بتعريف الحال بأنه "عبارة عن وصف هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه، أو المفعول عند وقوع الفعل به"[1]، فالحال يصف هيئة الفاعل كقولك: جاء زيد راكبًا، فراكبًا حال وصفت هيئة زيد الفاعل، وكقولك حدثتُ هندَ جالسةً، فجالسةً حال وصفت هيئة هند المفعولية. وعرض ابن الخباز لعلة نصب الحال، فنصب الحال لأنّه شبه بالمفعول.

وتعرض ابن الخباز لعامل الحال، فمرة يكون متصرفًا ومرة غير متصرف[2].

أمّا المجاشعي فاستهلّ بابه بتوضيح أصل الحال بأنه "ما دلّ على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من الأفعال"[3]. وتعرّض لوجوب تنكير الحال وتعريف صاحبها، وذكر المجاشعي الاستدلال على الحال بالسؤال عنه ب(كيف)، وفرّق المجاشعي بين التمييز والحال، بأنّ الأول جنس والثاني صفة، فالحال يكون صفة للنكرة أمّا التمييز فيميّز بأسماء الجنس، كما تعرّض المجاشعي لعامل الحال.

التمييز:

افتتحَ ابن الخباز باب (التمييز) بأنه يسمّى "التبيين والتفسير"[4]، وأوضحَ أنّ التمييز يرد حين يحتمل الأمر غير وجه فتفسّره بأحدها، وخصّ التمييز بالاسم لأنّه أشبه المفعول، والمفعول لا يكون إلا اسمًا، وعرض ابن الخباز لنوعي التمييز من حيث المعنى، فإمّا أن يكون فاعلًا في المعنى أو مفعولًا في المعنى، ويكون التمييز نكرة لأن الهدف منه بيان الجنس، والنكرة أخف من المعرفة. وذكر ابن الخبّاز أنواع المميز وهي المفرد والجملة، والمميز المفرد أقوى من مميز الجملة؛ لأنّ عامله فعل، وفصّل ابن الخباز في أقسام المميز المفرد وهو بمصطلحه "ما يجيء بعد تمام الاسم"، وهو عنده خمسة أقسام:

1- مميز العدد، وذلك يكون من أحدَ عشر إلى تسعةٍ وتسعين.

2- مميزالمساحة، وعرّف المساحة بما نقله عن الكَرَجِيّ بأنها للسطوح كالكيل للمكيلات والوزن للموزونات.

---

[1] توجيه اللمع، ص 202
[2] المصدر السابق، ص 203
[3] شرح عيون الإعراب، ص 153
[4] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص208

3- مميز المكيل.

4- مميز الموزون، وهو كالمنوان والرطل.

5- مميز المقاييس، وهي أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس، ولكنها أشياء شبهت بها أشياء أخرى.

وفيما يخص تقديم المميز على التمييز، فقد أجمع النحويون على أنّ مميز المفرد لا يتقدّم على التمييز، بينما اختلفوا في تقديم مميز الجملة على التمييز، فالمبرد أجازه وسيبويه لا يجيزه.

وسار المجاشعي على نهج ابن الخباز في أوّل باب التمييز فذكر أنّه يسمّى التفسير والتبيين والبيان. وقسّم المجاشعي التمييز إلى أربعة أقسام: " الأول: ما نقل عنه الفعل وقد كان فاعلًا. الثاني: ما جعل دلالة على ما أُضمر إضمارًا على شريطة التفسير. الثالث: ما وقع بعد المقادير. الرابع: ما كان مشبهًا بذلك"[1].
وفصّل في تلك الأقسام؛ فالقسم الأول له ضربان: الأول ما عمل فيه الفعل. والضرب الثاني ما عمل فيه معنى الفعل. والقسم الثاني نحو: نعم رجلًا زيدٌ، وكان أصلها نعم الرجلُ زيدٌ. إلا أنك حذفت (الرجل) وأضمرته وفسرته ب(رجلًا) ومثله: بئس ثوبًا ثوبُك. والقسم الثالث: ما وقع بعد المكاييل، وهو ممسوح ومكيل وموزون ومعدود، ويجري هذا المجرى ما يقع بعد كم إذا كانت استفهامًا. والقسم الرابع: هو ما شبه بالمقادير، نحو: لله درّه رجلًا.

وعلة نصب التمييز أنه فضلة جاء بعد تمام الكلام فعمل كما يعمل المفعول، وشابه المجاشعي ابن الخباز في تنكير التمييز، وقال بعدم جواز تقديم المميز على التمييز.

اسم إنّ وأخواتها:

تحدثت الباحثة عن (إنّ وأخواتها) في المرفوعات وفصلّت في معانيها، أمّا هذا المبحث فيُخَصَّص لعرض مسائل اسم (إنّ وأخواتها) عند الشارحين. أمّا ابن الخبّاز فقد بدأ بعلة نصب اسم (إنّ وأخواتها) ورفع أخبارها، وذلك لشبهها بالفعل فإنه يرفع الفاعل وينصب المفعول، فاسم (إنّ وأخواتها) مشبه بالمفعول، لأنه نصبه عامل مشبه بالفعل. كما عرض لعلة تقديم المنصوب على المرفوع؛ وذلك لسببين، أحدهما :"أن الخبر قد يكون مضمرًا، فلو قدم لاتصل بإنّ وتغيرت صيغتها... والثاني: أنّ (إنّ) حرف، وهي أضعف من الفعل، فأعطيت أضعف أحواله وهو لزوم تقديم المنصوب؛ لأنّ الأصل في الفعل تقديم

[1] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص158

المرفوع"[1]. وعرض ابن الخباز لجواز تقديم الأخبار على الأسماء إذا كان الخبر ظرفًا أوحرف جر، فتقول: إنّ في الدارِ زيدًا، أو تقول: لعلّ عندك زيدًا. واختتم هذا الباب باختصاص دخول اللام المفتوحة على خبر (إنّ) دون سائر أخواتها، فهي حرف زائد مؤكد تدخل على خبر إنّ، وإن كان خبرها فعلًا مضارعًا كقوله تعالى : "وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ "[2]. أمّا إذا كان الخبر جملة اسمية، فإذا كان الخبر فعلًا ماضيًا لم يجز دخول اللام على الخبر.

وما فعله المجاشعي يشبه ما فعله ابن الخباز، فالمجاشعي ابتدأ بابه بتعليل سبب تقديم المنصوب على المرفوع، وعرض المجاشعي كما فعل ابن الخباز لجواز تقديم خبر (إنّ وأخواتها) على الاسم إذا كان ظرفًا، وعلل المجاشعي تخصيص دخول اللام على خبر (إنّ) خاصةً بأنّ (إنّ) لم تغيّر معنى الابتداء فهي مؤكدة فقط، وهذه اللام هي في الأصل لام ابتداء، لكنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفي التوكيد، فأخرّوا اللام إلى الخبر؛ لأنها غير عاملة وهي أولى بالتأخير من إنّ لأنها عاملة.

خبر كان وأخواتها:

ذكرت الباحثة في باب المرفوعات الأفعال الناقصة وعرضت ما تصرّف منها، وأوضحت علة تقديم باب الأفعال الناسخة على الأحرف الناسخة عند الشارحين. وتعرض الباحثة في هذا المبحث ما ذكره ابن الخباز من علة نصب خبر (كان وأخواتها)؛ ذلك أنه أشبهَ المفعول، وعرض ابن الخباز في باب (كان وأخواتها) لأفعال أجريت مجرى كان وأخواتها في رفع الاسم ونصب الخبر وهي: (آضَ، وعادَ، وغَدَا، ورَاح، وجاءت، وقعَدَت)، وعرض لجواز تقديم خبر كان وأخواتهاعلى اسمها؛ لأنّها عملت كالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفاعل يجوز تقديم خبر كان وأخواتها على الاسم، وفيما يخص تقديم خبر كان وأخواتها عليها فالأفعال: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات) يجوز تقديم أخبارها عليها، أمّا الأفعال:(ما زال، وما برح، وما انفك، وما فَتِئ) ففيها خلاف في هذه المسألة عرضَه ابنُ الخبّاز محاولًا الاختصار ما استطاع.[3]

وما فعله المجاشعي مشابه لما فعله ابن الخباز، فقد افتتح المجاشعي بابه بعلة نصب خبر (كان وأخواتها) واتفق مع ابن الخباز في علة نصب الخبر لأنه أشبه المفعول كما أشبه الاسم الفاعل، وعرض المجاشعي لجواز تقديم الأفعال وتوسيطها وتأخيرها، فالأفعال التي يجوز فيها التوسيط والتقديم والتأخير هي:

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص 148
[2] سورة النحل، آية 124
[3] توجيه اللّمع، ص139.

(أصبح، وأمسى، وظلّ، وأضحى، وصار، وبات)، أمّا (ما زال، وما انفك، وما برح، وما فتئ، وليس) فعرض الخلاف فيها في هذه المسألة بما يشبه ما صنعه ابن الخبّاز. وانفرد المجاشعي بمسألة جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا ل(كان)؛ وذلك "أنّه كان على إضمار(قد)؛ لأنّ (قد) يقرر الماضي من الحال وخبر كان يشبه الحال"[1]، واختتم المجاشعي هذا الباب بجواز دخول (إلّا) على خبر ما كان وعدم جواز دخولها على خبر ما زال، وذلك لأنّ (ما كان) نفي و(ما زال) إثبات، ولا يجوز أن يدخل الإثبات على الإثبات.

[1]المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص102

المجرورات:

حروف الجر:

تناغمَ الشارحان في استهلال باب حروف الجر بتعليل سبب عمل هذه الحروف فأورد المجاشعي أنها عملت لأنها اختصت بالأسماء، فعملت فيها، أمّا ابن الخباز فأوضح عمل هذه الحروف، بأنها توسطت بين الأسماء والأفعال في إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء فعملت عملًا متوسطًا بينهما. وقد أورد المجاشعي في ذلك ثلاثة أقوال: الأول: أنها لمّا اختصت بالأسماء أخذت الإعراب الّذي يخص الاسم وهو الجر. الثاني: أنها أخذت حركة متوسطة بين المنصوب والمجرور وهي الكسرة، لأنّ الكسرة مأخوذة من الياء ومخرج الياء من وسط الحنك وما يليه من وسط اللسان. الثالث: أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل المتعدي بنفسه والفعل المتعدي بحرف جر، فالفعل المتعدي بنفسه كان أسبق إلى الفتحة فبقيت الكسرة للفعل المتعدي بحرف الجر.

وقد انفرد ابن الخباز عن المجاشعي في هذا الباب بأنّه عرض للمصطلح عند المدرستين البصرية والكوفية، فالبصريون يطلقون على هذه الحروف مصطلح الجر، والكوفيون يطلقون عليها مصطلح الخفض. وقسّم ابن الخباز حروف الجر إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما يختص بالحرفية فقط وهو تسعة أحرف: (مِن، وإلى، وفي، ورُبّ، والباء، واللام، والواو، والتاء ، وحتى).

الثاني: ما يكون اسمًا وحرفًا، وهو خمسة: (على، وعن، وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ).

الثالث: ما يتوسط بين الحرف والفعل، وهو ثلاثة: (حاشا، وخلا، وعدا) وأنبهَ ابن الخباز على أنّ مصنِّف الكتاب لم يذكر عدا. وشرع الشارحان بتوضيح معاني هذه الحروف:

8- حرف الجر(من): اتفقَ الشارحان على ثلاثة مواضع من معاني (مِن) وهي أن تكون لابتداء الغاية، وللتبعيض، وأن تكون زائدة مؤكدة. وخصصّ المجاشعي موضعًا رابعًا لها وهي أن تكون للقسم وتختص بالدخول على (ربّي)، والموضع الرابع الذّي ذكره ابن الخباز هو أن تأتي (مِن) للتبيين، وعقّب بأنّ هذا الموضع لم يذكره ابن جني.

9- حرف الجر(إلى): اتّفق الشارحان على معنيين لحرف الجر(إلى) الأول: أنها تكون بمعنى انتهاء الغاية. والمعنى الثاني: أن تكون بمعنى (مع)، واستشهد الشارحان بنفس الآية القرآنية لتأكيد ذلك: " وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ".[1]

10- حرف الجر(في): واجتمعا على أنّ معناها يفيد "الوعاء والظرفية"[2].

11- حرف الجر(عن): اتفق ابن الخباز والمجاشعي على أنّها تفيد المجاوزة، ولكن المجاشعي قسّمها إلى قسمين: "القسم الأول: أن تكون اسمًا"[3] والقسم الثاني: "أن تكون حرفًا"[4] وهو ما ورد كذلك عند ابن الخباز.

12- حرف الجر(على): ابن الخباز ذكر أنّها تفيد الاستعلاء، وأنّها قد ترد اسمًا. أمّا المجاشعي فذكر لها ثلاثة مواضع: "أحدها: أن تكون اسمًا في معنى " فوق"... والثاني: أن تكون فعلًا ماضيًا... والثالث: أن تكون حرفًا معناها الاستعلاء".[5]

13- حرف الجر(اللام): اتفق الشارحان على موضعين من مواضع حرف الجر (اللام) وهما أن تكون للملك والاستحقاق، وفرّق ابن الخباز بينهما من حيث "خصوص الملك وعموم الاستحقاق، فكل مالك مستحق، وليس كل مستحق مالكًا."[6] وانفرد المجاشعي بموضع ثالث وهو أن تكون للعاقبة.

14- حرف الجر(الباء): اتفق الشارحان على ثلاثة مواضع للباء وهي أن تكون للاستعانة، وأن تكون بمعنى حرف الجر (في)، وأن تكون زائدة. وانفرد المجاشعي بموضع رابع وهو أن تكون للإضافة، وأضاف ابن الخباز للباء مواضع أخرى منها أن تكون للإلصاق أو للمقابلة أو للسببية، أو للمصاحبة.

15- حرف الجر(رُبَّ): اتفقَ الشارحان على أنّ (رُبَّ) تفيد التقليل، وذكر المجاشعي أنها لا تدخل إلّا على النكرة، وأنها لها حق الصدارة في الكلام، لأنّ العرب حملتها محمل النفي، أمّا ابن الخبّاز فذكر أنّها قد تفيد التّكثير، وذكر اللّغات فيها، وخصائصَها، وذكر أنّها اسمٌ عند الكوفيّين، وفنّدَ دليلَهم على ذلك.

---

[1] سورة النساء، آية 2
[2] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص230
[3] المصدر السابق، ص159
[4] المصدر السابق، ص195
[5] المصدر السابق، ص196
[6] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص233

16- حرف الجر: (الكاف التي للتشبيه): اتفق الشارحان على أنّ للكاف موضعين: أحدهما أن تكون حرفًا، والثاني أن تكون اسمًا، ومعناها التشبيه. فإذا كانت اسمًا كانت واصفة أو غير واصفة، وإذا كانت حرفًا كانت زائدة أوغير زائدة.

17- حروف الجر(حاشا، خلا، عدا): وهي على ضربين: أفعال، وحروف، وإذا كانت حروفًا جُرَّ ما بعدها.

الإضافة:

استهلّ ابن الخباز باب الإضافة بتوضيح معاني الإضافة، فلها معنًى لغوي يفيد الإسناد، ومعنًى صناعي هو ضم الاسم الأول إلى الاسم الثاني دون أن يكون الاسم الثاني تابعًا للأول بخبر أو حال، وبهذا يجر الاسم الثاني، ويسمى مضافًا إليه، ويسمى الاسم الأول مضافًا. وعرض ابن الخباز لعلة عدم جواز تنوين المضاف، فالكوفيون يعللون ذلك بأنّ التنوين والإضافة خصيصتان فلا يجتمعان، وأبطل ابن الخباز هذا الرأي، ووافق رأي البصريين الّذي يعلل عدم اجتماع التنوين والإضافة بأنّ "التنوين يوجب الانفصال، والإضافة توجب الاتصال، فتناقضا"[1]. وأوردَ ابن الخباز عامل جر المضاف إليه بإيراد الرأي القائل بأنّه جر بالمضاف؛ "لأنّه فهم منه معنى الحرف الّذي جيء بالإضافة مبنية على معناه، فلما قام مقام حرف الجر جر الاسم."[2] وأورد ابن الخباز رأي جماعة من النحويين بأنّه جرّ بحرف جر مقدر.

وقسّم ابن الخباز الإضافة إلى قسمين: معنوية (محضة)، ولفظية (غير محضة)، فالإضافة المعنوية هي التي لا ينفصل فيها المضاف والمضاف إليه، وتأتي بمعنى اللام كقولك: دار زيدٍ، أي دارٌ لزيد، وتأتي بمعنى (من) كقولك ثوبُ قطنٍ، أي ثوبٌ من قطن.

والإضافة اللفظية تقع على أربعة أضرب: (إضافة إلى اسم الفاعل، وإضافة إلى الصفة المشبهة، وإضافة إلى أفعل التفضيل، وإضافة الاسم إلى الصفة).

والمجاشعي يشابه ابن الخباز في افتتاح باب الإضافة بتوضيح أصل الإضافة، فقد أوضح المجاشعي أنّ أصل الإضافة الإلصاق والإسناد "فسمّى النحويون إسناد اسم إلى اسم إضافة لذلك؛ لأنه إلصاق أحدهما بالآخر لضرب من التعريف أوالتخصيص"[3]، وعرض المجاشعي لعدم جواز تنوين المضاف وإلى

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص251
[2] المصدر السابق، ص251
[3] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص212

وجوب حذف نون المثنى ونون جمع المذكر السّالم عند الإضافة، وأورد المجاشعي أنّ حركة المضاف إليه هي الكسرة إذا كان منصرفًا، والفتحة إذا كان ممنوعًا من الصرف. وقسم الإضافة كما فعل ابن الخباز قسمين: إضافة معنوية وإضافة لفظية، فالإضافة المعنوية على ضربين: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى من. وللإضافة اللفظية أربعة أضرب: إضافة اسم الفاعل، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، وإضافة الصفة المشبهة بالمشبهة وهي إضافة أفعل التّفضيل، وإضافة الشيء إلى ما كان ينبغي أن يكون صفته.

التوابع:

التوكيد:

افتتح المجاشعي القول على التّوابع بباب التوكيد، بينما افتتحها ابن الخباز بباب الوصف.

وقد افتتح المجاشعي باب التوابع بتعريفه للتوابع أنها ما يتبع الكلمة من حيث الحكم الإعرابي والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير باستثاء البدل وعطف النسق، فهما لا يتبعان ما قبلهما في التعريف والتنكير. وعرض للكلام الّذي يحمل على المعنى دون اللّفظ إذا كان التابع مذكرًا والمتبوع مؤنثًا أو العكس، نحو: رجل علّامة، وامرأة حائض. وعرض لوجهين من أوجه التكرير، الأول: يكون مأخوذًا من الفعل، ففي قولك: (الطريق الطريق) كأنك تقول احذر الطريق. والثاني أن يكون التكرير للتوكيد ويكون لإزالة الشك واللبس لدى السامع، وأوضح أنّ العرب أجازت التكرير للحروف كما أجازته للأسماء والأفعال مع أنّ ذلك قبيح؛ "لأنّ الحروف إنما وضعت للإيجاز والاختصار، فإذا كررت انتقض الأصل الّذي وضعت له".[1] وقد عرض المجاشعيّ ذلك قبل الشّروع بشرح باب التّوكيد.

وافتتح المجاشعيّ باب التوكيد بتعليل دخول التوكيد الكلام، وذلك لإزالة ما قد يتوهم، ولرفع المجاز الّذي قد يحتمله الكلام، وعرض للمعاني الّتي يفيدها التوكيد، فهو يفيد توكيد التخصيص، وتوكيد الإحاطة، وكل منهما يختص بألفاظ، فتوكيد التخصيص له (النفس، العين)، وتوكيد الإحاطة له (كل وأجمع)، وحمل على (كل) (كلا وكلتا) في التثنية، أمّا (أكتع، أبصع) فإتباع ل(أجمع)، وشرع يفصل في هذه الألفاظ. وفسّر المجاشعي سبب توكيد المعرفة دون النكرة بأنّ الهدف من التوكيد إزالة اللبس عن اللفظ، والنكرة غير معروفة فلا يمكن توكيدها.

وقد استهلّ ابن الخباز باب(التوكيد) بإيراد معنيين للتوكيد، أحدها لغوي يفيد إحكام الشيء، والثاني صناعي يفيد تمكين المعنى في النفس بتكرير اللفظ ثانيًا. والتوكيد الصناعي ينقسم قسمين، الأول: التوكيد اللفظي (التوكيد الصريح)، والثاني: التوكيد المعنوي، فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة والمعرفة والنكرة، مع مراعاة عدم جواز تكرار الحرف الواحد، لما فيه من توالي الأمثال فلا يجوز أن تقول: (الدار للزيد)، والتوكيد المعنوي له تسعة ألفاظ، ذكرها ابن الخباز وفصّل فيها، تعرضها الباحثة باختصار:

---

[1] المجاشعي، شرح عيون الإعراب، ص220

18- النفس: تفيد إثبات الحقيقية، فعندما تقول جلسَ زيد نفسه ، تعلّق حكم الجلوس بزيد، فتثبت جلوس زيد لا غيره، ويجوز فيها التثنية والجمع.

19- العين: مشتقة من عضو الإبصار، وهي تفيد معنى (النفس)، "فكأنهم جعلوا المذكور كله عينًا، لأنها ذريعة إلى معظم المصالح، كما سمّوا الرجل الحافظ لأصحابه على الأماكن المشرفة عينًا"[1].

20- كل: تفيد الشمول والإحاطة، وتستخدم لتأكيد كل ما يجوز وقوع الحكم ببعض أجزائه، فتقول: (أكلتُ الرغيفَ كلَّه)؛ لأنه يجوز أن تأكل بعضه. ولا تقول: (جاء عمرو كله)، لأن عمرًا لا يجيء بعضه.

21- أجمع وجُمع: أخذت معنى (كل)، فهي تفيد العموم والإحاطة، وعدّها ابن الخباز من المعارف علَمًا موضوعًا لمعنى العموم؛ لأنها ليست بمضمر ولامعرّفة بأل وليست مضافة، فلم يبق سوى العَلم، ويتبعها أكتع وأبصع.

22- أجمعون: تستخدم لتوكيد جمع المذكر العاقل، ويتبعها أكتعون وأبصعون.

23- جمعاء: تستخدم لتوكيد المفرد القابل للتجزئة، فتقول: جاءت القبيلة جمعاء، لأنه تحتمل ألّا تجيء القبيلة كلها، وتقول: بعت الدار جمعاء ولا تقول: جاءت هند جمعاء؛ لأنه لا يجيء بعضها، ويتبعها كتعاء، وبصعاء.

24- كلا وكلتا: يراد بهما عموم الاثنين والاثنتين، واختلف البصريون والكوفيون فيهما؛ فذهب البصريون إلى أن اللفظ فيهما مفرَد والمعنى مثنًّى، وذهب الكوفيّون إلى أنّ لفظهما مثنًّى؛ وعرض ابن الخبّاز لأدلّة الفريقين وانتصر لرأي البصريّين.

النعت (الوصف):

استهلّ ابن الخباز باب (معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه) بتوضيح أنّ للتوابع معمولات جرت مجراها؛ لأنّها تشبهها في المعنى، وهذه التوابع هي: (التوكيد والصفة والبدل وعطف البيان والعطف بالحرف). وافتتحَ باب الوصف بالحديث عن الوصف والنّعت والصّفة، وفرّق بين النعت والصفة بأنّ النعت يستعمل للصفات المتغيرة، أما الوصف فللصفات الثابتة؛ لهذا يقال صفات الله ولا يقال نعوت الله، لأنّ صفات الله ثابتة لا تتغير. وعرض ابن الخباز حدّ الوصف عند ابن جنّيّ وشرح أجزاءَه، فهو عند ابن جني: "لفظٌ

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص268

يتبع الموصوف تحليةً وتخصيصًا ممن له مثل اسمه بذكر معنىً في الموصوف أو في شيء من سببه)."[1]
وعلّق ابن الخباز أن هذا الحد الّذي وضعه ابن جني مؤذن بأمور : "الأول: أنه قال: (لفظٌ)، فهذا دليل على أنّ الوصف يكون اسمًا وغير اسم... الثاني: أنّ هذا اللفظ يتبع الموصوف، ومعنى كونه تابعًا له مساواته إياه في عشرة أمور: التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، والرفع والنصب والجر، فلا يجوز وصف واحد من هذه بما ليس مثله فيها... الثالث: قوله " تحلية" والتحلية تفعلة من الحلية، وهو الأمر الظاهر على الموصوف كالطول والقصر والسواد والبياض والعمى والحول والعور. الرابع: قوله: (تخصيصًا ممن له مثل اسمه) وهذا يؤذن بأنّ الصفة إنما تجيء مزيلة للاشتراك، والاشتراك على قسمين : وضعي واتفاقي، فالوضعي كاشتراك نحو رجل وفرس فإنهما لا يخصان واحدًا من أمتهما، فإذا قلت: مررتُ برجل عالم وشريتُ فرسًا أشقر فصلتَ نوعًا من نوع؛ لأنّ كل رجل عالم رجلٌ وكل فرس أشقر فرس ولا ينعكس. الخامس: قوله :بذكر معنًى في الموصوف أو في شيء من سببه. هذا اللفظ يؤذن بأن الصفة قسمان : أحدهما : أن تكون للأول كقولك : مررت برجل عالم فالعالم هو الرجل الممرور به، والثاني: أن تكون لشيء مضاف إلى ضميره، وهو السببي، كقولك: مررت برجل ذاهبة جاريته؛ فالذهاب للجارية، وإنما جازت صفته بصفة غيره؛ لأنه مضاف إلى ضميره، فصار له تعلق به، ألا ترى أنك لو قلت: لعن الله ذاهبةً جاريته، كان اللعن على صاحب الجارية لا عليها، وهذا بيّن، فهذا تحرير الحدّ"[2].

وعرض ابن الخباز لما توصف به النكرة، فإنها توصف بحلية، وبفعل علاجيّ، وبالصفات الغريزية، وبالنسب، وأخيرًا توصف بـ (ذو التي بمعنى صاحب). وفصّل ابن الخباز في صفات المعارف، وبدأها بالضمير، فإنه لا يقع صفة ولا موصوفًا، والاسم العلم تستطيع وصفه بجميع المعارف، والاسم المعرّف ب(ال) فإنه يوصف بالاسم المعرف ب(ال) وبالمضاف إلى معرفة، والاسم المبهم يوصف بالاسم المعرف ب(ال)، والمضاف إلى المعرفة يوصف بالمضاف إلى معرفة وبالمبهم وبالمُحلَّى ب(ال). وعقد فصلًا للأسماء الّتي أضيفت إلى المعارف ولم تتعرّف بذلك، وعرضَ لوقوعها صفات. واختتم ابن الخباز باب الوصف بعامل الصفة، وذكر الخلاف في ذلك بين الأخفش وسيبويه، وقال برأي سيبويه.

أمّا المجاشعي فافتتح باب النعت بتعليله سبب دخوله الكلام، فالنعت دخل الكلام لسببين: الأول ليفصل بين الاسمين المتشابهين. والثاني: للمدح والذم. وأكد المجاشعي ضرورة نعت المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة، لأنّك لو وصفت المعرفة بالنكرة لوصفت القليل بالكثير والكثير بالقليل وهذا غير جائز. وعرض المجاشعي لأحكام المعارف في النعت فالضمير لا ينعت، واسم العلم ينعت بالاسم المحلَّى ب(ال)

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص258
[2] المصدر السابق، ص258+259

وبالمضاف إلى معرفة وب"المشار إليه"، و"المشار إليه" ينعت بالاسم المحلَّى ب(ال)، والاسم المحلَّى ب(ال) ينعت بمثله وكذلك المضاف ينعت بمثله وبما فيه الألف واللّام. وعرض لما توصف به النكرة وهو موافق لما ذكره ابن الخباز.

البدل:

استهلّ ابن الخباز باب (البدل) بتعريف البدل لغة بأنه " كل شيء قام مقام غيره"[1]. أمّا اصطلاحًا فعرّفه بأنه "عند النحويين عبارة عن كل اسم يعتمده الحديث"[2]، وعرض لشبه البدل بالتوكيد؛ لأن البدل جرى مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، فعندما تقول: (جاء أخوك عمرو) فالبدل (عمرو) والمبدل منه (أخوك) كلمتان لمعنًى واحد، فكأنك تقول: (جاء أخوك أخوك). وأمّا تشبيهه للبدل بالنعت؛ فلأنّه جرى مجراه في الإيضاح والتخصيص، فعند قولك: (قام زيد) ربما لم يعرف السامع زيدًا من حيث نسبته وقرابته، وإذا قلت: (قام أخوك) لم يعرف السامع مَن هو أخوك فلذلك جمعت بين الاسمين لهدف التوضيح.

وقسّم ابن الخباز البدل إلى أربعة أقسام: (بدل كل من كل، وبدل بعض، وبدل الاشتمال أو بدل المصدر، وبدل الغلط). وفصّل في كل قسم من أقسام البدل في مسائل، فبدل كل من كل له سبع مسائل، وهي: (بدل المعرفة من المعرفة، وبدل النكرة من النكرة، وبدل المعرفة من النكرة، وبدل النكرة من المعرفة، وبدل المظهر من المضمر، وبدل المضمر من المضمر، وبدل المضمر من المظهر). ومسائل بدل بعض الشيء من جميعه ستة: (بدل المعرفة من المعرفة، وبدل النكرة من النكرة، وبدل المعرفة من النكرة، وبدل النكرة من المعرفة، وبدل المظهر من المضمر، وبدل المظهر من المضمر). وبدل الاشتمال جمع ابن الخباز أقسامه في ست مسائل: (المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، والمظهر من المظهر، والمظهر من المضمر). واختتم ابن الخباز باب البدل باختلاف النحويين في عامل البدل، فذهب بعضهم إلى أن عامل البدل هو عامل المبدل منه ولم يؤيد ابن الخباز هذا الرأي، وذهب آخرون، وقد أيّدهم، إلى أنّ العامل فيه محذوف دلّ عليه الأول.

والمجاشعي افتتح بابه بتعريف البدل بأنه وضع شيء مكان شيء، وأكد أنّ البدل والمبدل منه من جملتين، وعلل ذلك بأنه لو لم يكونا جملتين لما جاز أن يبدل المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة والمظهر من المضمر والمضمر من المظهر، وعرض المجاشعي لجواز إبدال الفعل من الفعل إذا كان المعنى مشتملًا

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص274

[2] المصدر السابق، ص275

عليه وذلك حاصل كثيرًا في الشرط والجزاء، واختتم بابه بجواز وجود بدل الغلط في كلام العرب وعدم جواز مجيئه في القرآن والشعر، وذلك لأن القرآن كلام الله منزّه عن الخطأ.

العطف:

قسم كلّ من الشارحين (باب العطف) قسمين: عطف البيان، وعطف النسق. تتابع البابان عند ابن الخباز وفصل المجاشعي بين (باب عطف البيان) و(باب عطف النسق) بباب البدل، في حين أنّ كلا الشارحين افتتح باب العطف بتوضحيه لعطف البيان، فابن الخباز افتتح هذا الباب بتعليل تسمية هذا التركيب عطفًا، وذلك لأنّ الاسم الثاني أخذ معنى الاسم الأول وكان الاسم الثاني مبينًا وموضحًا للاسم الأول، ووضح ابن جني أنّك بعطف البيان "تقيم الأسماء الصريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل"[1]، وفرّق بينه وبين النعت بأنّ النعت يكون مشتقًا أو بمعنى مشتق، أمّا عطف البيان فيكون جامدًا، والفرق بينه وبين البدل أنّ العامل في البدل مختلف عن العامل في المبدل منه، في حين أن العامل في عطف البيان هو نفسه العامل في الاسم الأول، والفرق بينهما في النّداء. ونهج المجاشعي هذا النهج فبدأ (باب عطف البيان) بتوضيح مفهوم عطف البيان بأنه يشبه النعت والتوكيد في تقديرهما وإعرابهما لكنه لم يسمَ مسماهما؛ لأنه غير مشتق من فعل ولا هو ضرب من ضروب الصفات، إنما جيء به للبيان والتوضيح، وفرّق المجاشعي بين عطف البيان والنعت وبين عطف البيان والبدل بالفرق الّذي أقامه ابن الخباز.

وافتتح ابن الخباز (باب عطف النسق) بتوضيح سبب احتياج التابع إلى حرف، وذلك لأن التابع يختلف عن المتبوع، فاختير الحرف ليكون رابطًا بينهما؛ "لأنّ الحروف نوائب عن الأفعال"[2]. وقد قسم حروف العطف أربعة أقسام، الأول: ما يشرك الاسم الأول والثاني في الحكم والإعراب وهو: الواو، والفاء، وثمّ، وحتى. الثاني: ما يجعل الحكم للأول دون الثاني، وهو (لا). الثالث: يجعل الحكم للثاني دون الأول، وهما: لكن ، وبل. الرابع: ما يجعل الحكم لأحد الاسمين وهو: أو، وأم، وإمّا.

والمجاشعي استهل (باب عطف النسق) ببيان الرابط بين حروف العطف، وقسمها قِسمةَ ابن الخباز، إلا أن المجاشعي أضاف إلى القسم الثاني (حتى) وفرّق بينها وبين (لا).

وشرع الشارحان يوضحان معاني حروف العطف:

---

[1] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص281

[2] المصدر السابق، ص283

25- الواو: اتّفق الشارحان على أنها تفيد الجمع والعطف دون الترتيب واحتجَ كل منهما بحجج تثبت أن (الواو) لا تفيد الترتيب، فابن الخباز أورد عدة أوجه نذكر منها هنا الوجه الثالث: "أنّ الصحابة قالوا للنبي -صلى الله عليه وسلم- في أمر الصفا والمروة بمَ نبدأ؟ قال: ابدأوا بما بدأ الله به، فلو فهم أهل اللسان منها الترتيب لما سألوا"[1]. وأورد المجاشعي أنك تستدل على أن (الواو) لا تفيد الترتيب من السماع والقياس، فقوله تعالى: "فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ"[2] دليل على أنها لا تفيد الترتيب، فالعذاب بعد الإنذار. وذكر المجاشعي خمسة مواضع للواو غير العطف وهي أن تكون بمعنى (مع)، وأن تكون للقسم، وأن تكون بمعنى (ربّ)، وأن تكون حرف ابتداء، وأن تكون زائدة.

26- الفاء: اتفق الشارحان على أنها تفيد الترتيب، أي أنّ الاسم الثاني يتلو الاسم الأول بدون مهلة بينهما، لكن عبّر ابن جنّيّ عن هذا المعنى بتركيب مختلف فقال: معناها "التفرق مع مواصلة"[3]، واستحسنه ابن الخبّاز وشرحه.

27- ثمّ: اتفق ابن الخباز والمجاشعي على أن (ثمّ) تفيد الترتيب مع التراخي والمهلة، وعقّب ابن الخباز على أنها إذا دخلت على الجملة فإنها لا تفيد الترتيب.

28- أو: اتفق الشارحان على ثلاثة معانٍ لـ (أو) فهي تفيد: التخيير، والإباحة، والشك. فالتخير عندما تقول: كل خبزًا أو تمرًا. والإباحة كقولك: كل الخبزَ أو اللحمَ. والشك: كقولك: قامَ زيدٌ أو عمرو. وفرّق ابن الخباز بين التخيير والإباحة، ففي التخيير لا تجمع بين الشيئين وفي الإباحة يجوز لك الجمع.

29- لا: وتفيد إخراج الاسم الثاني من الحكم الّذي دخل فيه الاسم الأول، ونبّه المجاشعي إلى أنه لا يعطف الماضي على مثله إلا مع التكرير، نحو قوله تعالى: " فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ"[4].

30- بل: ذكر ابن الخباز لها معنًى واحدًا وهو الإضراب، بينما ذكر المجاشعي لها معنيين، وهما: الإضراب، وأن تكون بعد غلط أو نسيان. وذكر أنّه يجوز العطف بها بعد الإثبات والنفي.

31- لكنْ: اتفق الشارحان أنّ لها موضعًا واحدًا وهو أن تكون استدراكًا بعد نفي.

---

[1] المصدر السابق، ص284
[2] سورة القمر، آية 21
[3] ابن الخباز، توجيه اللمع، ص283
[4] سورة القيامة، آية31

الفصل الثالث:

موضع كل من توجيه اللمع وشرح عيون الإعراب في مسيرة النحو التعليمي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التجديد والتيسير عند القدماء.

المبحث الثاني: جهود المحدثين في تيسير النحو وتجديده في العصر الحديث.

المبحث الثالث: النحو التعليمي في كتابي توجيه اللمع وشرح عيون الإعراب.

المبحث الأول:

التجديد والتيسير عند القدماء

يمثّل كتاب سيبويه صورةً تقرّب إلينا حقيقةَ الجهود النّحويّة السّابقة عليه، مضافًا إليها بديعُ ما أنجزَ هو في هذا الكتاب، يقول محمّد الطّنطاويّ: "فسطع في سماء البصرة نجوم متألقة تألف منها عقد الطبقة الرابعة بزعامة سيبويه الذي وهب ملكة التصنيف والتنسيق، فأبدع كتابه على مثال لم يسبق إليه ولم يدع للمتأخرين استدراكًا عليه"[1]، ثمّ شرع النّحاةُ يصنّفون الكتب والشّروح حتّى صار من العسير حصرُ ما صُنّف في النّحو العربيّ من مُصنَّفات، ومع تقدّم الزّمان وتعدّد العلوم الّتي تمكّن منها كثير من النّحاة صارت كتب النّحو انعكاسًا لشخصيّات النّحاة العلميّة، فصرنا نجد فيها من أصول الفقه والمنطق وعلم الكلام ما أخرج هذه الكتبَ عن الغاية الّتي من أجلها وُضعَ النّحو، فإذا هي تُعسِّرُ بدلَ أن تُيسّر، وتُبهِمُ عِوَضَ أن تُفسّر. ولعلّه ينبغي الإنباهُ هنا على أنّ كتاب سيبويهِ، وهو أقدمُ ما وصلنا من كتب النّحو العربيّ غيرُ يسيرِ المَسلَك، ممّا يعني أنّ صعوبة تدريس النحو كانت قد بدأت منذ زمن سيبويه، بل نرجّحُ أنّها كانت سابقةً عليه؛ فقد كان يُقال لمن أراد أن يدرس كتاب سيبويه: هل ركبت البحر؟ تعبيرًا عن الجهد الّذي سيبذله الدراس في دراسة كتاب سيبويه، وتعظيمًا له، واستصعابًا لما فيه. ففكرة تيسير النحو هي فكرة قديمة قدم النحو ذاته، فنادى بها النحويون القدامى بسبب ما شكاه الشُّداةُ من تعقيد بعض القواعد النحوية والصعوبة التي اكتنفت تعليمها، لهذا ألحّت الحاجة إلى وضع مختصرات وملخصات لكتاب سيبويه وغيره من الكتب النحوية المطولة التي أُلّفت بعد كتاب سيبويه، وذلك ليستطيع الناشئة استيعاب قواعد النحو وتمثُّلَها بسهولة ويسر، فكان من أوائل مَن عنوا بذلك الأخفش الأوسط وهو حامل كتاب سيبويه وممليه على طلابه.

ولم تنفرد المدرسة البصرية بتأليف مختصرات ومتون موجزة؛ فقد حاكت "المدرسة الكوفية النحوية مدرسة البصرة في صنع مختصرات النحو تخفيفًا على الناشئة منذ إمامها الكسائي المتوفى سنة 189 إذ صنّف في النحو كتابًا مجملًا باسم " مختصر النحو"[2].

وكما عرضنا فقد بدأت مختصرات النحو ومؤلفاته في الظهور مبكرًا منذ القرن الثاني للهجرة بغرض إقامة قواعد العربيّة وتيسير تعلّمها، ولكن الأمر انحرف انحرافًا ظاهرًا عند كثير من النّحاة وهم يصنّفون

---

[1] الطنطاوي، محمد، (د. ت)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف، مصر، ط2، ص43+ص44

[2] ضيف، شوقي، (د.ت)، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ص13

في قواعد النّحو ويعلّمونه لشُداة العربيّة؛ "فقد مضوا يعرضون عليهم كثيرًا من علله وأقيسته وتأويلاته وتفريعاته الكثيرة التي لا يحتاجونها في تصور قواعد النحو الأساسية واستقامة ألسنتهم".[1]

هذا الأمر هو الذي دفع الجاحظ إلى أن يوجه نصيحته إلى معلمي الصبية أو الناشئة قائلًا: "أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلّا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به ومذهل عما هو أردّ عليه ..." [2]

وقد استجاب كثير من أئمة النحو وعلمائه لفحوى هذه الدّعوة، فمضوا يضعون ملخصات ومختصرات للناشئة؛ ففي آخر القرن الثالث الهجري، ألّف ثعلب وابن كيسان مختصرين في النحو، وألّف الزجاجي مختصرًا في النحو سمّاه "الجمل"، وقد طبّقتْ شهرة هذا المصنف الآفاق؛ في الشام والحجاز واليمن ومصر والمغرب، وألّف أبو جعفر النحاس مختصرًا في النحو سمّاه " كتاب التفاحة" ليجذب اسم المصنف الناشئة ويحثهم على تعلُّم النحو، ويبلغ حجم هذا الكتاب ست عشرة صحيفة تيسيرًا على الناشئة ودفعًا للسّآمة والملل.

ولابن جني مختصر في النحو أسماه" اللمع في النحو"، ولمعاصره أبي الحسن الرماني مختصر باسم "الإيجاز في النحو".

ولم يغفل علماء النحو عن الّذين يريدون تعمُّقَ قضايا النحو والغوصَ في تعقيداته، فمن أراد التوسع في قضايا النحو فعليه الوقوف على المطولات والشروح الكبرى للنحو، أما الناشئة فحسبهم من النحو ما يرسم لهم من قواعده الموجزة المختصرة الّتي تمكّنهم من العربيّة فيما ملَخَّصُه القدرةُ على "الفَهمُ والإفهام".

ولهذه الغاية بقيت تؤلف المختصرات والمتون في النحو منذ القرن الثاني الهجري واستمرت إلى العصر الحديث.

وبعد هذه المحاولات الكثيرة، أخذ تيسير النحو طريقًا مختلفًا بعد ما جاء به ابن مضاء في كتابه "الردّ على النحاة" من ثورة على نظرية العامل، إذ دعا في كتابه إلى إلغاء نظرية العامل ليتخلص النحو من كل

---

[1] المصدر السابق، ص13

[2] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر،(1418هـ)، البيان والتبيين،ط7،ج 3، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 38

ما دخل فيه من تأويل وزيادة، يقول ابن مضاء في السطور الأولى من كتابه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه،..."[1]

ولا بد هنا من الإشارة إلى أنّ ابتكار هذه النظريّة كان من وحي البيئة العربيّة التي كان فيها الدارسون يهتمون بعلوم النّحو في حلقات العلم التي يتلقّون فيها العلوم المتعددة، كالقرآن والتفسير والفقه والحديث وعلم الكلام، والأخذ بفكرة العامل قاعدة متّفق عليها عند البصريّين والكوفيّين، إلاّ أنّهم اختلفوا في التّفاصيل بسبب ما بين المنهجين من اختلاف؛ فمنهج أهل البصرة أقرب إلى منهج أصحاب الكلام، ومنهج أهل الكوفة أقرب إلى منهج أصحاب الحديث ورواة الأدب؛ وهذا الأمر جعل صلتهم بالمنهج النّحويّ المبنيّ على التتبُّع اللغويّ، أقوى من صلة البصريّين، كما أنّهم كانوا يحتكمون إلى الرّواية أكثر ممّا يحتكمون إلى قضايا المنطق، وأصول علم الكلام.

أمّا ابن مضاء فقد شرع في هدم العلل لأنه رآها تضيف إلى الكلام ما ليس منه في مثل (مَن جلس) فيقال عمرو، فقدّر النحاة أنّ أصل الجواب عمرو جلس، ومثله أيضًا (الكتاب قرأته)، وفي قولهم (يا عبد الله) يقدرون أنّ المنادى مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره (أدعو)، ومثل هذا كثير، فبيّن ابن مضاء فساد مثل هذه العبارات وخاصة في كتاب الله تعالى، قال: وهذا "ادعاء زيادة معان فيه من غير حجة ولا دليل"[2].

وبعد أن أعلن ابن مضاء ثورته على النّحاة أخذ يعطي الأمثلة على ما يعتقده خطأ وفسادًا فقال: "فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب، والخفض، والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظيّ، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنويّ، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمروًا) أنّ الرّفع الذي في (زيد)، والنصب الذي في (عمرو) إنّما أحدثه فعل (ضرب)؛ ألا ترى سيبويه – رحمه الله – قال في مقدمة كتابه: "وإنّما ذكرت ثمانية مجارٍ، لأُفرق بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل -وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب"".[3]

وقد أرجع ابن مضاء فكرة تزييف العامل إلى مَن سبقوه إليها من أمثال ابن جني، فهي فكرة قديمة ، لكنه وسعها وأخرجها في شكل نظرية، وإنه ليدعم هذه النظرية بكل ما يمكن من أدلة. وانظر إليه كيف يحاول أن يبيّن فساد رأي النحاة في العامل، فيقول: "إنّ القول بذلك باطل عقلًا وشرعًا، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله

---

[1] القرطبي، ابن مضاء،(1947م)، الرد على النحاة، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، ص18

[2] القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة،، ص22

[3] سيبويه عمرو بن عثمان،(1988م)، الكتاب: تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ: القاهرة؛ ط،3، ص13

ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيدا) بعد (إنّ) في قولنا (إنّ زيدًا) إلا بعد عدم إنّ "[1].

ولعلّ الغاية التي كان ابن مضاء يريد الوصول إليها عندما دعا إلى إلغاء نظرية العامل والأقيسة هي التنويه بالحركة الإعرابية وما لها من دور وفضل في توجيه المعنى، وكلّ ما عدا ذلك فهو حشْو، يمكن للقارئ والمتكلم أن يستغني عنه.

ومضى ابن مضاء بعدُ إلى الدعوة إلى إلغاء العلل، وهو لا يعني جميع العلل، بل رأى أن ثمّةَ علّةً لا يمكن حذفها وهي العلة الأولى؛ لأنها تفيد في بيان الحكم النحوي، مثالُ ذلك أنّ كل فاعل مرفوع، فهي توضح الحكم الإعرابي للفاعل، لكن النحاة لم يكتفوا بهذه العلة، إذ حاولوا تعليل سبب اختيار حكم الرفع للفاعل، فجعلوا يجتهدون ويعللون رفع الفاعل، فقالوا بأنّه رُفع للتفريق بينه وبين المفعول، فهذه علة ثانية، ثمّ لم يقتصروا عليها، بل عللوا أيضًا علة رفع الفاعل وعدم نصبه، فأجابوا عن ذلك بأنّ الفاعل قليل في كلام العرب فاختاروا له الرفع؛ لأن الرفع أثقل والمفعولات كثيرة في كلام العرب فاختاروا لها النصب لأنها أخف، وأرادوا أن يكثر السهل الخفيف في كلام العرب ويقل الصعب الثقيل، وهذا ما يطلق عليه العلة الثالثة. وقد رأى النحويون الّذين يسعون إلى تيسير النحو وتجديده كابن مضاء أن ذلك تكلفٌ وتعنُّت، فدعوا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث مع الإبقاء على العلة الأولى؛ لأنّنا بمعرفة العلل الأوَلِ نكتسب المعرفة بالنطق بكلام العرب.

ودعا ابن مضاء إلى إلغاء الأقيسة التي لا نفع فيها ولا طائل سوى ضروب من التمحل لا تدعو إليها حاجة، وعلى شاكلة الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية ما افترضه النحاة افتراضًا لا يعود بالفائدة على النحو العربي وذلك في مثل قولهم: "ابْنِ من البيع على مثال فُعْل، فإنّ من الممكن أن يقول شخص: (بوع) أو (بيع) محتجًا بأنّ الياء سُكنت وضم ما قبلها فقلبت واوًا، قياسًا على قلب العرب لها واوًا في مثل (موقن وموسر)"[2]، موردين حججهم التي دفعتهم إلى ذلك القياس، وهو ممّا رفضه ابنُ مضاء.

لقد كان ابن مضاء السبب في فتح الأبواب أمام النحاة المحدَثين لكي يُدركوا ما كانوا ينشدونه من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله، وبذلك نهج السبيل لمن يريد أن يصنف في تعليم النحو العربي تصنيفًا جديدًا، يقوم على اليسر والسهولة.

---

[1] القرطبي، ابن مضاء، ص19

[2] القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة ،ص43

المبحث الثاني:

جهود المحدثين في تيسير النحو وتجديده في العصر الحديث

حظي علم النحو بعناية شديدة في العصر الحديث، هدفت هذه العناية فيما هدفت إليه إلى تيسير النحو وتجديده، "ولعل من أوائل المبادرات في هذا الصدد ما قامت به اللجنة المشكلة من وزارة المعارف المصرية عام 1938 وتضم كلًا من الدكتور طه حسين والأستاذ أحمد أمين وإبراهيم مصطفى،... وذلك بقصد العمل على تيسير قواعد اللغة العربية، وقد انتهت إلى اقتراحات عديدة من أهمها: الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي، وجعل بعض علامات الإعراب أصلية وبعضها فرعية".[1]

وفي عام 1947صدر من المؤتمر الثقافي العربي الأول بجامعة الدولة العربية توصيات تؤكد حاجة اللغة العربية وقواعدها إلى التيسير والتبسيط بما يقربها من مدارك الطلبة، على ألا يمس ذلك بحال من الأحوال جوهر اللغة العربية وقواعدها[2]، وخرج المؤتمر بمجموعة من القواعد أهمها أن يكون تعليم قواعد النحو العربي تعليمًا حيويًا، يصب في موضوعات تهم الناشئة وتشوقهم، وذلك بتدريس قواعد النحو العربي عن طريق طرح موضوع يجذب اهتمام الناشئة، وباعتماد المناقشة لاستنتاج القواعد.

ولقيت هذه التوصيات والآراء استجابة ظهر أثرها بشكل جلي في الجانب التطبيقي، إذ ألّف بعض المتخصصين في النحو كتبًا حاولوا فيها أن تسير في اتجاه التجديد والتيسير.

ويُعَدّ إبراهيم مصطفى نواة المرحلة التجديدية للنحو العربي في العصر الحديث وأول مجترئ من المحدَثين ثار ضد الفكر النحوي القديم.

فالمشتغلُ بآراء إبراهيم مصطفى في **كتابه "إحياء النحو"** يرى ثورة شديدة على قواعد النحو العربي بدأها بأن خطّأ المتقدمين في فهم النحو العربي وتضييق دائرته، وكان له أمل في أن ينتهج في النحو نهجًا بعيدًا عن التعليلات التي أثقلت كاهله وأضلته الطريق، يقول: "كان سبيل النحو موحشًا وشاقًّا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضًا ويزيدني من الناس بعدًا، ومن التقلب في هذه الدنيا حرمانًا، ولكن أملًا كان

[1] عسيلان، عبد الله بن عبد الرحيم،(2018)، وقفات مع جهود الباحثين والدارسين في تجديد النحو وتيسيره قديما وحديثا، رسالة ماجستير، مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 22

[2] المصدر السابق، ص22

يزجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة؛ أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولًا سهلة يسيرة تقربهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها "[1]، فالهدف الذي كان يسعى إليه إبراهيم مصطفى تقريب النحو من المتعلمين وتنقيته مما علق به من علل وعوامل لا تسمن ولا تغني من جوع وذلك بالوقوف عند الوجه الصحيح للعربية .

إن أول ما عابه إبراهيم مصطفى على المتقدمين فهمهم الخطأ للنحو العربي؛ إذ أورد تعريفًا تردد عند بعض النحاة المتأخرين يقول فيه: "النحو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء "[2]، فقد رأى أن المتقدمين ضيّقوا مفهوم النحو بما رحب وجعلوا منه حركة يحدثها العامل، وقد دارت جميع أبحاثهم ودراساتهم حول هذه العوامل والعلل، وقد قدم تعريفًا أشمل وأوسع للنحو إذ يرى أنه " قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"[3].

وفي حديثه عن وجهات البحث النحوي تطرق إبراهيم مصطفى إلى الحديث عن قضية علل الإعراب وعلل النحو، وتحدّث عن أصل الإعراب في المبحث الخاص بالإعراب، فأشار إلى الحركات الإعرابية، قال : "فأما الضمة فعلم الإسناد... وأما الكسرة فإنها علم الإضافة... أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء... "[4]، وأقرّ أنّ الأصل في المبني أن يسكن، كما تحدّث عن العلامات الفرعية للإعراب، وتطرق إلى نقد مذهب النحاة في العامل، وحرص على أن يختم كتابه ببعض القضايا الصرفية التي تهم الناشئة وتساعد في تعلّم اللغة العربية.

لقد سعى إبراهيم مصطفى جاهدًا إلى تخليص النحو العربي من نظرية العامل التي عللت بها معظم أبواب النحو العربي وأسست عليها معظم أبوابه ومباحثه، ذلك أنّ العامل وليد التفكير في العلة؛ لأنّ تغيير أواخر الكلمات بتفسير مواضعها في التركيب من الناحية الصوتية لفت نظر النّحاة ودفعهم إلى البحث عن سر هذا التغيير وعن علته والمسبب له، وإنّ ما دفع إبراهيم مصطفى إلى رفض هذه النظرية والمناداة بإلغائها هو تأثر النحاة القدامى بالفلسفة الكلامية التي كانت غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم، فقد رفض النحاة كون المتكلم هو الذي يحدث هذا الأثر الموسوم بالإعراب لأنه ليس حرًّا فيما يحدثه متى شاء، فطلبوا لهذا عاملًا مقتضيًا وعلة موجبة وبحثوا عنها في الكلام، فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها، ومن تأثرهم بالفلسفة الكلامية رفضهم اجتماع عاملين على معمول واحد، "فإذا وجد ما ظاهره أنه سلط عاملان على معمول، جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ وللآخر التأثير في الموضع ، كما في

[1] مصطفى، إبراهيم،(1992)، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ،ط2، مقدمة الكتاب ص13.
[2] إحياء النحو، مقدمة الكتاب، ص17
[3] المصدر السابق، ص17
[4] مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص 42.

« بحسبك هذا » و «رب رجل لا يحمل قلب رجل»؛ فلرب والباء العمل في اللفظ ، والكلمتان بعدهما مرفوعتان محلًّا للابتداء". [1]

والذي تراه الباحثة أنّ إبراهيم مصطفى حصر الضمة في أنها علامة للإسناد فقط أي أن كل كلمة مرفوعة فهي في سياق الإسناد إليها والتحدث عنها، فهذا تضييق لمفهوم الضمة.

كما أنّ الرؤيا التي نظر بها إبراهيم مصطفى إلى الحركات الإعرابية تجعلنا نتجاهل السكون، فهو يساوي بين السكون في العامية والفتحة في الفصحى .

لقد فنّد إبراهيم مصطفى الرأي القائل بأن العامل يرجع إلى الألفاظ التي تحدث الإعراب والتي اصطلح عليها باسم العوامل، وأيد الرأي القائل بأنّ العمل للمتكلم متأثرًا بابن جني، وابن مضاء في رفض العامل يقول: "رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيره من عوارض الكلام تتبدّل بتبدّل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد؛ فقالوا: عرض حادث لا بد له من محدث، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا بأن يكون المتكلم محدث هذا الأثر؛ لأنه ليس حرًّا فيه يحدثه متى شاء. وطلبوا لهذا الأثر عاملًا مقتضيًا وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها". [2]

وإذا كان المتكلم هو الذي يحدث الرفع والنصب والجر فليس له مطلق الحرية في وضع الحركات على أواخر الكلم والتصرف فيهما متى شاء، فلقد استقر عند النحاة أنّ الرفع علم الفاعلية والجر علم الإضافة والنصب علم المفعولية.

وعلى هذه الشاكلة حاول إبراهيم مصطفى أن يقيم للنحو بناء جديدًا ييسره على الناشئة، فتصدى الأستاذ إبراهيم لأقوال النحاة بالنقد والمناقشة متوخيًا في ذلك كله ما يراه مناسبًا من أقوال النحاة للهدف الّذي يخدم ما وضع الكتاب لأجله وهو تجديد البحث النحوي بقصد تيسيره وتجديده، وحمله ذلك على أن يرفض ما يراه من أقوال النحاة وقضاياهم ومسائلهم الّتي يراها من معوقات تحقيق هدفه، ومن هذا المنطلق جاء إنكاره على النحاة ما يغالون فيه من تقدير العامل الّذي ينسبون إليه تغيّر الحركات الإعرابية في أواخر الكلم.

[1] مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص30
[2] مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص33

ويرى عبده الراجحي أن النحو التعليمي "يختلف اختلافًا جوهريًّا عن النحو العلميّ، فنحن حين نعلم اللغة لا نعلم الأنماط اللغوية المقبولة نحويًّا فحسب، بل لا بد أن تكون هذه الأنماط ملائمة، أي لا بد أن تكون مناسبة للموقف، وللحدث الكلامي؛ أي أننا لا نعلّم التلميذ كيف ينتج جملًا نحوية صحيحة، بل لا بد أن نعلمه متى يستعملها وكيف يستعملها" [1]، أي أنّه لا يهتم بالمادة التعليمية فقط بل تراعى فيه مختلف جوانب المتعلمين كالجانبين: النفسي والاجتماعي وغيرهما.

وقد وجدنا المحدثين يقتدون بالأستاذ إبراهيم مصطفى ويحذون حذوه، إذ أخذت تؤلف مصنفات تحاكي كتاب " إحياء النحو" وتسير على شاكلته، ولكي تتضح هذه المحاولات تسوق الباحثة جملة من المصنفات التي ألفت على شاكلة كتاب " إحياء النحو"، هدفت إلى تيسير النحو وتسهيله على الناشئة:

32-الأستاذ محمد أحمد عرفة وكتابه" النحو بين الأزهر والجامعة"

ففي هذا المصنف سلّط المؤلِّف الضوء على كتاب الأستاذ مصطفى إبراهيم مناقشًا ما جاء فيه من آراء عن النحاة وعن قواعد النحو العربي.

وصنّف مؤلَّفًا آخر بعنوان**" مشكلة اللغة العربية: لماذا أخفقنا في تعليمها؟ وكيف نصلحها؟"**

حاول في هذا المؤلّف أن يلقي الضوء على ظاهرة الضعف في اللغة العربية وعلى الفشل الّذي يرافق تعليم العربية للناشئين، وتطرق لبعض الأساليب الّتي يراها مناسبة لتعليم اللغة العربية، وهو بهذا المؤلّف يخالف النحاة الّذين طالبوا بإلغاء علل النحو العربي فهو يرى أن النحويين المتأخرين "مسخوا القواعد وشوهوها، فألقوها إلى المتعلمين خالية من عللها وأسبابها وحكمها؛ ألقوها جافة لا روح فيها ولا حياة، وعلموها التلاميذ قواعد لا ربط بينها".[2]

* أمين الخولي ومصنفه المشهور"مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب"

صدر هذا المصنَّف عام 1961 وسار فيه صاحبه على نهج الفقهاء، إذ إنّ الشريعة جاءت لمصالح العباد، فهو يرى أن للفقهاء اجتهادات يراعون فيها تغيّر الزمان والمكان والأعراف، فكان ينبغي على النحاة أن يسيروا كما سار الفقهاء فهو يقول: "إننا لن نطلب في هذا النحو أكثر مما فعل أصحاب الفقه في الفقه، وهو أصل لهذا النحو في تفكير أصحابه".[3] فهو من هذا المنطلق يدعو النحاة إلى النظر فيما يوجد من المذاهب النحوية نظرة فاحصة ناقدة، ويدعو إلى عدم التقيّد بمذهب نحوي واحد، فينبغي اختيار ما يوافق

---

[1] الراجحي، عبده(1995)، علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغات،ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص31

[2] عرفة، محمد،(1945)، مشكلة اللغة العربية، لماذا أخفقنا في تعليمها؟ وكيف نصلحها، مطبعة الرسالة، ص83

[3] الخولي، أمين، (1961)، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب،ط1، دار المعرفة، ص26

حاجة الأمة ويساير رقيها على ضوء التجارب العلمية والخبرة التعليمية ويتجاوز الشكاوى من صعوبة اللغة العربية.

وتحدّث عن الحركات الإعرابية، مقترحًا حلولا للتخفيف من صعوبة الإعراب، فأوصى باختيار ما هو أسهل إعرابًا وأكثر فهمًا وانتشارًا، وضمّن كتابه حديثًا عن تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني، وأكّد في هذا السياق ضرورة التخلي عن التعليل النحوي في الكتب النحوية.

واختتم كتابه بنتيجة خرج فيها الخولي بنتيجة مفادها أنّ النحو العربي يحتاج إلى إصلاح أسلوب التفكير فيه، ويتطلب الاجتهاد بمعنييه: "الجد الدارس لما يقدَّم من جديد الثروة اللغوية، والنظر الحر فيما تؤثر به الدراسة الجديدة على المقررات اللغوية والنحوية القديمة".[1]

33-الدكتورر مهدي المخزومي وكتاباه: "في النحو العربي نقد وتوجيه" و"في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث"

كان للدكتور مهدي المخزومي دور بارزٌ في حركة تأليف المصنفات التي أسهمت في تيسير النحو وتجديده، فكتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، يقوم على نقد أعمال النحاة التي أقاموها على فكرة العامل، وشرع في مقدمة كتابه يقول: "فقد حاولت في هذه الفصول، ما وسعني ذلك، أن أخلّص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة - رحمهم الله- قد جعلوا من هذا المنهج منطلقًا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورًا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين".[2]

أمّا في كتابه "في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث" فقد عمل فيه على استخلاص صفوة القواعد النحوية متبعًا منهجًا حديثًا يهدف إلى التجديد في النحو، وعبّر عن هدفه من تأليف هذا الكتاب بقوله: "هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرأً مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا من منهجه، فقد ألغيتُ فيه فكرة العامل إلغاءً تامًا، وألغي

[1] المصدر السابق،ص85

[2] المخزومي، مهدي (ت: 1964هـ) في النحو العربي نقد وتوجيه،بيروت: المكتبة العصرية، ص16

معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال".[1]

34-شوقي ضيف وكتابه "تجديد النحو":

كان لشوقي ضيف إسهامٌ بارزٌ في تجديد النحو وتيسيره، فقد عمل على تحقيق كتاب " الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي، وكتب له مقدمة طويلة لخصت بشكل موجز مضمون الكتاب، وأشاد بالجهود التي قام بها ابن مضاء في سبيل تيسير النحو وتجديده بالعمل على إلغاء نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وأقام شوقي ضيف مقدّمة كتابه مضمنًا إياها قواعدَ وأسسًا تقوم على تجديد النحو وتيسيره.

[1] المخزومي، مهدي (1985هـ) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي، ط3، الرياض: مكتبة لسان العرب، ص15

المبحث الثالث:

النحو التعليمي في كتابي توجيه اللمع وشرح عيون الإعراب.

ابن الخباز وكتابه "توجيه اللمع":

يعد كتاب توجيه اللمع من مظاهر اهتمام النحاة بتجديد النحو وتيسيره؛ إذ عملوا على شرح المتون والكتب النحوية، سار فيه على نهج االلّمع في عرض أهمّ أبواب النحو العربيّ. وقد حرص صاحب المَتن ابن جني على عدم الإطالة بما يؤدي إلى شعور الناشئة بالملل والتعقيد، فحرص ابن جني على وضع كتاب في النحو العربي، يعالج أهم أبوابه، بنهج لا يطوله تكرار ورتابة، وقد بيّنت هذه الدّراسة أنّ ابن الخبّاز التزم نهج مؤلف الكتاب متتبعًا آراءه النحوية شرحًا وتعليلًا، وعلى الرغم من أنّ هذا الكتاب في صلب النحو التعليمي إلا أنه كان يتعرض لنظرية العامل في بعض الأبواب، ويوضح العلل الّتي رآها تسهّل فهم النّاشئة للقضايا النحوية، ويظهر أنّ ابن الخباز حرص على البعد عن التعرض للمسائل الخلافية ما أمكنَه ذلك، وكان إذا ضمّن الباب النحوي مسألة خلافية وضّحَ موقفه من هذا الخلاف بشكل مختصَر وميسَّر، وكان يوضح سبب حكمه مبينًا وجهة نظره بإقناع. وقد كان ابن الخباز حريصًا على استهلال الأبواب النحوية بتعريف موجز للباب، حتى إنه لم يكتف بالوقوف على التعريف الاصطلاحي للقاعدة النحوية، بل يسبقه في الأغلب بعرض المعنى اللغوي.

ومما يدل على أنّ ابن الخباز كان حريصًا على وضع مصنف تعليمي بحت أنه كان حريصًا على توضيح بعض الأبيات الّتي تَعرِض في أثناء الشّرح.

وكان ابن الخباز حريصًا على توضيح القاعدة النحوية بأسهل الطرق، فضمّن بعض أبوابه النحوية شرحًا للقاعدة النحوية عن طريق السؤال والجواب، وكأنه يفترض ما يدور في أذهان الناشئة من أسئلة ويحاول الإجابة عنها.

ابن فضّال المجاشعي وكتابه" شرح عيون الإعراب":

يُعدّ كتاب شرح عيون الإعراب، كما ظهر في هذه الدّراسة، علامةً فارقة في مصنّفات النّحو التّعليميّ في تراث العربيّ، وذلك لأسباب كثيرة، أهمُّها:

1- أسلوبُ الشّرح في عرض القضايا النّحويّة؛ فقد أقام المجاشعي الشّرح كاملًا على منهج السؤال والجواب، والتزمَه من أوّل الكتاب إلى آخره.

2- صغر حجمه، إذ إن المهتم بتعلُّم النحو يحرص على أن يعثر على مصنّف تعليمي يجمعُ ما يحتاج إليه من أبواب النحو، وليست فيه الإطالة والتكرار اللذان يشعران الناشئة بالملل والنفور من المصنف.

3- التعامل بمعقوليّة وذكاء مع قضية العامل والعلل النحوية بما يفيد المهتم بتعلُّم النحو، إذ عرض لهذه القضايا بما يخدم الهدف وهو تعليم الناشئة.

وقد كانت لغة المجاشعي سهلة، فلم يضمن كتابه ألفاظًا غريبة تحتاج إلى توضيح.

كما تعامل المجاشعيّ بحنكة مع مسائل الخلاف النحوي بين المدارس النحوية، فكان في المواطن القليلة الّتي عرض فيها لشيء من الخلاف يعرض آراءه موضحًا سبب قبوله برأي مدرسة دون أخرى.

وكان يستهل معظم الأبواب بتعريف موجز للقاعدة النحوية ثم يبدأ بطرح الأسئلة التي توضح القاعدة النحوية شيئًا فشيئًا.

الخاتمة:

وازنت هذه الدّراسة بين منهجَي ابن الخبّاز في كتابه توجيه اللُّمَع والمُجاشعيّ في كتابه شرح عيون الإعراب، وحاولت أن تتبيّن موقعَ كلّ منهما من مسار النّحو التّعليميّ في تاريخ العربيّة، وخلَصتْ إلى جملة من النّتائج أهمُّها ما يلي:

- يُعَدُّ كتابا توجيه اللمع وشرح عيون الإعراب كتابين مهمّين في مسار النّحو التّعليميّ في تاريخ العربيّة، فهما شرحان نجما عن حاجة المتعلّمين إلى شروح تقرّب القضايا النّحويّة من أفهامهم، وتختصر ما يعسّر فهم النّحو بسبب ما خالط العربيّة وهو بعيد عنها، وتبيّن ما غمض منها في المواضع الّتي تحتاج إلى فضل بيان.
- إنّ كلا الشارحين رغم تأييدهما للمذهب البصري إلا أنّ ذلك لم يمنع من أن تظهر شخصيةُ كلّ منهما في أثناء الشّرح وإقامة الأدلّة.
- إنّ كتاب شرح عيون الإعراب من الكتب النادرة الّتي تتناول الدرس النحوي بأسلوب مفارق لما عليه متون النّحو وشروحُه في تراث العربيّة؛ إذ قام على السؤال والجواب من أوّله إلى منتهاه.
- إنّ الشارحين تركا أثرين عظيمين في محاولة تيسير متنين من متون النّحو العربيّ، فوافق كلّ منهما الغرض الّذي ألف من أجله كتابَه.
- تُعدّ نظريّة العامل أساسًا من أسس النّحو العربيّ اعتمده كلٌّ من الشّارحين، لكنّهما لم يشيرا، في الغالب، إلى العامل في غير الحدود الّتي تخدم تعليم الباب النّحويّ وتيسّر عرض قضاياه.
- اجتهد الشّارحان في التّخفّف من ذكر العلل الثّواني والثّوالث، وذلك ممّا يدلّ على أهمّيّتهما في مسيرة النحو التعليمي، مع الإبقاء على ذكر العلل الأُوَل؛ لأنّ هذا الضّرب من التّعليل هو الّذي يُيسّر للناشئة تعلم المسائل النّحويّة وفق المبادئ الّتي قامت عليها نظرّيّة النّحو العربيّ.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1- ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت:550_630هـ)، (1966)، الكامل في التاريخ، دار صادر ودار بيروت، 10/ 159.

2- الأفغاني، سعيد، (1407هـ)(1987)، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت.

3- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: الصبريين والكوفيين، ط1، ج،1دار الفكر.

4- بكري عبد الكريم(1982م)، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، أطروحة دكتوراة منشورة، جامعة وهران، الجزائر.9

5- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر،(1418هـ)، البيان والتبيين،ط7،ج 3، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

6- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت: 597هـ)،(1412هـ)،(1992)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم،ط1، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

7- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.

8- ابن جني، أبي الفتح عثمان، (1954)، المنصف شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله آمين، ج1، إدارة إحياء التراث القديم بإدارة الثقافة في وزارة المعارف العمومية،ص4

9- الحديثي، خديجة، (2001)، المدارس النحوية ، ط3، الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع.

10- الحموي،أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله(ت:626هـ)،(1993)، معجم الأدباء، الطبعة الأولى، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي،بيروت، لبنان.

11- الحنبلي، أبي الفلاح عبد الحي بن العماد، (ت: 1350_1351هـ) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الطبعة الأولى، مكتبة القدسي: القاهرة.

12- ابن الخباز،أحمد بن الحسين،(2002)، توجيه اللمع، ط1، (تحقيق: فايز زكي دياب)، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

13- ابن خلكان، أبو عباس شمس الدين،(1978)،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،بيروت: دار صادر ج6.

14- الخولي، أمين،(1961)، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسيير والأدب، الطبعة الأولى، دار المعرفة.

15- الراجحي، عبده(1995)، علم اللغة التطبيقي وتعليم اللغات،ط1، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

16- الزركلي، خير الدين،(ت:1389هـ)، (1969)، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر النساء والرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

17- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور،(ت: 562 هـ)، الأنساب، تقديم وتعليق: عبد الله البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان.

18- سميرة، جداين،(ت: 2014،) مفهوم تيسير النحو لدى النحاة المحدثين، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية.

19- سيبويه عمرو بن عثمان،(1988م)، الكتاب، ط3، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ: القاهرة.

20- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، (ت: 911هـ)،(1979)، بغية الوعاة في طبقات الغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان.

21- الصفدي، صلاح الدين، نكت الهميان في نكت العميان، دار المدينة.

22- ضيف، شوقي،(د.ت)، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، الطبعة الثانية ، دار معارف ، القاهرة

23- الطنطاوي، محمد،(د. ت)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ط2، دار المعارف، مصر.

24- عرفة، محمد أحمد،(1945)، مشكلة اللغة العربية،لماذا أخفقنا في تعليمها؟ وكيف نصلحها،مطبعة الرسالة.

25- عرفة، محمد أحمد(1937)، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة،القاهرة:مطبعة السعادة.

26- عسيلان، عبد الله بن عبد الرحيم،(2018)، وقفات مع جهود الباحثين والدارسين في تجديد النحو وتيسيره قديما وحديثا، رسالة ماجستير، مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة

27- العسيلي، إياد،(2010)، توجيه اللمع لابن الخباز دراسة في أصول الاحتجاج، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

28- قرقز، مالك،(2006)،ابن الخباز الإربلي الضرير: حياته وأراؤه النحوية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

29- القرطبي، ابن مضاء،(1947م)، الرد على النحاة، ط1، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة.

30- القفطي، جمال الدين أبي الحسن بن يوسف(ت:624هـ)، (1986)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، الطبعة الأولى، تحقيق:محمد أبو الفضل ، دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة، مصر.

31- ابن كثير، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل(ت:1999)، البداية والنهاية، الطبعة الأولى، دار التقوى للنشر، القاهرة ، مصر.

32- المجاشعي، أبي الحسن علي بن فضال (1985)،شرح عيون الإعراب،تحقيق: حنا جميل حداد،الأردن،: مكتبة المنار.

33- المخزومي، مهدي،(1985هـ) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي،ط3، الرياض: مكتبة لسان العرب.

34- المخزومي، مهدي،(ت: 1964هـ) في النحو العربي نقد وتوجيه،بيروت: المكتبة العصرية.

35- مصطفى، إبراهيم،(1992)، إحياء النحو،ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

36- الموصلي، ابن الشعار كمال الدين أبي البركات المبارك(1426هـ)(2005)، قلائد الجمان في شعراء هذا الزمان، ط1، تحقيق: كامل سلمان الجبوري ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

37- النيسابوري، أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري،(1991هـ)، صحيح مسلم،بيروت: لبنان، دار الكتب العلمية.

A Comparison Between the Two Methods of al-Mujashi'i in his Book 'Uyoun al-I'rab and Ibn al-Khabbaz in his Book Tawjeeh al-Luma'

"A Study in Instructional Syntax in the Arabic Heritage"

Prepared by: Rahaf Khaldoun Nazmi Mustafa

Supervisor: Dr. Iyad Fathi Al-Asili

Abstract:

This study examines two significant educational grammar books: "Tawjih Al-Luma" by Ibn Al-Khabbaz and "Sharḥ ʿUyūn Al-Iʿrāb" by Mujāshi. The analysis focuses on the presentation of grammatical issues in terms of inclusion or omission, elaboration or conciseness, as well as the presentation style, division methods, and the stance each author took, considering them as educational books addressing major theoretical grammatical issues, especially the factor (al-ʿāmil) and its causes (al-ʿillah). The study compares the methods used by the two commentators in simplifying and facilitating the understanding of the text and assesses whether these methods align with the intended purpose

The researcher adopted a descriptive-analytical approach to uncover the significance of "Tawjih Al-Luma" and "Sharḥ ʿUyūn Al-Iʿrāb" and highlight their scientific position in the history of educational grammar. The study concluded several findings, including:

1- Both books had a significant impact on the development of educational grammar, aiding in the comprehension of grammatical

issues and reducing complexity in discussing the grammatical factor and causes

2- The commentators remained faithful to the intended purpose of their respective books

3- Sharḥ ʿUyūn Al-Iʿrāb" stands out for its use of a question-and-answer " style throughout the book, a rarity among grammar books

Keywords: Tawjih Al-Luma, Sharḥ ʿUyūn Al-Iʿrāb, educational grammar